بسم الله الرحمن الرحيم

جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في علوم الاتصال (تخصص العلاقات العامة والإعلان) بعنوان:

# الاتصال السياسي ودوره في قضايا النزاع بين دول الجوار
# دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر الخبراء تطبيقاً على السودان ومصر (2015م – 2019م)

# The Role of Political communication and its role in conflict issues between neighbouring countries - a descriptive and analytical study from the point of view of experts applied to Sudan and Egypt 2015-2019

**اعداد الطالبة:**

**إسراء عليان شريف حمدان**

**إشراف أ.د:**

**بدر الدين أحمد إبراهيم محمد**

**1442هـ - 2020م**

# الاستهلال

قال الله تعالى:

**(قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ (32))**

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية 32

# الإهـــــداء

إلى

أمي العزيزة الغالية المعلمة والمربية الجليلة

الأستاذة سعدية ملاح محمد عثمان

نبراس دربي لك كل امتناني وتقديري

علي حسن تربيتك لي ودعمك الدائم المستمر الذي لم ينقطع

إلى

أبي العزيز الغالي المعلم ومربي الأجيال وصاحب مدارس البيان -النيل الأبيض -ربك الأستاذ عليان شريف حمدان

إلى

إلى أخي العزيز المهندس محمد عليان وزوجته ناهد

وابناءه الأحباء عسجد ولجين ومؤمن

إلى أختي الحبيبة معزة عليان وابنها الغالي المقداد النذير

إلى أخي العزيز المهندس أسامة عليان

إلى أخي وابن خالتي العزيز الأستاذ القانوني علاء الدين حسن

وإلى أسرتي الممتدة...

وإلى أساتذتي وزملائي وزميلاتي الكرام...

إلى كل طالب علم...

أهدى هذا العمل...

**الباحثة**

## الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

أشكر الله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وأخيراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدّ المساعدة، خلال فترة البحث، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة أ.د/ بدر الدين أحمد إبراهيم محمد الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، فله من الله الأجر ومني كل تقدير، حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

كما أشكر القائمين على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا، والشكر أجزله لأسرة كلية علوم الاتصال وأخص بالشكر د/ صالح موسى منسق الدراسات العليا بكلية علوم الاتصال، وأشكر د/ بكري المكي الذي قدم لي يدّ العون، ولا أنسى ان أشكر أ/ أشرف الطيب عبد الدافع م.مسجل كلية الدراسات العليا، وأشكر د/ عبد المولي موسى محمد – عميد كلية الإعلام – جامعة أفريقيا العالمية على نشر الأوراق العلمية.

كما اتقدم بالشكر لمكتبة كلية علوم الاتصال – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ومكتبة جامعة الزعيم الأزهري، ومكتبة كلية الإعلام – جامعة أمدرمان الإسلامية، ومكتبة أكاديمية السودان لعلوم الاتصال، والمكتبة الوطنية، ومكتبة وزارة الخارجية، ومكتبة ومجلة جامعة أفريقيا العالمية.

وأشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة بجمهورية مصر العربية خاصة مجلة الاهرام وأخص بالشكر الأستاذ الإعلامي صلاح خليل وأشكر القائمين على جامعة القاهرة.

ولا يفوتني أن أشكر الدكتور/ بشرى يوسف جامعة أم درمان الإسلامية وصاحب مركز المحايد للتدريب الإعلامي وإلى أسرة المركز خاصةً الأخت الصديقة صفاء الدخري. والشكر الخاص للأستاذ/ التجاني حسين دفع السيد – الأمين العام المساعد لإتحاد المصارف السوداني ورئيس تحرير مجلة مصارف على دعمه المستمر، والشكر الخاص لأخي وابن خالتي الأستاذ القانوني/ علاء الدين حسن الذي قدم لي الدعم المقدر وشجعني وأعانني كثيراً، والشكر للأستاذ مأمون عبد القادر، والشكر إلى مسك الختام وعطر الزمان وبلسم الأحزان ونبراس دربي، لمعلمتي وذخري الأستاذة/ سعدية ملاح محمد عثمان والدتي.

والشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل.

**الباحثة**

**المستخلص**

**عنوان البحث: الاتصال السياسي ودوره في قضايا النزاع بين دول الجوار –**
**دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر الخبراء تطبيقاً على السودان ومصر (2015م – 2019م)**
**الاسم/ إسراء عليان شريف حمدان – كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
**الدرجة: دكتوراة**
**تخصص: العلاقات العامة والإعلان**
**البريد الإلكتروني: esraalyan9@gmail.com**

تنبع أهمية الموضوع في إبراز دور الاتصال السياسي وتوظيفه لمعالجة قضايا النزاع بين دول الجوار وأثر ذلك على حياة الشعوب سياسياً وإقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في النزاع الجعرافي والدمغرافي والتاريخي والاجتماعي والسياسي والثقافي بين السودان ومصر (وخاصة علاقات السودان القديم ومصر القديمة)، علماً بأن هناك أمة نوبية سودانية مقسومة بين البلدين وتعتبرها مصر جزء منها، وأيضاً مشكلة ضعف دور الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر. وعدم توظيف الإعلام الذي يمثل أداة مهمة وذراعاً للعولمة في إدارة النزاعات بهدف تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية وعسكرية، وعدم وضوح الكيفية التي وظَّفت بها حكومتا البلدين الاتصال السياسي ومناقشة أبرز قضايا النزاع بين السودان ومصر وتناول وسائل الإعلام في البلدين لها، وتهدف الدراسة إلى تقديم دراسة إعلامية جديدة في مجال الإعلام السياسي، وتجاوز الأزمات الطارئة في الإطار السياسي بين دول الجوار، والوقوف على الكيفية التي تناولت بها وسائل الإعلام في البلدين الاتصال السياسي لإدارة الأزمات والصراعات، والتعرف على الاتصال السياسي ودوره في معالجة قضايا النزاعات الدولية، ويتمثل مجتمع البحث في شعبي السودان ومصر، وعينة البحث تتكون من عدد من الخبراء والمختصين من "الصحفيين (الصحف) وأساتذة الإعلام وأساتذة العلوم السياسية والخبراء بمراكز الدراسات والبحوث وإعلاميين (أجهزة إعلامية) وفئات أخرى من دبلوماسيين وخبراء في الشأن السوداني والمصري". وقد إختارت الباحثة العينة القصدية (العمدية)، وإستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية، (وخلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أكدت الدراسة أن قضايا النزاع بين السودان ومصر طارئة ويمكن حلها في إطار الدولتين، وإعتماداً على الدراسة فإنه يمكن معالجة الوضع في إطار العلاقة الثنائية بين البلدين مع الأخذ في الإعتبار العلاقات الأزلية بين الشعبين الشقيقين، وخلصت الدراسة إلى أن النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه، وأكدت الدراسة بأن مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل إيجابي في التواصل السياسي إذا أحسن توظيفه، وأوضحت الدراسة أن المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين الدول، توصلت الدراسة إلى أن اختلاف أنماط الُحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي، وأكدت الدراسة بأن العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح

المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان ومصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية، وخلصت الدراسة بأن الإعلام الجديد وحرية التعبير أكبر مسببات النزاع وفشل الاتصال السياسي بين السودان ومصر، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع إستراتيجيات مستدامة لكلا البلدين وتنسيق الجهود لضمان اتصال سياسي علمي صادق بإستيعاب الأكاديمين والمهنيين، وتوصي بالتركيز على القضايا الكلية والتغلب على القضايا المشتركة لتحقيق اتصال سياسي فاعل. كما توصي بأهمية الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين لأنها تعتبره من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة التي تقوي من حسن الجوار وتحافظ على التاريخ المشترك وتدعم العلاقات الأزلية بين شعبي وادي النيل. وتوصي الدراسة بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد وفقاً للمباديء والأسس والقواعد التي تؤدي لنجاح الاتصال السياسي بين البلدين، كما أن أهمية العمل على تطوير آليات ووسائل جديدة تضمن تعزيزه في ظل تطورات التقنية.

## Abstract

**Political communication and its role in conflict issues between neighbouring countries - a descriptive and analytical study from the point of view of experts applied to Sudan and Egypt 2015-2019**

The importance of this Study entitled :( Political communication and its role in conflict issues between neighbouring countries - a descriptive and analytical study from the point of view of experts applied to Sudan and Egypt 2015-2019 emerges from highlighting the role of political communication and employing it to address conflict issues between neighbouring countries and its impact on the lives of peoples politically, economically, socially and culturally. The main problem of the study is the geographical, demographic, historical, social, political and cultural conflict between Sudan and Egypt (especially the relations of the ancient Sudan And ancient Egypt), noting that there is a Sudanese Nubian nation divided between the two countries and Egypt considers it a part of it, and also the problem of the weak role of political communication in dealing with issues of conflicts between Sudan and Egypt. The failure to employ the media, which is an important tool and an arm of globalization in managing conflicts with the aim of achieving political, economic and military gains, and the lack of clarity of how the governments of the two countries have used political communication and discuss the most prominent issues of conflict between Sudan and Egypt, and the media in the two countries dealt with them, and the study aims to Presenting a new media study in the field of political media, and overcoming emergency crises in the political framework between neighbouring countries. And find out how the media in the two countries dealt with political communication to manage crises and conflicts, and learn about political communication and its role in dealing with international conflict issues. Journalists (newspapers), media professors, political science professors, experts in studies and research canters, media personnel (media apparatus), and other groups of diplomats and experts in Sudanese and Egyptian affairs. "The researcher chose the intentional (intentional) sample, and used the descriptive and analytical approach, and the data was analyzed through the statistical packages program. Depending on the study, it is possible to address the situation within the framework of the bilateral relationship between the two countries, taking into consideration the eternal relations between the two brotherly peoples, the study concluded that the meta-view of Egypt is behind the setback and weakness of political communication. A positive factor in political communication, if properly employed, and she emphasized that interests and border overlapping are behind the weakness of political communication in dealing with issues of conflicts between countries The study found that the

difference in the styles of governance in the two countries is one of the biggest obstacles to political communication, and the study confirmed that the regional media work follows an external agenda that does not serve the interests of the region. The study concluded that the weakness of the media planning of the two countries (Sudan and Egypt) led to the failure to achieve Its regional goals, and the study concluded that the new media and freedom of expression are the biggest causes of conflict and the failure of political communication between Sudan and Egypt, and the study came out with a number of recommendations, the most important of which are: the need to develop sustainable strategies for both countries and coordinate efforts to ensure honest political and scientific communication by accommodating academics and professionals. It recommends focusing on the overall issues and overcoming common issues to achieve effective political communication. It also recommends the importance of benefiting from popular communication between the two countries, because it considers it one of the greatest possible advantages of political communication that strengthens good neighbourliness, preserves common history and supports eternal relations between the two peoples of the Nile Valley. The study recommends employing the official and new media according to the principles, foundations and rules that lead to the success of political communication between the two countries and the importance of working on developing new mechanisms and means to ensure its enhancement in light of technological developments.

# قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| المستخلص | د |
| المستخلص باللغة الانجليزية (Abstract) | و |
| قائمة المحتويات | ح |
| قائمة الجداول | ي |
| قائمة الإشكال | م |
| **الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة** | |
| أولاً: المقدمة المنهجية | 2 |
| ثانياً: الدراسات السابقة | 14 |
| **الفصل الثاني: مفهوم العلاقات الدولية** | |
| المبحث الاول: نشأة وتاريخ العلاقات الدولية | 23 |
| المبحث الثاني: ماهية العلاقات الدولية | 37 |
| المبحث الثالث: مبادئ العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة | 50 |
| **الفصل الثالث: مفهوم النزاعات الدولية** | |
| المبحث الاول: مفهوم النزاع | 71 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية | 89 |
| المبحث الثالث: نظريات النزاع | 101 |
| **الفصل الرابع: المدخل النظري للاتصال السياسي** | |
| المبحث الاول: مفهوم الاتصال السياسي | 116 |
| المبحث الثاني: وظائف الاتصال السياسي | 137 |
| المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي | 159 |
| **الفصل الخامس: الدراسة الميدانية** | |
| المبحث الأول: القضايا الثنائية بين السودان ومصر | 182 |
| المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة المديانية | 202 |
| المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات | 206 |
| **الخاتمة** | |
| أولاً: النتائج | 244 |
| ثانياً: التوصيات | 245 |
| المصادر والمراجع | 247 |
| الملاحق | - |

# قائمة الجداول


| الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|
| قياس درجة ثبات الاستبانة | 205 |
| قياس معامل صدق الاستبانة | 205 |
| النوع لأفراد العينة | 206 |
| الفئة العمرية لأفراد العينة | 207 |
| المستوى الأكاديمي لأفراد العينة | 208 |
| سنوات الخبرة لأفراد العينة | 209 |
| المهنة لأفراد العينة | 210 |
| المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية | 211 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية) | 212 |
| المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية | 214 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية) | 215 |
| المحور الثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية | 217 |
| الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية) | 218 |
| المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر | 220 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال | 221 |

| | |
|---|---|
| السياسي بين السودان ومصر) | |
| المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين | 223 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين) | 224 |
| المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر | 226 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر) | 227 |
| المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر | 229 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر) | 230 |
| المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين | 232 |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات (المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين) | 233 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع د، والإجابة على العبارة (يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية) | 235 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية) | 236 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته) | 237 |

| | |
|---|---|
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين) | 238 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (اختلاف أنماط الحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي) | 239 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (تطور التقنية وإمكانية مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي) | 240 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي) | 241 |
| العلاقة الارتباطية بين النوع، والإجابة على العبارة (النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً) | 242 |

# قائمة الاشكال


| الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|
| النوع لأفراد العينة | 206 |
| الفئة العمرية لأفراد العينة | 207 |
| المستوى الأكاديمي لأفراد العينة | 208 |
| سنوات الخبرة لأفراد العينة | 209 |
| المهنة لأفراد العينة | 210 |
| المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية | 211 |
| المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية | 214 |
| المحور الثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية | 217 |
| المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر | 220 |
| المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين | 223 |
| المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر | 226 |
| المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر | 229 |
| المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين | 232 |

# الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

**أولاً: المقدمة المنهجية**

**ثانياً: الدراسات السابقة**

**أولاً: المقدمة المنهجية**

**مقدمة:**

إزدادت أهمية وسائل الاتصال والإعلام مع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم على كافة المستويات، وتجاوزت دورها كأدوات للتواصل إلى المشاركة في صُنع القرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وأصبحت أكثر تأثيراً على المتلقي الذي بات شريكاً فاعلاً في ظل الإعلام الإلكتروني الذي ألغى الحواجز والحدود والمسافات بين الدول، وعملت الحكومات على مواكبة التطورات التي شهدها مجال الاتصال وتوظيف ذلك لمصلحتها وتوطيد أركانها، وقد نجحت بعضها في تحقيق ذلك نسبياً وأخفقت أخري، لكن يبقى الأمر المهم هو فاعلية الاتصال وأهميته كوسيلة لتحقيق مصحلة البلدان وحمايتها خصوصاً وأن حدة المنازعات والصراعات بين الدول باتت يزداد من وقت لآخر في ظل النظام العالمي الجديد.

خلصت هذه الدراسة بالوقوف على الاتصال السياسي ودوره في قضايا النزاع بين دول الجوار دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر الخبراء تطبيقاً على السودان ومصر (2015م – 2019م)، عبر الطرق والمناهج العلمية خصوصاً وأن هذه الفترة شهدت حالة من الشد والجذب بين حكومتي البلدين في ملفات مهمة من بينها ملف منطقة حلايب التي تقع ضمن الأراضي السودانية وتعمل مصر على ضمها.

وناقشت الدراسة تناول وسائل الإعلام الرسمية في الدولتين للقضايا محل الخلاف والنزاع بالتحليل عبر أدوات البحث العلمي وتعمل على تقديم دراسة علمية واقعية في هذا الجانب.

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في إبراز دور الاتصال السياسي وتوظيفه من قبل الحكومات في أوقات الأزمات والصراعات وكذلك دوره في تقديم معالجات وحلول وبدائل خصوصاً وأن النزاعات تنعكس سلباً وإيجاباً على الشعوب وتؤثر على الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

ويناقش البحث أبرز القضايا محل الخلاف بين مصر والسودان الدولتين المتجاورتين ودور وسائل الإعلام في الدولتان كون أن هناك الكثير مما يربط بين شعبي وادي النيل ونظراً لذلك الدور الذي تمثله الدولتين في المنطقة العربية وقارة أفريقيا، كما أن هذا ما يؤكد تأثر المنطقتين بأي صراع أو توتر في العلاقات يحدث بين البلدين.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث لتحقيق التالي:

1. التعرف على الاتصال السياسي ودوره في معالجة قضايا النزاعات الدولية.
2. إدماج العاملين في الإعلام السياسي وتوظيف جهودهم لدعم أواصر الصلة بين البلدين.
3. إثراء المكتبة الإعلامية بمادة في إطار الإعلام السياسي.
4. تعزيز أواصر الصلة بين شعبي وادي النيل وإبراز الجوانب الحضارية لها.
5. تجاوز الأزمات الطارئة في الإطار السياسي بين الدول الجارة.
6. التعرف على دور الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين الدول.
7. إمكانية توظيف حكومتي السودان ومصر للإعلام والاتصال عند الأزمات والصراعات.
8. الكيفية التي يستخدم بها الاتصال السياسي في إدارة الصراعات.
9. تقديم دراسة إعلامية جديدة في مجال الإعلام السياسي.
10. الوقوف على تأثير الاتصال السياسي في النزاعات الدولية على الشعوب.
11. التعرف على نوعية البرامج الإعلامية وأفضل الوسائل التي يتم توظيفها عند الصراعات بين الشعوب.
12. معرفة دور الإعلام الجديد في التأثير على صانعي القرار في السودان ومصر.

**مشكلة البحث:**

باتت النزاعات والصراعات بين الدول تأخذ أبعاداً مختلفة في ظل العولمة التي ألغت الحواجز والمسافات والحدود بينها وقد أدى ذلك إلى تأجيج المزيد من المشاكل والتوترات خصوصاً بين بلدان العالم الثالث، وخاصة الدول التي يجمعها الجوار الجغرافي والعلاقات السياسية والتاريخية المشتركة كما هو الحال بين الجارتين السودان ومصر.

حيث ظلت العلاقات السياسية تتأرجح بين القطيعة التامة والتكامل في بعض الأحيان، فقد شكل ملف حلايب وشلاتين تأثيراً سالباً على المستوى الرسمي والشعبي.

وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في التعرف على دور الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر. وكيفية توظيف الإعلام الذي يمثل أداة مهمة وذراعاً للعولمة في إدارة

النزاعات بهدف تحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية وعسكرية، والتعرف على الكيفية التي وظفت بها حكومتا البلدين الاتصال السياسي والنتائج التي تحققت وذلك عبر الطرق والمناهج والأدوات العلمية من خلال دراسة حالة العلاقات السودانية المصرية.

والإجابة على السؤال الرئيس هو:

ما الدور الأساسي للاتصال السياسي في العلاقة بين السودان ومصر؟

**التساؤلات:**

يسعى البحث للإجابة على عدد من التساؤلات هي:

1. ما الخطط الإعلامية والاتصالية التي ينتهجها السودان ومصر عند الأزمات؟.
2. ما أبرز وسائل الاتصال والإعلام التي توظفها حكومتا وادي النيل لتحقيق أهدافها؟.
3. كيف توظف حكومتا البلدين (السودان ومصر) وسائل الاتصال السياسي عند النزاعات؟.
4. ما تأثير ما تبثه وسائل الإعلام في البلدين سلباً وإيجاباً على شعبي البلدين؟.
5. إلى أي مدى توظف حكومتا وادي النيل الإعلام الجديد عند الأزمات والنزاعات؟.
6. كيف يسهم التناول الإعلامي في حل المشاكل بين البلدين؟.
7. إلى أي مدى توظف حكومتا البلدين الإعلام الدولي عند النزاعات؟.

**الفرضيات:**

1. تقلبات الحكم السياسي في البلدين يؤثر سلباً في تحقيق أهداف الاتصال السياسي.
2. الإعلام الجديد أكبر مسببات النزاع بين السودان ومصر.
3. نجاح عمليات الاتصال السياسي يعزز أواصر التعاون في البلدين.
4. النزاعات بين السودن ومصر مصطنعة لأجندة خارجية.
5. قضايا النزاع بين البلدين طارئة ويمكن حلها في إطار الدولتين.
6. يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول.
7. ضعف التخطيط الإعلامي في البلدين أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية.

**مجتمع البحث وعينته:**

يتمثل مجتمع البحث في شعبي السودان ومصر، كما تمثلت عينة البحث في مجموعة من الخبراء والإعلاميين والدبلوماسيين، وقد إختارت الباحثة العينة القصدية (العمدية) وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أن هذه المجموعة تمتلك المعلومات التي تفيد البحث.

ثانياً: صعوبة الحصول على المعلومات التي يحتاجها البحث بطريقة عشوائية وذلك لحساسية التعامل مع القضايا موضوع الدراسة في مصر بالذات.

**منهج البحث:**

المنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، ويعتبر الوسيلة التي تؤدي إلى الغرض المطلوب وإلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل وتحدد عملياته للوصول على نتيجة معلومة.(حسين،1995،ص18).

ويُعرّف المنهج الوصفي واسلوب التحليل بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة، أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة وتنقيتها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. (درار،1012،ص28)

إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتوصيف توظيف الاتصال السياسي من قبل صانعي القرار في السودان ومصر لمعالجة النزاعات وعند الأزمات والتوترات.

**أدوات جمع المعلومات:**

إستخدمت الباحثة لأجل الحصول على نتائج تفيد البحث العلمي الأدوات الآتية:

أ- **الملاحظة:** تعتبر من الأدوات المهمة في مجالات الدراسات والبحوث الإعلامية وهي: (عملية حسابية ومحاولة عقلية لتفسير الظواهر وفهمها إلى حد ما، لأنها تضمن تدخلاً إيجابياً من جانب العقل الذي يقوم بعملية الإدراك).(المصطفى،1994،ص6).

ب- **الإستبانة:** تعتبر من أكثر الأدوات البحثية شيوعاً في الاستخدام في مجال الدراسات الإعلامية، وتستخدمها الكثير من مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالم، وتستخدم كذلك في المجالات الأكاديمية

والعلمية خاصة فيما يتعلق بالدراسات المسحية لإمكانياتها في جمع البيانات والمعلومات عن موضوع معين من عدد كبير من الأفراد، وتعرف بأنها: ( أداة أو أسلوب يستخدم لجمع البيانات المرتبطة بموضوع البحث والدراسات دون تدخل الباحث في التقدير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات). (درار ،2012،ص97).

**الإطار الزماني والمكاني:**

تشتمل حدود الدراسة على الإطار الزماني: في الفترة مابين 2015م وحتى2019م.

والتي شهدت الكثير من التوترات بين السودان ومصر خصوصاً فيما يتعلق بقضيتي حلايب وسد النهضة.

والإطار المكاني: الذي يتمثل في العاصمة السودانية الخرطوم والعاصمة المصرية القاهرة.

**المصطلحات والمفاهيم:**

- **توظيف:**

**(يرجع أصل الكلمة لغة** إلى وَّظف يوَّظف، وتعني توجيه الجهود نحو شئ ما فعلي سبيل المثال توظيف الاتصال يعني توجيه الجهود الاتصالية لخدمة محددة)

**( وتُعرَّف كلمة توظيف إصطلاحاً أنها:** (مجموعة من الفعاليات التي توظفها المنظمة لإستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة)

**إجرائياً: وتقصد به الباحثة:** الجهود المبذولة في إطار الاتصال السياسي بين السودان ومصر.

- **الاتصال السياسي:**

**لغة:** ويقصد به الإعلام الذي يتخذ السياسة موضوعاً له ويزاوج في وظيفته.

**إصطلاحاً:** كما عرفه شودسون انه أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على إستخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع .

(موقع سنكال، بتاريخ الاحد 1نوفمبر 2020، الساعة AM13:30)

**إجرائياً: تقصد به الباحثة:** كل المهام الإعلامية التي تتم في إطار العمل السياسي.

-**لغة: دور**: دوَّر الشَّيءَ :جعله على شكل دائرة (المعجم الوسيط، ط4،ص189).

**إصطلاحاً:** دور هو نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعا اجتماعيا معينا والدور الذي يصف السلوك المتوقع من شخص في موقف ما (الصديق، بدون، تاريخ،ص189).

**إجرائياً:** بأنه مجموعة من المهام والواجبات التي يساهم بها القائمين بالإتصال السياسي.

- **النزاعات الدولية:**

**تشتق كلمة نزاع لغة:** من نزع الشئ وإنتزعه وإقتلعه فاقتلع.

**والنزاعة تعني الخصومة،** ومنه نقول النزاع المسلح وتعني بذلك التجاذب، أو التناوع، أو الخصومة من خلال إستعمال السلاح. (المعجم الوسيط،ب،ت،ص913،914).

**إصطلاحاً:** (يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين إتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في الصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات).

**إجرائياً:** تقصد به الباحثة: أي نزاع حدودي بين دولتين أو أكثر يعتبر نزاع دولي.

**النظريات المفسرة لفرضيات البحث:**

**نظرية ترتيب الاجندة:**

**تعريف نظرية ترتيب الأجندة:**

حدد الباحثون عدداً كبير من التعريفات لعملية وضع الأجندة، حيث يعرف (M.Sanchez):

عملية وضع الأجندة في الإعلام بأنها: "العملية التي بواسطتها تحدد وسائل الإعلام بما نفكر وحول ماذا نقلق"، ويرى أن أول من لاحظ هذه الوظيفة هو (Lippmann) في العشرينيات من القرن الماضي، وأوضح أن الإعلام هو الذي يهيمن على خلق الصور في أذهاننا وأن رد فعل الجمهور يكون تجاه تلك الصور وليس تجاه الأحداث الفعلية، لذلك فإن وضع الأجندة هي: "عملية تهدف إلى إعادة صياغة جميع الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بنا إلى نموذج بسيط قبل أن نتعامل معه" (الزاهرة، منال، 2012م، ص 330).

أما James Watson عرفها بأنها: "مجموعة من الموضوعات، عادة يكون ترتيبها حسب أهميتها ويعرفه Joseph Straubhaar& Robert LaRose بأنها: "قدرة وسائل الإعلام على تحديد القضايا المهمة" ( أحمد، 2003، ص23).

كما عرفها Stephen Batroson بأنها: "العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور، من خلال إثارة انتباههم لتلك القضايا، بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندهم، وأن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما ويتعرض لها سوف يكّيف إدراكه وفقاً للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاها، وبشكل يتوافق واتجاه عرضها، وحجم الاهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة" (عبد الحميد، 2004م، ص 59).

وعرفها G.E Lang & K. Lang بأنها: "العمل التي يؤثر بمقتضاها كل من وسائل الإعلام والحكومة الأفراد بعضهم ببعض، أي أنها عملية تفاعلية تحاول من خلالها العديد من العوامل التأثير في أجندة وسائل الإعلام(عبد الحميد، 2004م، ص69).

وتم تعريفها أيضا بأنها":العملية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات التي تقدم الأخبار والمعلومات باختيار أو التأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة لتغطيتها دون أخرى، ومعالجة هذه القضايا وتناولها بالكيفية التي تعكس اهتمامات هذه المؤسسات وأولويات المسئولين الحكوميين ومتخذي القرار والصفوة.

**نشأة نظرية ترتيب الأجندة.**

ترجع الأصول النظرية لبحوث ترتيب الأجندة إلى (Walter Lippmann) من خلال كتابه بعنوان"الرأي العام سنة 1922" والذي يرى": أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل (بيئات زائفة) في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع (حسونة،2015، ص 7).

ويرجع الفضل إلى McCombs & Show في صدور الدراسة الأولى التي تمت إجراءاتها التطبيقية والميدانية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1968م، وتقوم النظرية على أن "وسائل الإعلام تنجح بكفاءة في تعريف الناس فيما يفكرون، ذلك لأن لها تأثيرا كبيرا في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات ما أو أحداث وقضايا بذاتها، فالجمهور لا يعلم من وسائل الإعلام

عن هذه الموضوعات فحسب، بل يعرف كذلك ترتيب أهميتها، فهناك علاقة ارتباطيه ايجابية قوية بين أهمية الموضوع في وسائل الإعلام وأهميته لدى الجمهور"( عبد الحميد، 2004م، ص 99).

**مراحل تطور نظرية ترتيب الأجندة:**

يقسم MacCombs بحوث الأجندة إلى أربعة أشكال رئيسية تعكس تطور الاتجاهات الخاصة بهذه البحوث، وهي:

**المرحلة الأولى:** الدراسة الأصلية التي اختبرت الفرض الرئيس الخاص بأن نموذج التغطية الإخبارية يؤثر في إدراك الجمهور لأهمية القضايا اليومية.

**المرحلة الثانية:** اختبرت الشروط الملائمة التي تعزز أو تحد من وضع الأجندة والأدوار المقارنة لوسائل الإعلام المختلفة.

**المرحلة الثالثة:** اهتمت بالكشف عن صور المرشحين واهتماما م السياسية كبديل للأجندة.

**المرحلة الرابعة:** بحلول الثمانينيات ركزت البحوث على مصادر أجندة الوسيلة الاتصالية، وبذلك تكون انتقلت بحوث الأجندة من متغير مستقل إلى متغير تابع واستبدلت السؤال من يضع أجندة الجمهور وتحت أي ظروف؟ بالسؤال من يضع أجندة الوسيلة؟.

**وقد تطورت البحوث حول نظرية ترتيب الأجندة للبحث في العلاقة بين متغيرين هما:**

1- أسلوب المعالجة الإعلامية للأحداث من حيث اختيار المصادر ونقاط التركيز والجانب المرئي في الرسالة والعناصر التيبوغرافية في الوسائل الصحفية وغيرها من أساليب المعالجة الإعلامية.

توجيه انتباه الجمهور نحو جانب محدد من القضية على حساب جانب آخر.

**الفرض الرئيسي لنظرية ترتيب الأجندة:** إن الفرض الرئيس في معظم الدراسات الخاصة بترتيب الأجندة هو "الاتفاق بين ترتيب أجندة وسائل الإعلام، وترتيب أجندة الجمهور للاهتمام بالقضايا والموضوعات الإعلامية"، أي وجود ارتباط ايجابي بين ترتيب الاهتمام لكل من الوسيلة والجمهور، مما يشير إلى دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات اهتمام الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة بنفس الترتيب الذي تعطيه الوسائل لهذه القضايا والموضوعات (المزاهرة، 2012م، ص331).

وتركز وسائل الإعلام على الأحداث العامة والقضايا لتحقيق التوحد الجمعي وتشكيل الخطاب الاجتماعي، وانتهت كثير من البحوث إلى أن الصحافة تنجح أكثر من التلفزيون في التأثير على أجندة الجمهور، ذلك أن التلفزيون يهتم أكثر بالقضايا العامة وليس الفرعية الأكثر تخصصاً التي يمكن أن تهتم بها الصحف، حيث تهتم الصحف بالعمق والاهتمام بالتفاصيل.

**الفروض الجزئية لنظرية ترتيب الأجندة:**

كما توجد افتراضات أخرى خاصة بنظرية وضع الأجندة، وهي:

1. تبنى النظرية على افتراض أن لوسائل الإعلام تأثير قوي على العامة أو الجمهور.
2. أن الاتصال يبدو كعملية تركز على المرسل كمحور رئيسي بها.
3. تفترض النظرية أن الصحفيين ومصادرهم المختلفة والجمهور يفسرون الخبر أو القضية بنفس الطريقة أو بطريقة مشابهة تماما.

**استراتجيات نظرية ترتيب الأجندة:**

هناك إستراتجيتان أساسيتان لوضع الأجندة وهما:

1. **الإستراتجية الأولى:** وتقوم على دراسة مجموعة القضايا السائدة في وسائل الإعلام وعند الجمهور إما على فترة زمنية واحدة أو على فترتين.
2. **الإستراتجية الثانية:** وتقوم على دراسة قضية واحدة سواء على فترة زمنية واحدة أو على فترات زمنية مختلفة، أي دراسة ممتدة.

ويستخدم أسلوب تحليل المحتوى لحصر الموضوعات التي تؤكد عليها وسائل الإعلام، ومن الأفضل أن يشمل تحليل المحتوى كل وسائل الإعلام، مثل:الصحف والمجالات والراديو والتلفزيون، غير أن الباحثين يركزون غالباً على وسيلة واحدة أو وسيلتين على الأكثر، وعادة ما يتم اختيار التلفزيون والصحف اليومية، وعقد مقارنات بينهما (عبد الحميد، 2004م، ص97).

**الانتقادات الموجهة لنظرية ترتيب الأجندة:**

رغم أهمية نظرية وضع الأجندة في مجال تفسير تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، والمزايا العديدة التي حققتها، إلا أنه وجهت مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية، ومنها:

1. إن نظرية وضع الأجندة لم تكن مفصلة بشكل كاف، ولم تكشف عن السببية بشكل منهجي، وأن البحث حول وظيفة وضع الأجندة كان مقصورا على الصحافة المطبوعة في الوقت الذي كان يجب أن تركز على الوسيلة الرئيسية للمعلومات في المجتمعات الغربية وهي التلفزيون (محمد، 2009م، ص 544).
2. يفترض كل من MaCcombs & Show في النظرية وجود علاقة بين التغطية الإعلامية وأهمية القضايا التي تدرك بالحواس، وهي علاقة لا يمكن إثباتها من خلال هذا الطرح (الزاهرة، 2012م، ص 332).
3. يعتبر وضع الأجندة إجراءا متغيرا وفعالاً بمعنى أن التغيرات في التغطية الإعلامية تسبب في إثارة الإدراك للقضايا، وأظهرت بعض نتائج البحوث أن وضع الأجندة لا تؤثر على الإدراك الماضي، وأن زيادة التغطية التلفزيونية لقضية ما يؤدي إلى زيادة إدراك الجمهور لتلك القضية والعكس صحيح، كما ثبت أن وعي الجمهور له نفس التأثير على التغطية
4. التلفزيونية، ومن ثم فإن التحليل الديناميكي ينتهي (الزاهرة، 2012م، ص333).
5. أغلب الدراسات المنشورة عن هذه النظرية لم تعتمد على تصميمات منهجية تمكن من البرهنة على العلاقة السببية بين أجندة وسائل الاتصال وأجندة الجمهور (عبد الحميد، محمد، 2004م، ص 102).
6. كانت تركز الدراسات التي أجريت في مجال نظرية وضع الأجندة خلال الفترة (1930م- 1980م) على دور وسائل الإعلام التقليدية في وضع أجندة الجمهور، أما الآن فمع تطور تكنولوجيا الاتصال بشكل عام وظهور وسائل اتصال حديثة ومتنوعة لم يعد الجمهور مخلصاً لوسائل الإعلام التقليدية، بل أصبح يبحث بنفسه من خلال هذه الوسائل الحديثة عن المعلومات التي يريدها وعن التسلية والترفيه وبالطريقة التي تعجبه

**تطبيق النظرية في الدراسة:**

تبرز أهمية تطبيق نظرية ترتيب الأولويات في هذه الدراسة باعتبار أن نظرية الأجندة واحدة من أبرز الأطر النظرية التي تبحث في تأثير وسائل الإعلام حيث تهتم النظرية "ترتيب الأولويات" بدراسة العلاقة بين قضايا النزاعات بين دول الجوار، لتحديد أولويات القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

ويفترض هذا المدخل أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تحدث في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها، هذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام، وعملية الانتقاء اليومي لموضوعات قائمة أولويات وسائل الإعلام وأساليب إبراز أو طمس تلك الموضوعات،وتحريكها صعودا أو هبوطا لا تستهدف إثارة اهتمام الجمهور العام فقط، إنما هي عملية تستهدف – أيضا – عملية صانع القرار.

وبناءا على ذلك تسهم كثيرا في تشكيل الرأي العام ورؤيته للقضايا التي توجه للمجتمع، فمن خلال التركيز على قضية معينة وتجاهل أخرى تحدد هذه البرامج أولويات أفراد الجمهور في الاهتمام بالقضايا معينة دون غيرها.

وضع الأجندة عملية تقوم بها المؤسسة الإعلامية باختيار ما يوصف بأنه أهم القضايا العامة والمختلفة،لكن قيامها بهذه الوظيفة لا يكون بطريقة مباشرة كأن تخبر الجمهور بأن هذه القضية هي الأكثر أهمية، ولكن يكون ذلك من خلال: تكرار تغطية هذه القضية بشكل أكبر مقارنة بالقضايا الأخرى وتخصيص حيز زمني ومساحة أكبر أو بطريقة استعراضية تجعلها أكثر بروزا.

وللتمييز بين القضايا والأحداث لبحوث وضع الأجندات الإعلامية وهذا الاختلاف يمكن قياسه من ناحية المدة الزمنية ومدى بروز الموضوع والأهمية الممنوحة له، فوضع الأجندة في غالب الأحيان تقاس من خلال مستوى التكرار.

**تبويب الدراسة:**

اشتملت الدراسة جمسة فصول وخاتمة، حيث اشتمل الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة واحتوى على أولاً: المقدمة المنهجية، وثانياً: الدراسات السابقة، وتناول الفصل الثاني: مفهوم العلاقات الدولية، واشتمل على ثلاث مباحث، فتناول المبحث الاول: نشأة وتاريخ العلاقات الدولية، وتناول المبحث الثاني: ماهية العلاقات الدولية، كما احتوى المبحث الثالث: مبادئ العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة، وجاء الفصل الثالث بعنوان مفهوم النزاعات الدولية، واحتوى على ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول: مفهوم النزاع، كما تناول المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية، كما احتوى المبحث الثالث: نظريات النزاع، وجاء الفصل الرابع: تحت عنوان المدخل النظري للاتصال السياسي، واحتواى على ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول: مفهوم الاتصال السياسي، كما تناول المبحث الثاني: وظائف الاتصال السياسي، وكما احتوى المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي وكان الفصل الخامس: تحت عنوان الدراسة الميدانية، وأحتواى على ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول: القضايا الثنائية بين السودان ومصر، كما تناول المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة، وكما احتوى المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات، وأختتم البحث بالخاتمة شملت الآتي، أولاً:التنائج، ثانياً: التوصيات، ومن ثم المصادر والمراجع وأخيراً الملاحق.

**ثانياً: الدراسات السابقة:**

تساعد الدراسات السابقة الباحث على بلورة مشكلة البحث وتحديد الأبعاد الخاصة بالدراسة وتتيح له المجال للوقوف على الفروض النظرة التي تقوم وتستند عليها والتوصيات والنتائج التي تتوصل إليها.

وقد لاحظت الباحثة أن لم تتوفر دراسات إعلامية وافية في مجال توظيف الاتصال والإعلام في النزاع في المنطقة العربية والأفريقية بالذات وكذلك على مستوى الصراع والتوترات بين السودان ومصر وقد واجهت الكثير من الصعوبات في الحصول على دراسات إعلامية سابقة ولم تحصل سوى على القليل حيث توفر لها الدراسات التالية:

**الدراسة الأولى:**

**بعنوان: توظيف أنشطة الاتصال في تعزيز سياسة السودان الخارجية.**

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع الاتصال في أمانة الإعلام الخارجي. والتعرف على أهم الموضوعات التي يعالجها الإعلام الخارجي، والتعرف على الملحقيات الإعلامية وأهم المهام الإعلامية في الدول المضيفة. والتعرف على دور الإعلام الخارجي في الاشراف على الملحقيات الاعلامية. والعناصر التي تشكل صورة السودان في وسائل الإعلام الدولية. وتحديد وتوصيف البيئة الإقليمية والعالمية التي يعمل فيها الإعلام الخارج.

حيث تم إستخدام المنهج الوصفي.

- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أوضح البحث إهتمام أمانة الإعلام الخارجي بالانشطة والبرامج الاتصالية التي تدعم السياسة الخارجية. وأبان البحث أن الإعلام الخارجي يركز على القضايا السياسية حيث تطرح أكثر من غيرها. وأكد البحث على ضعف المؤتمرات الدولية مقابل المؤتمرات الداخلية وهذا يؤثر سلباً على السيسة الخارجية.
- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن يوصي البحث الاهتمام بالملحقيات في الخارج ودعمها بالانشطة والبرامج المختلفة وذلك لتعزيز سياسة السودان في الخارج. والاهتمام بالمؤتمرات الدولية في الخارج والتي تسهم في التعرف على الصورة الحقيقية للسودان ودعمها عالمياً. وكما يوصي البحث بتفعيل دور وسائل الإعلام الحديث وعمل شراكات مع المؤسسات الإعلامية

لإنتاج برامج تتناسب مع متطلبات المرحلة. وإنتاج برامج تواصل في الفضائيات السودانية. والاهتمام بالصحافة الورقية في نشر الاخبار والمعلومات.

- وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول توظيف الاتصال وأنشطته والإعلام الخارجي.
- وتختلفان في أن الدراسة تناقش تناول قضايا النزاعات الدولية على وجه الخصوص(البشير، 2019).

**الدراسة الثانية:**

**الإعلام الدولي وأثره على النشاط الدبلوماسي.**

من أهم أهداف الدراسة: التعرف على الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام الدولي على أنشطة الدبلوماسية السودانية. وترشيح واقع الإعلام الدولي تجاه السودان. والتعرف على وسائل الإعلام التي تستخدم في النشاط الدبلوماسي. ووضع نموذج أمثل للإعلام الدبلوماسي لمواجهة الدعاية الدولية. والتعرف على الخطط المستقبلية للنشاط الإعلامي لتعزيز الأنشطة الدبلوماسية.

والمنهج المستخدم: المنهج الوصفي

ومن أهم النتائج هي أن: أكد البحث على الآثار السالبة للإعلام الدولي على النشاط الدبلوماسي السوداني في الخارج. وكما أفاد البحث بأن إدارة الإعلام بوزارة الخارجية السودانية تقدم أنشطة برامج إتصالية في مواجهة الدعاية الدولية.

ويوصي البحث بالاهتمام بالانشطة والبرامج الاتصالية التي تفعل العمل الدبلوماسي في الخارج. وكما يوصي الاهتمام بتدريب الكوادر العاملة في مجال العمل الدبلوماسي بمهارات الاتصال المختلفة.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول موضوع الإعلام الدولي أو الإعلام السياسي.

وتختلفان في أن الدراسة تناقش موضوع محدد وهو توظيف الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين مصر والسودان.(إبراهيم، 2019م)

**الدراسة الثالثة:**

**دور وسائل الاتصال في تعزيز العمل الدبلوماسي:**

ومن أهداف هذه الدراسة: التأكد على أهمية نشر الخطاب الإعلامي الدبلوماسي بشفافية ومصداقية. وترسيخ قيم تعزز من حقوق الإنسان ونشر السلام العالمي والتعايش السلمي.

وتم إستخدام: المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أكد البحث أن الملحقية الثقافية تقوم بدور كبير في العمل الدبلوماسي. وأكد البحث أن وسائل الإعلام التي تستخدمها الملحقية هي الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الإجتماعي.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول توظيف أو دور وسائل الاتصال في تعزيز أو تناول ما يتعلق بالعلاقات الدولية.

وتختلفان في أن الدراسة تناقش تناول قضايا النزاعات الدولية على وجه الخصوص(الصباحي، 2017م).

**الدراسة الرابعة:**

**وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي:**

هدفت الدراسة إلى كشف أثر الرسالة التي تبنتها الوسائل الإعلامية الفلسطينية خلال فترة الانقسام خاصة بعد تخلي السلطة الرابعة عن هيبتها في تلك الفترة. وغياب الثقافية الوطنية الموحدة وضحت الباحثة كيفية استخدام الوسائل الاعلامية بشكل سلبي في ظل غياب الرقابة الرسمية وعدم وجود خطوط عريضة واضحة المعالم تنظم العمل الاعلامي، أدت إلى انقسام مجتمعي وفقدان الشعب الثقة بالاعلام والنظام السياسي القائم.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: اعتماده على الشكل الإرتجالي والابتعاد عن التخطيط الواعي. والثقافة التي انتهجتها الوسائل الإعلامية من خلال فترة الانقسام ثقافة حزبية وليست ثقافة وطنية. (عبد الهادي،2009)

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول أثر أو تناول وسائل الإعلام لموضوع سياسي دولي.

وتختلفان في أن الدراسة تناقش تناول قضايا النزاعات الدولية بين السودان ومصر.

**الدراسة الخامسة:**

**دور وسائل الإعلام في ترسيخ مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي:**

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على دور وسائل الإعلام العماني في مواكبة المتغيرات الديمقراطية التي شهدتها البلاد منذ عام 1981م. والتعرف على أوجه القصور والخلل إن وجد في تطور أداء رسالة وسائل الإعلام العمانية التقليدية فيما يتعلق بترسيخ الممارسة الديمقراطية في البلاد.

المنهج المستخدم: هو المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم نتائجها: افتقار وسائل الإعلام العمانية إلى الموضوعات الجرئية التي ترسخ مفاهيم العمل الديمقراطية. وقيام وسائل الإعلام العمانية بنشر مواضيع حساسة وهامة دون موافقة الحكومة.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول موضوع تناول أو دور وسائل الإعلام في مواضيع ذات صلة.

وتختلفان في أن الدراسة تناقش تناول قضايا النزاعات بين دولتين فقط وهما السودان ومصر (الراجحي، 2015).

**الدراسة السادسة:**

**بعنوان: أثر نزاعات الحدود العربية – العربية على العلاقات البينية**

ويهدف البحث إلى تناول هذا البحث أثر النزاعات الحدودية العربية على العلاقات البينية وذلك من منطق أهمية النزاعات الحدودية وخطورتها على العلاقات الثنائية، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والتحليلي والمنهج المقارن، يتمثل المجتمع والعينة المجتمع الدولي، ومن أهم النتائج أنه اتضح اختلافات الأيدولوجيه التي ظهرت في المنطقة العربية وتبين ان جميع الكتل والتجمعات الإقليمية قد فشلت في

تقوية العلاقات بين الدول العربية والنزاعات في الحدود اكثر عدداً وخطورة، ومن أهم التوصيات يكمن الحل في إزالة الحدود السياسية بين الدول العربية وجعلها حدود إدارية مثلما كان الحال في عهد الدولة الإسلامية على ان تكون مناطق النزاعات مناطق محايدة. (كرار، 2005م)

**الدراسة السابعة:**

**دور العلاقات العامة في تدعيم السياسة الخارجية للدول.**

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع العلاقات العامة بوزارة الخارجية. والتعرف على الأنشطة والبرامج الاتصالية التي تقوم بها العلاقات العامة لتدعيم السياسة الخارجية. والوقوف على الأنشطة والبرامج الاتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة بوزارة الخارجية في تدعيم السياسة الخارجية.

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات منها: العلاقات العامة بوزارة الخارجية تقوم بأنشطة محددة تنحصر في المراسم والضيافة. والأنشطة والبرامج الاتصالية الأخرى من مهام إدارة الإعلام والنشر. والعلاقات العامة هي إدارة تتبع لإدارة التشريفات. وأسهمت العلاقات العامة في تدعيم السياسة الخارجية.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يدرس موضوع العلاقات العامة والسياسة الخارجية للدول.

وتختلفان في أن الدراسة في تحديد دولتين ودراسة العلاقات بينهم في موضوع النزاع حول بعض القضايا كيفية توظيف الإعلام السياسي في تناول هذا الموضوع. (حسن، 2003م).

**الدراسة الثامنة:**

بعنوان: **(العلاقات السودانية المصرية في الفترة من 1989م-2001م):**

يهدف هذا البحث إلى تناول العلاقات السودانية المصرية في الفترة من 1989-2002م، بالعرض والتحليل لإبراز إيجابيات وسلبيات الظواهر والاحداث التي تدعم مسار العلاقة وتلك التي تقف في طريقها وصولاً إلى قراءات مستقبلية، استخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة الخصائص والظروف المحيطة بالمشكلة مع كشف الحقائق المتعلقة بالظواهر بالإضافة إلى المنهج التحليلي بغرض الوصول لنتائج تساعد على إيجاد حل واقعي وحقيقي للمشكلة، ومجتمع السودان ومصر، وأهم النتائج التي خلص

إليها البحث هي أن العلاقات السودانية المصرية علاقات إستراتيجية تأرجحت بعد يوليو 1989م من دعم وسند النظام السوداني إلى توتر وعداء ومواجهة وصلت اسوأ مراحلها عام 1995م ثم بدأت في التحسين والانفراج عام 1998م، وتبني النظام السوداني للمشروع الحضاري الإسلامي كنظام للحكم واعتماده على نفسه واستقلاله بقراره كان سبباً مباشراً في أن تسوء العلاقات بين البلدين، لا حل لمشاكل مصر الإستراتيجية الا بالتعاون مع السودان ولن يستقر السودان سياسياً إلا إذا كانت له علاقة مع مصر، هنالك أزمة بين النظامين الحاكمين وظلت العلاقات تخضع لمزاج النخب الحاكمة في البلدين. وأهم التوصيات تتمثل في العمل على وضع حل عاجل وداعم لكل الملفات الساخنة، العمل على وضع إستراتيجية مشتركة تؤدي إلى التكامل والوحدة بين البلدين. (القراي، 2002م)

**الدراسة التاسعة:**

**بعنوان: إدارة الازمات – ازمة حلايب دراسة حالة:**

يهدف هذا البحث لاثبات أهمية إدارة الازمات في جميع مناحي الحياة والتطرق لإدارة العملية التي يجب اتباعها، البحث عن طرق علمية لإدارة الازمات، اتبع الباحث المنهج التاريخي والتحليلي، المجتمع السوداني والمجتمع المصري. من أهم النتائج هي أن أخطر الازمات أزمات الجغرافيا والحدود فهي لا تقبل حلول وسط وان أكبر عامل لقيام الحروب في القرن العشرين بين الدول كانت تسببه الازمات الحدودية، والطريقة التي تمت بها إدارة الازمة لم تكون الطريقة العلمية لإدارة الازمات، وان الرؤية المستقبلية لأزمة حلايب تكمن في إدارتها بطريقة علمية منهجية واضحة، ومن أهم التوصيات المقترح لحل هذه الازمة تكوين إدارة ازمة على مستوى رفيع ومنحها سلطات واسعة على ان تكون الإدارة من وزير الخارجية مدير لإدارة الازمة وعضوية كل من وزير الدفاع ووزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير العدل وعضوية كل من تراه إدارة الازمة يساهم في حل الازمة، وضع خطة علمية لإدارتها وتحديد الزمن المناسب والشروع في إدارة الازمة. (عبدالرحمن، 2002م)

**الدراسة العاشرة:**

**دور الإعلام الإلكتروني في إثارة النزاعات المسلحة بين الدول:**

وتناولت الدراسة أهمية الإعلام الإلكتروني في حياة المجتمعات الدولية مما جعله في دائرة التفاعلات الدولية.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها عدم وجود تعريف واف للإعلام الإلكتروني وأنه ذو تعددية ثقافية وإجتماعية وسياسية وإقتصادية من خلال المواضيع التي يتناولها، كما أن الدور الإعلامي يركز على عمل خطير.

وأوصت الدراسة بضرورة إبرام معاهدات دولية تنصف الإعلاميين الذين يتعرضون للإعتداءات أثناء النزاعات المسلحة والعمل في الوقت نفسه على تحديد خطورة تنامي ظاهرة إنتهاك حق الإعلاميين والمقرات الإعلامية وضرورة تمتع وسائل الإعلام بالإستقلال الحقيقي، وأن تمارس دورها بعيداً عن تأثير السلطة والنزاعات والصراعات,

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في أن كليهما يتناول دور الاتصال وتأثيره في النزاعات بين الدول.

وتختلفان في أن الدراسة الأولى تناقش تناول الإعلام الإلكتروني للقضية بينما تعمل الباحثة على معرفة دور الاتصال السياسي في تناول الصراع بين حكومتي السودان ومصر وهو موضوع أشمل.(صالح، دون تاريخ)

**الدراسة الحادية عشرة:**

**الدبلوماسية المجردة السلطة والحنكة السياسة في عصر الرقمية.**

لسفير المملكة المتحدة اليابق لدى لبنان توم فليتشر الذي يصفه الجميع على الرغم من صغر سنه بالدبلوماسية البارع نظراً لما يتصف به من قدرات وملكات جعلت منه أصغر سفير بريطاني خلال المائتي عام الماضية ويعد الكتاب حصيلة مسيرة فليتشر المهنية حيث يستعرض فيه رؤيته عن الواقع الدبلوماسي وما ألم به من تغيرات من جراء انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وازدياد نفوذ العالم الافتراضي.

ويعتبر الكتاب مصدراً مهماً لفهم وتحليل التطور الدبلوماسي من المنظورين التاريخي والمستقبلي لا سيما في ظل التطورات المتلاحقة التي باتت سمة أصلية للعصر الذي نعيشه وبما تفرضه من تحديات أمام العاملين في السلك الدبلوماسي تدفعهم إلى تبني وسائل مبتكره للتعامل مع الواقع الجديد.

ويقدم فليتشر في الجزء الأول من الكتاب موجزاً عن تاريخ الدبلوماسية وتطورها منذ أزمنه بعيدة وحتى عصرنا الحالي متناولاً خصائص الحقب المتتالية وسماتها المميزة خاصة أن الفكر الدبلوماسي في تلك الفترات لم يكن راسخاً بقدر ما هو الآن، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهولا دبلوماسيين أفذاذ أثروا ذلك المجال من خلال ما قدموه من أفكار صارت لاحقاً مكوناً أصيلاً في العرف الدبلوماسي الذي تحول بدوره إلى فكر دبلوماسي راسخ أقرته القوانين والمعاهدات الدولية في العصر الحديث.

وفي الجزء الثاني من الكتاب يلقى البريطاني الضوء على جدلية مهمة تتمثل في سهولة تداول المعلومات لا سيما السري منها بين الناس وإنتقاء عنصر الحصرية الذي أشبه بحصن حصين تحفظ فيه المعلومات إلى الأبد دون أن يسمح للعامه بالاقتراب منها.

وفي الجزء الثالث الأخير من الكتاب يستعرض توم فيلتشر رؤيته الخاصة لمستقبل العمل الدبوماسي وما قد تحمله المرحلة القادمة من تطورات معبراً عن تفاؤله بأن دخول العامة إلى ذلك المجال قد يحقق المزيد من المكاسب التي من شأنها أن تسهم في إثراء العمل الدبلوماسي وزيادة تقاربة مع طموحات الشعوب.

ويلتقي هذا الكتاب مع دراسة الباحثة في أن الكتاب تناول العمل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية وتطور وسائل التواصل التي أدت لتطوير ذلك المجال في تعزيز العلاقات بين الدول.

وتختلفان في أن الدراسة تناقش تناول البحث لموضوع محدد وهو توظيف الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين مصر والسودان على وجه الخصوص. (فيلتشر، دون تاريخ)

**علاقة الدراسة بالدراسات السابقة:**

تتفق دراستي مع الدراسات السابقة في تناول موضوع العلاقات والنزاعات الدولية، والاتصال السياسي، ودور ذلك في فض النزاعات، غير أن دراستي قد تناولت حالة تعتبر دولية وليست داخلية، لأنها حالة بين دولتين لهما خلافات حول الحدود، والمياه والحضارة كما أن دراستي تناول الجوانب التاريخية لتطور العلاقات الدولية بإسهاب عبر مختلف العصور حتي وصلت إلى العصر الحديث ثم دلفت إلى المشكل السوداني المصري، بصفة خاصة.

**مايميز بحثي عن الدراسات السابقة:**

1/ أنه أكثر حداثة.

2/ أنه أخذ قضية شائكة موجودة.

3/ وأنه هنالك مستجدات جديدة في الموضوع تحتاج للدراسة والبحث.

## الفصل الثاني: مفهوم العلاقات الدولية

المبحث الأول: نشأة وتاريخ العلاقات الدولية

المبحث الثاني: ماهية العلاقات الدولية

المبحث الثالث: مبادئ العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة

## المبحث الأول

## نشأة وتاريخ والعلاقات الدولية

**تمهيد:**

اذا كانت العلاقات الدولية لم تتبلور كعلم في مجال المعرفة الانسانية الا في الربع الأول من القرن العشرين، فان العلاقات السياسية نشأت منذ أن وجدت التكتلات البشرية، وقامت بين القبائل روابط جوار أو حصلت فيما بينها الغزوات، وذلك منذ نشأة الجماعة البشرية التي اضطرت من أجل الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها الى التعامل مع غيرها من التكتلات.

وبعد التطور التاريخي للمجتمع الانساني الذي تحول في ما بعد الى مجتمعات سياسية، تحولت بدورها الى وحدات متميزة شكلت النواة الأولى للدولة راحت تشعر هذه النواة بضرورة انشاء علاقات سلمية فيما بينها.

ورغم كل ما يقال عن العلاقات الدولية بأنها علم حديث النشأة نسبيا، إلا أنه ومما لا شك فيه فقد مارست الأمم والحضارات القديمة على مر العصور العلاقات الدولية بمختلف أشكالها مع نظرائها من الدول والحضارات، وسنعرض في هذا المبحث العلاقات الدولية نشأتها وتاريخها في كل من العصور القديمة والحديثة.

وقد أكدت الكشوفات الأثرية على وجود روابط وصلات بين ممالك الشرق القديم وخير دليل على هذه الروابط، المعاهدة التي أبرمت عام 1278 ق.م .بين فرعون مصر رمسيس الثاني وملك الحثيين، والتي أنهت العداوة بين الدولتين وأقامت بينهما تحالفا دفاعيا ضد أي عدوان خارجي باشتراطها تقديم المساعدة المتبادلة في حال تعرض أحدهما لمثل هذا العدوان.

**العلاقات الدولية في العصر القديم والعصور الوسطى:**

إن العلاقات الدولية كعلم نشأ نشأة حديثة وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ظهرت العلاقات الدولية بنشأة الدول منذ أن كانت تعرف باسم دولة المدينة، وهي نتاج وامتداد طبيعي لمراحل نمو واتساق العلاقات التي تبدأ من الفرد إلى نطاق الأسرة إلى العائلة ثم العشيرة والقبيلة، ومنها إلى

الانتماء الجغرافي الذي يعد معلما وجامعا للقبيلة أو لأكثر في شكل منطقة أو إقليم أو ولاية انتقالاإلى رحاب الدولة.

لكن السؤال الأهم الذي يؤرق بال الباحث في تاريخ العلاقات الدولية هو هل كانت الحضارات القديمة تمارس علاقات دولية؟ وكيف كانت تمارسها؟، وهذا هو ما سنتعرف عليه من خلال تطرقنا لكل من الحضارة المصرية الفرعونية والحضارة الإغريقية والحضارة الإسلامية إبان الدولة الإسلامية (العويني، 1982م، ص24).

**العلاقات الدولية في السودان القديم:**

كان قدماء المؤرخين العرب قد ترجموا اللفظ الاغريقي إثيوبيا إلى **بلاد السودان** ، وتحت اسم السودان جمع قدماء المؤرخين العرب جميع الشعوب القاطنة جنوب الصحراء الكبرى مثل تكرور وغانة وصنهاجة وغيرهم .

يقول اليعقوبي في كتابه (تاريخ اليعقوبي)عن ممالك الحبشة والسودان، إن أبناء نوح تفرقوا من أرض بابل وقصدوا المغرب، فجازوا من عبر الفرات إلى مسقط الشمس، وانقسم أولاد كوش بن حام، وهم الحبشة والسودان، عند عبورهم نيل مصر إلى فرقتين، فرقة منهم قصدت البين بين المشرق والمغرب، وهم النوبة، والبجة، والحبشة، والزنج، والأخرى قصدت الغرب، وهم زغاوه، والحسن، والقاقو، والمرويون، ومرندة، والكوكو، وغانه. وواضح إن سودان اليعقوبي يشمل منطقة الساحل في أفريقيا .

جاء في مقدمة ابن خلدون بأن كلمة (السودان) كلمة مرادفة للزنوج(فرج، أنور،2007م، ص22) .

وقد أعتمدت الإدارة الاستعمارية البريطانية رسميا اسم السودان المصري الإنجليزي في اتفاقية الحكم الثنائي في عام 1899م والتي وقعها اللورد كرومر ممثلا لبريطانيا العظمى وبطرس غالي وزير خارجية مصر آنذاك. وكان الملك فاروق ملك مصر السابق يلقب بملك مصر والسودان.

باستقلال البلاد في أول يناير / كانون الثاني 1956 م أصبح اسمها جمهورية السودان) وبالإنجليزية (Republic of the Sudan أضيفت اداة التعريف باللغة الإنجليزية (the) إلى النص الإنجليزي لتمييز الاسم الرسمي للبلاد عن السودان الجغرافي الذي يشمل منطقة الساحل الأفريقي لا سيما تلك المنطقة التي كانت تعرف ابان حقبة الاستعمار الغربي لأفريقيا بالسودان الفرنسي، الذي شمل كلا من تشاد والنيجر ومالي، وكانت هذه الأخيرة تعرف باسم الجمهورية السودانية في

عام 1959ولكنها غيرت اسمها في عام 1960 إلى اسم مالي تيمنا بـ إمبراطورية مالي التي تأسست في القرن الثامن الميلادي واستمرت حتى سنة 1078م حين احتلها المغاربة الموحدين .

وبعد انفصال جنوب السودان في استفتاء عام أجري في عام 2011م تنفيذا لـ اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في بلدة نيفاشا بكينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان عام 2005، حافظ الجنوبيون على اسم السودان واطلقوا على دولتهم الوليدة اسم جمهورية جنوب السودان .

**السودان في التاريخ القديم:**

يبدأ التاريخ الموثق عن السودان من حوالي 50 قرنا أي خمسة آلاف سنة، ومصادر هذا التاريخ:

- النقوش النوبية في بعض جهات السودان.
- الهياكل العظمية في المقابر النوبية.
- الصناعات الحديدية والنحاسية المتطورة.

وكان من أهم ملوك النوبة في عهد استقلاله الملك بيى)بعانخي (الذي حكم مملكة النوبة سنة 751ق . م.

ازدهرت العلاقة بين السودان واليونان في تلك الحقبة حتى حاول اليونان التغلغل في الأراضي السودانية في إطار توسعهم في الحكم، إلا أن السودانيين حافظوا على استقلالهم السياسي.

**العلاقات الدولية في مصر القديمة:**

لقد عمرت دولة مصر القديمة ما يقارب ثلاثة آلاف عام وضمت في طياتها 3 دول مصر القديمة، الوسطى والحديثة وتعاقبت على الحكم فيها ثلاثون أسرة حاكمة، وقد كانت تجاورها عدة ممالك ودول من أبرزها النوبيين، الأسيويين وشعوب جزر البحر الأبيض المتوسط وإمبراطورية ما بين النهرين والحيثيين، وقد كانت لمصر بمختلف مراحل دولتها علاقات خارجية مع جيرانها، فقد عرفت الجماعات الدولية آنذاك أو الوحدات السياسية إن صح التعبير نظام البعثات الدبلوماسية المتمثل في الرسل والمبعوثين، وكذا اتفاقيات تقسيم الحدود كما عرفت أيضا أول توازن دولي تم في منطقة ما يعرف بالشرق الأدنى طبقته ثلاث دول هي مصر القديمة والدولة الحيثية والدولة الأشورية، ناهيك أنها عرفت أيضا اللجوء للوساطة والتحكيم(بوقنطار، وآخرون، 1988م، ص8).

وقد كانت السابقة المهمة في تاريخ العلاقات الدولية في العالم القديم، هي المعاهدة التي أبرمت في عهد "رمسيس الثاني" والذي أنهى بها عهدا طويلا من النزاعات مع الحيثيين وقد وقعها مع ملك الحيثيين "خاتسار" وتعرف هذه المعاهدة ب "هوزبليت" أو معاهدة "اللؤلؤة" والاسم الأكثر تداولا لها هو معاهدة "قادش، "وقد وصفها المؤرخون بأنها أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية وهي معاهدة مكتوبة أتت لتنهي حالة الحرب بين الدولتين، بل وقادتهما إلى التعاون والتحالف سويا، ومن أهم المبادئ التي تضمنتها المعاهدة:

- أهمية المبعوثين والرسل والاعتراف بمراكزهم.
- التأكيد على إقامة علاقة ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين، وتجديد التحالف والدفاع المشترك.

كما نصت المعاهدة على أن ملك الحيثيين لا يقبل على أرضه لاجئين مصريين وفي المقابل يتكفل الفرعون بتسليم المجرمين الحيثيين، وقد اعتبرت هذه المعاهدة أقدم وثيقة مكتوبة في تاريخ القانون الدولي، وقد بقيت حتى العصور الوسطى نموذجا متبعا في صياغة المعاهدات لما تضمنته من مقدمات ومتن وختام. وقد كانت مصر تتبع قواعد تقوم على انتهاج سياسة خارجية قائمة على مبدأتوازن القوى وسياسة تقديم المعونات المالية والهدايا إلى الملوك المجاورين بالإضافةإلى الزواج والمصاهرة، كما اكتشفت مجموعة من الرسائل الدبلوماسية التي بلغ عددها 343 لوحا من الصلصال، وهي عبارة عن المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين فراعنة الأسرة الثامنة عشر التي حكمت مصر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر قبل الميلاد، وملوك بابل والحيثيين وسوريا وفلسطين معظمها كان مكتوبا باللغة البابلية.

وإن دل هذا كله عن شيء فإنما يدل على كون أن الحضارة المصرية مارست ما يصطلح عليه في زمننا هذا بالعلاقات الدولية، وقد مارستها من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها مع جيرانها وكذا من خلال المبعوثين الدوليين سواء الذين كانوا مرسلين منها أو إليها، كما مارست العلاقات الدولية من خلال التجارة.

**العلاقات الدولية عند الإغريق:**

وأقام الاغريق نوعا من العلاقات المتبادلة بين المدن اليونانية، فكانت هذه المدن تتبع مبدأ الاكتفاء الذاتي بتبادل الدبلوماسيين فيما بينها دون أن تتبادلهم مع غيرها من الدول لأنها كانت ترى نفسها أرفع شأنا من الاخرين.

وكانت هذه العلاقات تخضع في زمن الحرب لبعض القواعد المفترض احتلرامها من المتحاربيين، كقاعدة أن الحرب لا تبدأالا بعد اعلانها، وان المعابد والملاعب تعتبر أماكن مصونة، ولا اعتداء على الجرحى .

أما في وقت السلم فان هذه العلاقات كانت تقوم على التعاه وتبادل البعثات الدبلوماسية وفض النزاعات عن طريق التحكيم .ولعل أول تحكيم سجله التاريخ كان بين اسبرطه ومسينا(123 ق.م).

المدن الإغريقية وبسبب الطبيعة الجغرافية لليونان القديمة كانت مقسمة إلى مدن تتمتع بالحماية الطبيعية كالجبال والبحار، مساحة هذه المدن كانت صغيرة وعدد سكانها في حدود عشرات الآلاف، ومن أهمها: آتينا، إسبارطة، وطروادة...، هذه المدن لم تكن مكونة على أساس وحدات قومية، بل إن الإغريق كانوا يعتبرون أنفسهم من عرق واحد، ومتفوقون على الأعراق الأخرى التي كانت تسمى عندهم بالبرايري (فرج، أنور،2007م، ص22).

إذن يتميز هذا النمط ببروز مدن في شكل دويلات صغيرة في فضاء جغرافي وثقافي موحد ومنسجم، والشيء الذي يعطي هذه المدن طابع الدويلات هو استقلالها وقوتها الاقتصادية المبنية على التجارة الخارجية، وكانت العلاقات بين هذه المدن تقوم على المنافسة والتوازن (بفضل تساوي القوى) وروابط المصلحة، وكانت الخلافات بينها تحل بالوسائل الدبلوماسية وفي إطار المؤسسات المشتركة والمعاهدات والأعراف التي استقرت عليها، ولكن اللجوء إلى الحرب واستعمال العنف وزرع الاضطرابات وعدم الاستقرار في النظام الداخلي للخصم وسائل كانت مألوفة بين المدن لحل خلافاتها أو تحقيق أهدافها.

على الرغم من أن العالم اليوناني كان منقسما إلا أنهم أوجدوا قواعد عامة لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بينهم، كما أنهم عرفوا ومارسوا إرسال السفراء وطبقوا أعراف الحصانة الدبلوماسية وقواعد حماية الأجانب، ناهيك على أنهم ابتدعوا طريقة عقد المؤتمرات الإقليمية التي كان يطلق عليها

المؤتمرات "الأمفكيتونية"*، والغاية الأساسية من ذلك هي التوصل إلى مبادئ عامة جديدة تحفظ المصالح المشتركة وتلزم الأعضاء بتطبيقها كما تفرض العقوبة على مخالفيها، ويمكن اعتبار مجلس الأمفكتيون أول شكل من أشكال المنظمات الدولية، ومن هنا نخلص إلى أنه كانت هناك علاقات دولية بين الدويلات الإغريقية فيما بينها لكن حينما تكون هذه العلاقات بين الدويلات الإغريقية وطرف آخر فإنها ترتكز وتقوم على الحرب والقتال بشكل كبير وذلك راجع للتصور الإغريقي الراسخ بأنهم عرق راقي والباقي مجرد برابرة (بوقنطار، وآخرون، 1988م، ص8).

وبقيام الدولة الرومانية انصاع لحكمها معظم أوروبا، وفرضت ارادتها على غيرها من الشعوب التي كانت بنظرها أدنى منها مرتبة .ولم تدخل في أحلاف الا مع المدن أو الشعوب التي تغلبت عليها، لتفرض بذلك نوعا من الاستعمار المتمثل بهيمنة الغالب على المغلوب (منذر، بدون تاريخ، ص11 – 12).

وبعد زوال سلطان روما (31 ق.م–18.م)، بعد قرنين من الزمن من حكمها، انتهى عصر السلام الروماني، ومع اعتناق شعوب القارة الأوروبية الديانة المسيحية ونشر دعوتها التي تدعو الى الاخاء والسلام، بدأ عهد جديد في تطور العلاقات الدولية لعبت الكنيسة خلاله دورا كبيرا، الى حد أنها ساهمت في وضع قواعد للقانون الدولي من خلال دعوتها الى (السلام الكنيسي)، الذي يقضي بتحريم الحرب في فترات معينة من السنة، ثم أعقب ذلك، بعد حين اعلان (الهدنة الربانية) التي تحرم الحرب في بعض فترات أخرى من السنة.

**العلاقات الدولية في الدولة الإسلامية:**

لقد اختلف علماء الإسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الإسلام، فمنهم من قال إن العلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من غير الإسلامية لا تقوم إلا على أساس الحرب والقتال، ومنهم من قال أن العلاقات تقوم على السلام، وإن الإسلام أخذ باستخدام وسائل الإقناع وليس الإكراه، ونحن بهذا الصدد إلى جانب الرأي الثاني لأن الإسلام لا يجيز قتل الإنسان لمجرد أنه لا يدين بدين الإسلام (العقابي، 1996م، ص22.).

وبعد قيام الدولة الاسلامية وانتشار الدين الاسلامي، قامت الحضارة الاسلامية وشكلت امبراطورية شاسعة الأرجاء امتدت من الجزيرة العربية الى بلاد المشرق لتصل الى الصين عام 751م،

وتضم مختلف الأجناس والحضارات والتقاليد، وقد استطاعت هذه الأمبراطورية أن تحافظ على السلام، بدخولها في علاقات مباشرة مع أوروبا المسيحية سواء في علاقات حربية أم سلمية، لتمثل طرفا أساسيا في العلاقات الدولية التي عرفتها هذه الحقبة التاريخية .

فكانت علاقة حست الجوار بين العرب في الأندلس وأوروبا، وما فيها من تبادل للمنافع والعلوم وكان التعاون السلمي بين هارون الرشيد والأمبراطور الروماني شارلمان (742–814) .على أن الحروب الصليبية التي ضبغت العلاقات الدولية بين أوروبا المسيحية والشرق المسلم بالصبغة الحربية لم تمنع كلا المعسكرين من ابرام العديد من الاتفاقات بينهما، فكانت هذه الحضارة تنطلق في دعوتها لقيام مثل هذه العلاقات من المبادئ التي نادى بها القرا الكريم والسنة النبوية الشريفة من خلال تأكيدهما على أهمية التعاون الانساني والتسامح الديني، استنادا الى الاية الكريمة "يا أيها الذين امنوا ادخلوا في السلم كافة"والاية الأخرى "وان جنحوا للسلم فاجنح لها."

ولقد تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري، بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلام لا على القصر، وللإسلام باع طويل في عقد المعاهدات والاتفاقيات، حيث عقد المسلمون عددا كثيرا من المعاهدات والاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات: عهود الذمة كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف، إضافة إلى معاهدات التجارة، وقد اشتهر المسلمون بشدة حرصهم على رعاية العهود والالتزام بالاتفاقيات التي كانوا يبرمونها مع غيرهم من الدول والشعوب غير الإسلامية(العقابي، 1996م، ص43).

أما بالنسبة لعلاقة المسلمين بالدول الأخرى فقد ميز الفقهاء بين دار الإسلام التي اصطلحوا على إطلاقها على الدولة أو الدول الإسلامية، ودار الحرب التي يعني بها الدول التي يدين أهلها بتعاليم مخالفة لأحكام الإسلام، إن هذا التمييز لا يعني إطلاقا بأن الأمة الإسلامية ذات طبيعة عدوانية أو أنها في حالة حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية، بل إن أساس العلاقات بين دار الإسلام ودار الحرب هو السلم ما لم يطرأ ما يوجب الحرب، حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية معهم، وهناك من يرى بأن هناك دار ثالثة وهي العهد والتي لم يظهر عليها المسلمون، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين يؤذونه من أرضهم يسمى خراجا دون أن يؤخذ منهم جزية رقابهم(العقابي، 1996م، ص43–44).

لذلك شهد تاريخ العلاقات الدولية تطورا مهما في عهد الإسلام ويرى الباحثين بأن العلاقات الدولية كانت سائدة منذ عهد النبي محمد (ص) والخلفاء الراشدين (أحمد، 2002م، ص9).

وخطت هذه العلاقات خطوات كبيرة خاصة في العصر العباسي حيث كانت الدبلوماسية تخضع لقواعد دقيقة وتنظيم في أصول واضحة، واستخدمت الدبلوماسية في توثيق العلاقات الثقافية والتجارية، وعملت على توحيد كلمة المسلمين أيام المحن، واستخدمت أيضا كوسيلة للتوازن الدولي، وقد استدعى تحقيق مثل هذاالتوازن قيام سفارات مستمرة بين بغداد وبيزنطة وسفارات مماثلة بين قرطبة والقسطنطينية(محمد، 1992م، ص44-45).

ومن هنا نخلص إلى أن العلاقات الدولية ليست وليدة مؤتمر وستفاليا 1648م عندما ظهرت الدول القومية، كما يظن الكثير من العلماء والباحثين في هذا المجال، كما أنها ليست حكرا على الغرب دون سواهم من الحضارات والدول، بل مورست العلاقات الدولية وكما رأينا من قبل الحضارات القديمة (الحضارة المصرية والحضارة الإغريقية والحضارة الإسلامية) وبمختلف صورها سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

**العلاقات الدولية في العصر الحديث ما بعد القرن السادس عشر:**

عندما بدأت العصور الوسطى تدنو من نهايتها، استعد المجتمع الأوروبي لاستقبال العصر الحديث، عصر النهضة، الذي شهد حروبا دينية بين الكاثوليك والبروتستنت، دامت حوالي الثلاثين عاما من 1618 حتى1648م .وبعد نمو الروح القومية التي مع الاكتشافات الجغرافية وبدء الحركة الاستعمارية الأوروبية منذ القرن السادس عشر التي أسفرت عن سلسلة من الحروب، بدأت تطرح فكرة التنظيم الدولي كفكرة للبحث عن سلام دائم بين الدول، والتخلص من مساوئ الحروب أو التعبير عن أهداف خاصة تشد عضد الدول المشرذمة في سبيل تحقيق نصر على الخصم في الطرف الاخر(محمد، 1992م، ص ص12-13).

مع أهمية هذه الطروحات، فقد بقيت بمعظمها (وضعية وانشائية)، بعيدة عن الواقع، أكثر مما هي تحليلية علمية . لذلك ظلت أمنية يتجه اليها الفلاسفة عندما تعصف الحروب بين الدول ولم تصبح حقيقية ممكنة التطبيق الا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

مما لاشك فيه أنه يتم التأريخ لبدايات العصر الحديث مع انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدول القومية الحديثة، ففي هذه الفترة تم إحلال الدولة – الأمة محل الكيانات الإقطاعية، وفي هذه الفترة يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية في مراحل النظام السياسي الدولي وهي:

**العلاقات الدولية من مؤتمر"وستفاليا" حتى الحرب العالمية الأولى:**

وشهدت العلاقات الدولية خلال القرن السابع عشر، تطورات هامة، وذلك بانعقاد مؤتمر وستالفيا عام 1648، الذي نتج عنه توقيع معاهدة وستالفيا حيث ينظر اليها على أنها من الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، لأهمية المواضيع التي عالجتها وللمبادئ التي أوجدتها، حتى اعتبرت الى حد كبير، لاأساس الذي قامت عليه العلاقات الدولية منذ التوقيع عليها حتى قيام الثورة الفرنسية.

لقد وضعت هذه المعاهدة حدا نهائيا للمشكلة الدينية ببقاء المذهبين الكاثوليكي والبروتستنتي متعايشين في أوروبا .وأطلقن فكرة الدولة القومية في العلاقات الدولية، وأسست نظام البعثات الدبلوماسية وذلك بقيام الدول بتبادل السفارات .كما أقرت بفكرة توازن القوى كمبدأ أساسي لفرض السلام في القارة الأوروبية، بهدف منع أية دولة أوروربية من أن يكون لها الرجحان على الأخرى، واعترفت هذه المعاهدة بتضامن المصالح بين الدول الأوروبية والأخذ بمبدأ التشاور المستمر لمعالجة قضاياها الداخلية والخارجية.

أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوربية تتداعى وتنهار بفعل كثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا، وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين والتي بدأت عام 1618 وانتهت عام 1648، دون أن تفلح الجهود المتتابعة والتي بذلت خلال هذه السنوات الطويلة لحقن الدماء وتقريب وجهات النظر بين المتحاربين، إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا وهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث (العقابي، 1996م، ص49).

وتعد معاهدات وستفاليا فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية، لأنها جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لم تكن معروفة من قبل، وتستمر هذه العلاقات والقواعد المنظمة لها في سيرها وتطورها هذا حتى تصطدم بالحرب العالمية الأولى سنة 1913م فتنبثق من هذا التصادم أفكار ومبادئ جديدة ترمي إلى توطيدها

وتدعيمها وتهيئة نوع من الاستقرار الدائم في المجتمع الدولي، لذلك يمكن القول أن هذه المعاهدات وضعت الأسس التي قامت عليها قواعد القانون الدولي الحديث والمبادئ التي حكمت علاقات الدول ما يقارب من قرن ونصف من الزمان ورسم "نظاما سياسيا" للقارة الأوربية (جان، 2010م، ص34).

**ويتلخص أهم ما استحدثته في النطاق الدولي فيما يأتي:**

- وجود العائلة الدولية بكل معنى الكلمة –لأول مرة في التاريخ– المشكلة
- من الدول المستقلة ذات السيادة التي تستطيع الدخول في علاقات دولية.
- أنها أقرت مبدأ المساواة بين الدول المسيحية جميعا، الكاثوليكية والبروتستانتية في الحقوق والواجبات.
- إحلالها نظام السفارات الدائمة، محل نظام السفارات المؤقتة الذي كان متبعا وقد ساعد هذا على قيام علاقات دولية دائمة.
- كما أنها فتحت الباب لتدوين القواعد القانونية التي تسري عليها الدول، ووضعت الحجر الأساس لسياسة توازن القوى.

وهكذا كانت جميع المحادثات والمفاوضات المتعلقة بالسلام والصلح تجري منذ أوائل القرن الثامن عشر، تحت شعار (التوازن الأوروبي)، الذي اعتمدته معاهدات أوترخت عام 1713، مؤكدة عليه بشكل بارز وجعلته مرجعا لها .وعرفت العلاقات الدولية تطورا هاما خلال القرن التاسع باعتمادها أسلوب المؤتمرات كوسيلة معتادة لتحقيق التعاون الدولي .فمنذ انعقاد مؤتمر فيينا عام 1815، تكون قد بدأت مرحلة في التاريخ الأوروبي أطلق عليها المؤرخون اسم (نظام المؤتمرات)، تجلت في التاريخ بأبهى دعواتها في اقامة نوع من (الحكومة العالمية)، أو ما يشبه مجلس (أمن).

لكن هذه السياسة لم تستمر طويلا بعد انتشار الروح القومية في أوروبا .واتجاه الدول الأوروبية الى اعتماد سياسة (التفاهم والعمل المشترك)، التي تقتضي باحتفاظ كل دولة بحريتها التامة في العمل والتفاهم مع غيرها، اذا بدأ ذلك العمل يحول دون النزاع المسلح .لكن هذا النظام لم يفلح في منع الحروب بين الدول، ولكنه نجح في حصرها بين الأطراف المتنازعة وحال دون تحولها الى حرب عامة (جان، 2010م، ص14 – 15).

لما كانت الثورة ايذانا بولادة عهد جديد في العلاقات الدواية ترتب عليها زيادة في العلاقات بين أجزاء العالم وعظم شأن الحركة السلمية، جاءت الدعوات لاحلال التعاون محل التصادم والتعايش بين المصالح وفض المنازاعات بالطرق السلمية عن طريق التحكيم والوساطة .

وقد حدثت في أعقاب ذلك مجموعة من الأحداث الدولية المختلفة التي لا يمكن أن ننكر أو نتنكر لأثرها في المجرى التاريخي للعلاقات الدولية، ومن أبرز تلك الأحداث نذكر على سبيل الذكر لا الحصر توقيع معاهدة أوتريخت عام 1713م التي أنهت سلسلة الحروب التي قادتها فرنسا لتوسيع مملكتها على حساب جيرانها دون مراعاة فكرة التوازن الدولي، ناهيك عن تعاظم قوة روسيا وظهورها على الساحة الدولية، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م وكذلك الثورة الفرنسية سنة 1789م، وعقد مؤتمر فيينا سنة 1815م لإعادة تنظيم العلاقاتالسياسية، ومن أهم المؤتمرات الأخرى التي عقدت في تلك الفترة وساهمت في تطور العلاقات الدولية مؤتمر إكس لاشابل 1818م للمراتب الدبلوماسية، ومؤتمر باريس 1856م للتنظيم القانوني للمضايق التركية، ومؤتمر برلين 1884م وظهور مبدأ الانتداب الاستعماري.

ومؤتمر لاهاي للسلام 1899م – 1907م الذي كان مؤتمرا دوليا حقيقيا اشتركت فيه أربع وأربعون دولة من بينها غالبية دول أمريكا اللاتينية، وهي أول جمعية عمومية لبحث مسائل التعاون الدولي، ومن إيجابياتها النظر في وجوب تطوير وتدوين القانون الدولي، ومحاولة إرساء آلية النزاعات الدولية، وإقرار مبدأ التسوية السليمة للمنازعات الدولية عن طريق لجان التحقيق وإنشاء 15محكمة التحكيم الدائمة(فرج، 2007م، ص29).

ومع مطلع القرن العشرين عرف مجال العلاقات الدولية حركية وذلك من خلال عدة تحالفات دولية أقامتها الدول الأوربية، وقد أدت هذه التحالفات إلى ضرب مبدأ توازن القوى عرض الحائط إضافة إلى الصراع الدولي في هذه الفترة فقد ساهمت أسباب خاصة في اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م والتي دامت إلى سنة 1918م، وقد كانت هذه الحرب حربا أوربية إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حولتها إلى حرب عالمية.

**العلاقات الدولية في عهد عصبة الأمم:**

غير أن هذه الصورة السلمية لم تحقق أهدافها بسبب السباق في التسلح، والزيادة في الحلركة الاستعمارية، مما أدى الى الفوضى في المجتمع الدولي والى تفوق أسلوب القوة على بقية الأساليب في العلاقات الدولية.فكانت الحرب العالمية الأولى 1914–1919 احدى نتائجها، وكان انشاء(عصبة الأمم) 1919م من نتاج هذه الحرب، بهدف تنمية التعاون الدولي، وكضمانة لتنفيذ الالتزامات الدولية عن طريق الأمن الجماعي الذي يحول دون قيام حرب جديدة.

لم تفلح هذه العصبة من منع الحروب بين الدول، وفي حفظ السلام الدولي بدليل قيام الحرب العالمية الثانية 1939–1945، مما ولد ضرورة انشاء منظمة دولية جديدة، هي هيئة الأمم المتحدة، وتضمين ميثاقها، مبدأ امتناع أعضائها جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديدبالقوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي الغير، ونص على الاستقلال السياسي لاية دولة، وهذه صورة مختصرة لتطور العلاقات الدولية منذ القدم حتى قيام الحرب العالمية الثانية (فرج، 2007م، ص15).

اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى سنة 1914م بين ألمانيا والنمساوالإمبراطورية العثمانية وبلغاريا والمجر من جهة وبين دول الحلفاء فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة أخرى، وانتهت هذه الحرب بهزيمة المعتدي (الجهة الأولى) وبفرض خمس معاهدات للصلح على الدول الخمس المنهزمة، وشكل الحلفاء بعد نهاية مؤتمر فرساي لعام 1919م (مجالس عليا للحلفاء) تعاونها (مؤتمرات للسفراء) وتلتئم بصفة دورية لمتبعة تنفيذها معاهدات السلام، ولذلك ظلت مأسسة العلاقات الدولية هامشية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لكنه بفضل أفكار الرئيس الأمريكي "ودرو ويلسون"أمكن في عام 1919م إنشاء أول منظمة دولية ذات اتجاه عالمي وذات طابع سياسي هي منظمة "عصبة الأمم"، يعد إنشاؤها نقطة تحول بارزة في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية...، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنازل الدول عن بعض حقوق السيادة التقليدية، ووضع القيود على حق اللجوء إلى الحرب لتسوية المنازعات على صعيد العالم من جديد، وظهور مبدأ الأمن الجماعي(جان، 2010م، ص41 – 42).

وقد فشلت عصبة الأمم في تحقيق أهدافها التي أسست من أجلها، وذلك نتيجة عدم تطابق وتوافق مبادئها مع أهداف الدول الكبرى التي كانت لها نزعة استعمارية متنامية وقد تفشت العقلية الاستعمارية استنادا إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية، وقد عرفت هذه الفترة تطور مهم على مستوى

العلاقات الدولية إذ أسفرت هذه الفترة عن وجود منظمات دولية وغير دولية على مستوى التنظيم الدولي مثل محكمة العدل الدولية الدائمة التي أنشئت سنة 1920م.

ومن هنا يمكننا القول أن ظاهرة المنظمات الدولية من أهم الإنجازات التي تحققت في ميدان العلاقات الدولية في فترة عصبة الأمم.

**العلاقات الدولية في عهد الأمم المتحدة:**

إن فشل عصبة الأمم لم يثن من عزيمة الدول على الاستمرار في الاتجاه العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما بالعكس أعطاها درسا عميقا الأثر ورأت هذه المرة أن تعمل على توطيد السلم الذي حاربت من أجله بوسائل أكثر فعالية، والانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، وعلى أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما سعى لتحقيقه ميثاق سان فرانسيسكو الذي تم التوقيع عليه في عام 1945م والذي بموجبه تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة التي حلت محل عصبة الأمم(العمر، 1991م، ص72).

وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسة الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذ القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية إلا أن كثيرا من المبادئ والقرارات ظلت حبرا على ورق، وبكلمة أدق أنها لم تترجم إلى الواقع العملي. وهكذا فشلت منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى في أداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها. وبذلك أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهما العلاقات الأمريكية – السوفيتية أوالعلاقات بين الشرق والغرب والآخر العلاقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو دول العالم الثالث. وإذا كان المحور الأول للعلاقات الدولية يدور حول خلافات وقضايا سياسية وأيديولوجية تتبلور بصفة خاصة في مشاكل الأمن القومي والعسكري لكل من الدولتين ووسائل الحد من الأسلحة الإستراتيجية مشاكل المجالات الحيوية أو مناطق النفوذ، فإن البعد الثاني وهو العلاقات بين الشمال والجنوب قد أخذ صبغة اقتصادية لأنه ركز على قضايا العلاقات الاقتصادية الدوليةومشاكل التنمية التي تواجه العالم الثالث(العقابي، 1996م، ص62).

أما المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة العمل التي كانت قد تأسست قبل الحرب العالمية الثانية فقد تم الإبقاء عليها، وإلى جانب ذلك جرت تحسينات وتعديلات على بعض المنظمات، مثال ذلك المنظمة الدولية للصحة العالمية التي أصبحت منظمة الصحة العالمية O.M.S، والمعهد الدولي للتعاون

الثقافي الذي أصبح منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم U.N.E.S.C.O وكذلك تم تأسيس منظمة دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية منها منظمة الطيران المدني الدولية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير(العمر، 1991م، ص72).

ويعتبر هذا التغيير في أجهزة بعض المنظمات وتسمياتها وظهور منظماتأخرى دولية من أهم ما ميز هذه الفترة إضافة إلى هذا فقد ظهرت منظمات ذات اتجاه إقليمي.

ونقصد بذلك تأسيس منظمات تقتصر العضوية فيها على عدد من الدول تقع عادة في منطقة جغرافية واحدة رغبة منها في تقوية وحدتها وتضامنها ولتحقيق مصالح متبادلة سياسية أو اقتصادية أو فنية أو عسكرية. وقد أخذ هذا الاتجاه يتصاعد خاصة بعد موجة الاستقلال الذي شملت خاصة منذ عام 1960م عدد كبير من الدول المستعمرة(العمر، 1991م، ص22).

ترى الباحثة أن استعراض العلاقات الدولية عبر التاريخ منذ العصر القديم والعصور الوسطى وحتى العصر الحديث وعهد الأمم المتحدة، يؤكد على أن العلاقات الدولية ليست أمرا جديدا، ولكنها قديمة قدم التاريخ. غير أنها في كل مرحلة تاريخية تأخذ سمات تلك المرحلة وتعبر عنها. أما في العصر الحديث فقد أصبحت العلاقات الدولية علم له أسسه وقواعده. وللعلاقات الدولية دورها المهم في معالجة المشكلات بين الدول والجماعات عبر توقيع المعاهدات والالتزام بها، إذ أن هذه المعاهدات تطون بمثابة الدستور الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الموقعة عليها.

## المبحث الثاني

## نظرية العلاقات الدولية

**تمهيد:**

ظهر علم العلاقات الدولية أول ذي بدء في الولايات المتحدة وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، تم انتقل منها إلى بريطانيا، وشهد فيها بعد تطورا سريعا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فانتشر تدريس هذه المادة في مختلف بلدان العالم، وقد ساعدت عوامل عديدة على توسيع هذا العلم أهمها: الوسائل المشجعة التي وضعت في خدمة الباحثين، تأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة المؤلفات ولحداثة هذا العلم فإن الخلاف بين المفكرين حول تعريف العلاقات الدولية يبدو كبيراً (يونس، 1991م، ص7).

قليلة هي العلوم التي اختلف المشغلون بها على تعريفها وتحديد فحواها، إذ يعد علم العلاقات الدولية من أبرز هاته العلوم نظرا للتعريفات الكثيرة التي أعطيت له وتختلف هذه التعريفات من فقيه إلى آخر.

وبناء على هذا سنتناول في هذا المبحث ماهية العلاقات الدولية إذ سنتطرق لإشكالية تعريفها وكذا موضوعها كعلم وما يصاحبه من أسئلة حول مدى تبعية علم العلاقات الدولية للعلوم الأخرى أم أنه علم مستقل قائم بذاته.

**تعريف العلاقات الدولية:**

إن مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية، فهو في استخدامه الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضا العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول، مثل الكنائس والمنظمات الحكومية الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما ترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، وأعني العلاقات بين الدول نعم، إن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين أشكال المدينة ومظاهر العطف أو النفور(ويلكينسن، 2013، ص9).

لقد عرفت العلاقات الدولية تعدد في التعاريف نتيجة تعدد وتنوع المدارس والاتجاهات الفكرية، واختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر لهذه العلاقات فكل مدرسة تختلف في نظرتها للعلاقات الدولية عن الاخرى فانصار المدرسة الواقعية يعرفون العلاقات الدولية من خلال المتغير الرئيسي الذي يعتمدون عليه في تحليلهم للعلاقات الدولية الا وهو متغير القوة فهم يعرفون العلاقات الدولية على انها علاقات صراع قوة ومن اجل القوة (حتى، 1985، ص11).

اما انصار نظرية التكامل الدولي فانهم يعرفون العلاقات الدولية من خلال الموضوع الرئيسي للنظرية والمتمثل في التكامل الدولي، حيث ينظرون الى هذه العلاقات على انها علاقات تكاملية .في حين ان انصار نظرية التبعية يفسرون العلاقات الدولية على انها علاقات سيطرة وتبعية سيطرة دول المركز على دول المحيط وتبعية هذه الاخيرة لدول المركز.

ومن بين بعض التعاريف التي تصب في طبيعة العلاقات الدولية تعريف الدكتور أحمد عباس البديع في كتابه: "العلاقات الدولية: أصولها وقضياها المعاصرة"، الذي يعرف العلاقات الدولية بأنها:"مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود الاقليمية ... ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الانسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره حيث ان العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي الى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول، على العكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع، والتي تستند لسياسة "مركز القوة "في العلاقات الدولية، فانها تكون مصدرا لاثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب ومعيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها وازدهارها (جندلي، 2005)."

ان هذا التعريف يركز على طبيعة العلاقات الدولية في كونها علاقات صراع وتعاون في نفس الوقت، ويرجع ذلك الى الاختلافات الجوهرية بين الدول عقائديا، مذهبيا، ايديولوجيا، اقتصاديا، عسكريا، ثقافيا وتتكنولوجيا، هذه الاختلافات تولد الصراع بين دول والتعاون بين دول اخرى بيد ان العلاقات الدولية بهذا الشكل تكون هي الاخرى نتاجا للطبيعة الجيبولتيكيةلهذه العلاقات، وهي العنصر الأساسي للحكم على وجود مثل هذه العلاقة الدوليةمن دونها، فلا يمكن الحديث عن علاقات دولية بين الدولة (أ) والدولة (ب) بدون علاقات سياسية تأخذ الطابع الدبلوماسي، كما لا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية بين الدولة (أ) والدولة (ب) بدون مراعاة للجانب الجغرافي، سواء من حيث التقارب الجغرافي بينهما، او من حيث ما تزخر به هذه الدولة او تلك من موقع جغرافي ممتاز، وما يحتويه من ثروة معدنية او زراعية

هائلة، وهذا ما يعبر عنه تعريف محمد سامي عبد الحميد للعلاقات الدولية في كتابه:"العلاقات الدولية: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام"، في قوله:"كل علاقة ذات طبيعة سياسية من شأنها احداث انعكاسات واثار سياسية، تمتد الى ما وراء الحدود الاقليمية لدولة واحدة (دوفرتي، وآخرون، 1985، ص26)."

وهناك بعض التعاريف تركز على الجانب الأخلاقي أي الانساني للعلاقات الدولية. في هذا المعنى يقول نيكولاس سبيكمان بأنها:"العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون الى دولة أخرى(غالي، وآخرون، 1998، ص338)" .

وكتب غريسون كيرك ووالترشارب في العام 1940م أن العلاقات الدولية تعنى "بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية". واعتبر هانس مورغنتو وكينيث تومبسون في عام 1950م أن جوهر العلاقات الدولية "هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة". في حين يرى فيرالي virally أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من السلطة سياسية أعلى منها (يونس، 1991م، ص9).

وقد عرف ماكيلاند في كتابه "ما هي العلاقات الدولية" الصادر عام 1971م العلاقات الدولية بأنها"دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكياناتالاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات."

أما ريمون أرون فيعرف العلاقات الدولية، بأنها "العلاقات ما بين الأمم" أو "العلاقات ما بين الوحدات السياسية"، ويشدد ستانلي هوفمان على مركزية العلاقات ما بين الوحدات السياسية" دون إهمال العناصر غير التابعة للدول التي لها أثر على هذه العلاقات، ويعزو للعلاقات الدولية الهدف التالي "أنها تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم، "ويعرفها كينزي رايت بأنها "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة "مع التركيز على مكانة الدولة القومية، أما دوون فيرى أنها "العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية غير مرتكزة علىأية نقطة". ويعرفها سبيكمان بأنها "العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة"، أما كارل دويتش فقد عرفها من جهته ب"العلاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية(يونس،1991م، ص10)".

وحسب تعبير D.colard الأستاذ في كلية القانون والسياسة في جامعة بيزانسون "أن دراسة العلاقات الدولية تغطي العلاقات السلمية والحربية بين الدول، والمنظمات الدولية، وتأثير القوى ذات البعد الدولي، وجميع المبادلات والنشاطاتالتي تتعدى حدود الدول" ويمضي في وصف الدراسة العلمية للعلاقات الدولية فيقولبأنها"تتطلب البحث الإيجابي والشامل للظواهر الدولية، وتسليط الضياء على الأسباب والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة صياغة نظرية واضحة، أو بعبارة أخرى وضع قواعد سلوكية منتظمة و ثابتة، أو قوانين بالمعنى الذي أشار إليه مونتسكيو أي علاقات ضرورية تنبع من طبيعة الأشياء" (العمر، 1982م، ص8 – 9).

ويعرف رينولدز Reynolds العلاقات الدولية بأنها تعنى بدراسة طبيعة وتصريف وآثار علاقات بين أفراد وجماعات ويعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى"، في حين يعرف روبرتو ميسا Roberto Mesa علم العلاقات الدولية بأنه هو "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد"، ويعرف محمد سامي عبد الحميد العلاقات الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة.

ان تعدد التعاريف وصعوبة إيجاد تعريف دقيق وسليم للعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية الأخرى، وخاصة منها العلوم السياسية، القانونية والاقتصادية، فضلا عن تعدد وتنوع المواضيع التي تهتم بدراستها العلاقات الدولية .فحسب تقرير منظمة اليونسكو بشأن العلوم السياسية أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاثة مواضيع رئيسية وهي:السياسة الدولية وما تشمله من دراسة للسياسات الخارجية للدول وتفاعلها مع بعضها البعض، التنظيم الدولي وما يتضمنه من دراسة للمنظمات الدولية والاقليمية على حد سواء، القانون الدولي وما يحتويه من دراسة للقواعد القانونية التي تقوم بتقنين علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالتنظيمات الدولية.

فهذه التعاريف بقدر ما تشير إلى ذلك التعدد في تعريفات العلاقات الدولية وتعقدها، فانها كذلك تشير إلى علاقة التداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية من جهة، ووالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية من جهة أخرى، بل أن هناك كثير من الباحثين والمحللين من يخلط بين العلاقات الدولية، السياسة الدولية والسياسة الخارجية ويجعلها مرادفات لبعضها البعض.فأحيانا يستعملون مفهوم السياسة الدولية للدلالة على العلاقات الدولية، وأحيانا أخرى يستعملون مفهوم السياسة الخارجية للدلالة على العلاقات الدولية.

الا أن كل من بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، يفضلان اسم"العلاقات الدولية" على غيره، لأن كلمة "علاقة"توضح فكرة الرابطة الوثيقة بين الدول، ولأن كلمة "دولية" تحد دذ الموضوع الذي يدور حول الدول(العمر، 1982م، 337).

مما يعنى بدوره أن كل منهما يجعل العلاقات الدولية، السياسة الدولية والسياسة الخارجية مرادفات لبعضها البعض لأن هناك عبارة تفضيل .بيد أنه ومن خلال المواضيع التي تهتم بدراستها العلاقات الدولية، يمكن القول أن العلاقات الدولية هي أشمل وأعم من السياسة الخارجية، وأشمل وأعم من السياسة الدولية. فهذه الأخيرة تشمل ذلك التفاعل بين مجموعة من السياسات الخارجية للدول .أما السياسة الخارجية فهي مجال تطبيق العلاقات الدولية، فبدون السياسة الخارجية لا يمكن الحديث عن علاقة دولية بين الدولة (أ) والدولة (ب)، ويفهم من هذا أيضا أن العلاقات الدولية هي علاقات بين السياسات الخارجية لجميع الوحدات السياسية ذات السيادة التامة في المجتمع الدولي، وبالتالي فالعلاقة بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية من جهة، وبين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية من جهة أخرى هي علاقة تداخل وليست علاقة ترادف.

ويؤكد ديروزيل Duroselle على أن العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة ومن تم علاقات مجموعتا أو أفراد من جانبي الحدود، ومظهرها الأول السياسة الخارجية، وهذه العلاقات السياسية يمكن إقامتها إما في إطار إقليمي وإما على الصعيد الشمولي.

يذهب الباحث الروسي كانتمان إلى أن العلاقات الدولية جملة من العلاقات السياسية الاقتصادية الإيديولوجية، الدبلوماسية، القانونية والعسكرية فيما بين الدول وكذلك العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوىالسياسية و المنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي(فرج، 2007م، ص54).

هناك من عرف العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل الجماعات سواء كانت رسمية أم غير رسمية كما تشمل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية، وعرفها مارسيل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) عام 1986م بأن "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول. كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب)

ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة 28أخرى اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية)"(أحمد، 1996م، ص12).

يرى جورج كانان في كتاب (العلاقات الدولية بين السلم والحرب) بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية، وهناك أيضا العلاقات غير الرسمية، فالتجارة والمال تساهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة وطلب العلم وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الدولية ومفهومها، وحين التحدث عن العلاقات الدولية فالمقصود في الغالب هو العلاقات بين الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلم وأن الحكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية وممارسة كافة الأمور التي تتعلق بالشؤون الدولية، كما تعتبر العلاقات الدولية انعكاسا لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية (توفيق، 2006م، ص12).

إن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة، مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول، فالدول لن تقيم علاقات دولية في حالة انعدام الاتصال بينها (توفيق، 2006م، ص14).

رغم ذلك التعدد في التعريفات وتنوعها، يمكن أن نصل الى تعريف اجرائي للعلاقات الدولية بأنها "تلك العلاقات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية والاجتماعية بين الدول في تعاملها وتفاعلها مع بعضها البعض .وقد تأخذ هذه العلاقات شكل تعاون أو تكامل كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي أو غيرها من علاقات التكامل الأخرى، وقد تأخذ شكل الصراع كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين دول الشمال التقدم ودول الجنوب المتخلف.وقد تأخذ شكل الصراع منأجل القوة، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين الدولالقوية كتلك العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي(جندلي، 2009).

ومن خلال كل هذا نخلص إلى أن تعريف العلاقات الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصور البعض بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد، وذلك راجع لعدم إعطاء الفقهاء والعلماء في المجال تعريفا واحدا موحدا لهذا الموضوع.

**علم العلاقات الدولية:**

رغم الاختلافات التي تشوب أراء العلماء فيما يخص تعريف العلاقات الدولية إلا أنهم يتفقون على كون العلاقات الدولية هي قديمة قدم المجتمعات البشرية، وأن بروز العلاقات الدولية كعلم جاء بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة وبريطانيا وقد عرف لاحقا تطورا سريعا بعد الحرب العالمية الثانية، كما عرف انتشارا واسعا في بلدان العالم خاصة في أوروبا، ومع بروزه كعلم واجه علمالعلاقات الدولية صعوبة كبيرة فيما يخص استقلاليته فهناك من الفقهاء من يعتبرهعلما مستقلا بذاته ومنها من يراه كنوع من العلوم السياسية وهناك آخرون يعتبرونه فرعا من فروع علم الاجتماع، وسنتناول في هذا المطلب نقطتين أساسيتين هما إشكالية استقلالية علم العلاقات الدولية وعلاقة هذا العلم ببعض العلوم الأخرى التي يمكن له أن يتداخل معها.

**صلة العلاقات الدولية بعلوم أخرى:**

كما لا يخفى على الباحثين في المجال يتميز علم العلاقات الدولية بصلة وثيقة بعلوم أخرى أبرزها القانون والتاريخ والسياسة والاقتصاد وحتى الرياضة والعديد من العلوم الإنسانية الأخرى، ولضيق الوقت فإننا لن نقف على دراسة صلة كل هذه العلوم بعلم العلاقات الدولية بل سنختار بعضا منها فقط، وقد وقع اختيارنا على كل من الدبلوماسية والقانون الدولي، والسياسة الخارجية، وقد تم اختيار هذه العلوم لصلتها الوثيقة بعلم العلاقات الدولية بل أنها تختلط به أو تشابه، كما أنها تسبب لبسا لدى الباحث الذي يخطو أولى خطواته في هذا المجال.

**العلاقات الدولية والدبلوماسية:**

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، وهي مشتقة من اسم دبلوما diploma المأخوذة من الفعل diplomaوكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة، وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطلوبة أو المكاتبة التي تطوى، حيث كانتالوثائق الرسمية لديهم تنسخ على ألواح معدنية تطوى بشكل خاص، وتعطي بعضالامتيازات

لمن يحملها مثل جواز السفر أو الاتفاقيات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى(الرشدان، وآخرون، 2005م، ص15).

الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة، فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية (غريفيش، وآخرون، 2008م، ص203).

وتتخذ تعريفا بسيطا باعتبارها "الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية "ويعطي أحد التعريفات أهمية خاصة للدبلوماسية ودورها فهي "خط الدفاع الأول، "وهي "الفن والعلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وتفادي الصراع المسلح"، وبهذا المعنى يمكن القول "أن الدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب، وتبدأ حيث تنتهي" وبهذا المعنى أيضا فإن "الدبلوماسية والإستراتيجية هما جوانب مكملة لهذه السياسة وهي فن إدارة العلاقات مع دول أخرى لإنماء المصلحة الوطنية"، ويعرفها سير أرنست ستاتو بأنها"تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة"، ويعرف قاموس إسكفوردالدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والمنهج والأسلوب الذي دار بسفراء ومبعوثين، وهي عمل وفن دبلوماسي" (شلبي، 1997م، ص29).

لعل من أقدم التعاريف التي يمكن أن تذكر هنا هو القول المشهور للخليفة معاوية بن أبي سفيان"لو كان بيني وبين الناس شعرة لما انقطعت، إذا رخوها شددتها، وإن شدوها أرخيها" وفي هذا القول وصف عميق للدبلوماسية والدبلوماسي، إذا وصفت الدبلوماسية بالدقة والمرونة والأخذ والعطاء للوصول إلى تحقيق الهدف والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة (رشدان، وآخرون، 2005م، ص16-17).

إذن أمام شمولية مصطلح العلاقات الدولية أصبح تعبير الدبلوماسية في يومنا الحالي يشكل جزء منه والخاص بالأداء الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التي هي جزء من العلاقات الدولية (يونس، 1991م، ص17).

**العلاقات الدولية والقانون الدولي:**

إن تطور العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور الأعراف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، بمعنى آخر أن علم القانون الدولي قد ظهر كأداة

من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي، والعلاقات الدوليةهنا تعد العلاقات المنظمة والتي تقوم على قاعدة القانون الدولي وأساسه (فرج، 2007م، ص70).

لا يجوز أبدا الخلط بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، فالقانون الدولي هو علم قوانين وليس علم وقائع، ومهمة القانون هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرها والتحقق من احترامها، كما أن القانون الدولي يوجد في بداية ونهاية العلاقات الدولية، فهو يأتي في البداية لأن قواعده تحدد الشروط القانونية التي يجب أن تتم وفقا لها العلاقات الدولية، فهو يضع المبادئ والقواعد التي تحدد لأطراف العلاقات الدولية خطوط سيرها (مثلا كيف تعقد المعاهدات- مبادئ المساواة أو عدم التدخل...)، كما أنه يأتي في نهاية العلاقات الدولية، وذلك لأنه في إطار قانوني (يتمثل في اتفاق دولي أو قرار دولي) يتم إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة (حدوث نزاع واللجوء إلى القضاء أو التحكيم) (يونس، 1991م، ص15-16.).

**العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:**

إن التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوساكسون بين مدلولي لفظتي politics- policy وذلك لأن لهذا التمييز دورا مهما في تحديد تلك العلاقات.

لأن علم العلاقات الدولية politics يعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن تم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب، بينما تقع السياسات الخارجية policy -باعتبارها برنامج للعمل – في مجال الفن. ولا يغير من طبيعتها أن يفيدوا واضعوها من علمهم بحقيقةالواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج(فرج، 2007م، ص65.).

السياسة الخارجية هي "مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى" ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول ونستنتج من ذلك، أن السياسة الخارجية لدولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون أن تشمل العلاقات الدولية بكاملها (يونس، 1991م، ص17).

ويعرفها "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي مشاكل تطرح ما وراء الحدود".

ومن هذا التعريف يتضح بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود(توفيق، 2006م، ص15).

وباختصار لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية كمرادف للعلاقات الدولية لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة بينما مصطلح العلاقات الدولية أعم وأشمل(يونس، 1991م، ص17).

إن بحث علم العلاقات الدولية في المسائل والظواهر الدولية جعله يلتقويتداخل مع بعض العلوم الأخرى التي تتناول جانبا من هذه الظواهر والمسائل، وفيالكثير من الأحيان يؤدي هذا الالتقاء والتداخل إلى تكوين صورة مشوشة أو مخلوطة وخاطئة لدى من يضع أولى خطواته في البحث في هذا العلم، وقد عرضنا فيما سبق من هذه الفقرة الوجه الحقيقي لعلم العلاقات الدولية وبينا نقط الالتقاء بينه وبين كل من الدبلوماسية والقانون الدولي والسياسة الخارجية.

**استقلالية علم العلاقات الدولية:**

ان علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الأخرى (الدبلوماسية، القانون الدولي والسياسة الخارجية) تناول إشكالية استقلالية علم العلاقات الدولية من عدمها وما يصاحبها من وجهات نظر متضاربة، فهناك من يرى أن علم العلاقات الدولية هو علم مستقل قائم بذاته وهناك من يرى أنه فرع من أحد العلوم الأخرى وفي مقدمتها العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

**العلاقات الدولية كفرع من العلوم السياسية:**

يرى ريمون بلاتيج R.Platig: أن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة بالإضافة إلى ذلك، فإن علماء السياسة الذين اجتمعوا في دار اليونسكو في باريس في أبريل 1948م، لتحديد موضوعات علم السياسة، كان إقرارهم هو أن العلاقات الدولية هي إحدى موضوعات هذا العلم، وهي تشمل بدورها السياسةالدولية، التنظيم الدولي، والقانون الدولي، وخلال الاجتماع الدولي الذي تضمنتهمنظمة اليونسكو في إنجلترا عام 1952م، اتفقوا على اعتبار العلاقات الدولية جزءا من مادة علم السياسة، ويرى رواد هذا الاتجاه إن علم العلاقات الدولية ينتمي إلى مجموعة (علوم سياسية) أي العلوم

التي تعنى بالظواهر السياسية، ذلك بأنه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية، والتي تمثل في السلطة السياسية، فعلم السياسة يختص بظاهرة السلطة السياسية في الداخل، بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل علاقات السلطات القومية فيما بينها باعتبارها علاقات قوى، لكن وكما يقول "ستاتلي هوفمان": "إن ما يميز علم السياسة عن علم العلاقات الدولية هو التركيز على مفهوم السلطة، ولكن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي للدولة، من حيث أن الأول هو مجتمع غير منظم – غير مركزي – بينما الثاني هو بطبيعته مركزي ومنظم بسبب سلطة الدولة(فرج، 2007م، ص77).

ويرجع الكثير من العلماء والباحثين في المجال ارتباط العلاقات الدولية بعلم السياسة، إلى فترة تألق المدرسة الواقعية، إذا كانت تفهم كعلاقات بين الدول أو تفاعلات السياسات الخارجية للحكومات، ويستخدم الكثير من الأنجلوس اكسون مصطلح السياسة الدولية بدلا من العلاقات الدولية.

**العلاقات الدولية كفرع من علم الاجتماع:**

هناك مجموعة أخرى من المختصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعا لعلمالاجتماع، يعرف شوارز نبيرغ schwarzen berger العلاقات الدولية بأنها فرع من علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع الدولي، ويقول "مارسيل ميرل M.Merle "إن المنهج السوسيولوجي، والذي ينطوي بالضرورة على قدر من التجريد، هو وحده الكفيل برصد أكبر عدد من الظواهر وإبرازه أكثرها دلالة وإدراك التفاعلاتالتي تحدد مصير المجتمع الإنساني"( فرج، 2007م، ص77–78).

تبعا لهذا الرأي إن الولوج إلى عالم العلاقات الدولية من باب علم الاجتماع يمكن أن يلقي بأضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقات ويبرز جانبا من سماتها التي يمكن أن تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الآخرين. ويتساءل "ميرل" ويقول: "لا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الاجتماعية التي تدور على مستوى الكون"، هذا الاتجاه لفت نظر الباحثين إلى أمرين: الأول هو ضرورة الإلمام بالحد الأدنى من المعرفة في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى، والثاني هو ضرورة الاهتمام بتتبع أنشطة الفاعلين الدوليين من غير الحكومات، وبسبب هذا الاهتمام هو أن كثير من المؤلفين الذين انطلقوا من مفهوم سوسيولوجي للعلاقات الدولية وقلة منهم من يعتبرها فرعا من علم الاجتماع، يعتبرون أن العلاقات الدولية هي علم المجتمع الدولي، ولهذا تتطلب طرحا سوسيولوجيا فهو الذي يحدد طبيعتها كمادة علمية.

العلاقات الدولية تختلف عن علم الاجتماع بمفهومه الضيق أن دراسة المجتمعات المتكاملة سياسيا إلا أنها متلاقية معهبمفهومه الواسع الشامل من حيث أنها سوسيولوجيا دولية مستقلة، ويجب الانتباه إلىأنه في الآونة الأخيرة ظهرت دراسات متعددة تنطلق من منظور "علم الاجتماع 44التاريخي" لدراسة العلاقات الدولية(فرج، 2007م، ص78).

**العلاقات الدولية كعلم مستقل:**

هناك جدال بين المختصين بشأن إيجابيات وسلبيات استقلالية علم العلاقات الدولية، فإذا كان غرض دعاة الاستقلالية الانفراد في حل معرفتهم وإرساء ضوابطه وأبعاده ومهماته ومستقبله من الناحية العلمية، فإنه من وجهة نظر المناوئين لهم أن الحكم السريع على جهودهم بالفلاح ربما يكون سابقا لأوانه، فالاعتراض الأساسي على النزوع نحو الحداثة والعلمية والتحليلية والسلوكية وصولا إلى الاستقلالية، هو أن أنصار الاستقلالية لم يحسموا القضايا الجوهرية، فالأسئلة الكبيرة مازالت تنتظر الجواب الواضح الدقيق المجمع عليه على الأقل بحدود الإجماع المعقول في حقل العلاقات الدولية (نعمة، 1979م، ص3-4).

**إن وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الأمور منها:**

- يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية في ذلك الحقل.
- إن وجود حقل مستقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمي.
- يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات فمن بين المصاعب التي يعاني منها دارسوا العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات.

**إن ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية مجموعة من العوامل منها:**

- إن الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية أكثر من البحث عن العوامل القانونية.
- في العلاقات الدولية هناك نوع من المحاباة نحو ما يمكن أن نطلق عليه ب "العلوم الاجتماعية السلوكية" وهي حقل من شأنها أن تعمل على تقديم فهم شامل.
- إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

- إن تحول العلوم الأخرى إلى اتجاهات حديثة في دراساتها دفع المتخصصين في العلاقات الدولية إلى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو الاستقلالية(فرج، 2007م، ص 81-82).

خلاصة لما سبق يمكن القول إن علم العلاقات الدولية تكون له حقلا دراسيا مستقلا عن العلوم الأخرى، إلا أن استقلاله لا يعني انعدام العلاقات بينه وبين العلوم الأخرى خاصة العلوم الأكثر تداخلا معه مثل: التاريخ والاقتصاد والقانون وعلم النفس والجغرافيا السياسية...إلخ. وأن العلاقات الدولية بوصفها حقلا بحثيا مستقلا لا زالت غير مستقرة وتتنافس فيها برامج البحوث والإستراتيجيات وتتعايش وتتداخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى الافتراض أنه في مقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير المناهج والنظريات والبحوث الإستراتيجية وجعلها أكثر فائدة من ذي قبل (فرج، 2007م، ص82-83).

ترى الباحثة أن كل الوثائق والباحثين يتفقون على أن العلاقات العامة كعلم حديث له قواعده وأصوله وأسسه لم يتبلور إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وأن هنالك دافعين أساسيين لولادة هذا العلم الحديث، أولهما هو الحاجة الشديدة للتخلص من الآلام والفواجع التي تخلفها الحروب عندما تأخذ طابعا عالميا، والدافع الثاني هو مواكبة التطورات الكبيرة التي حدثت في مختلف ضروب الحياة بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كانت هنالك دوافع قوية لتطوير الصناعة والاقتصاد والصناعات الحربية، وكان هنالك التحدي الألماني الذي تم فرضه على العالم وقاتد إلى الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن هذه التحديات كان من الطبيعي أن تفرز اتجاها قويا لتحديد معالم وأسس العلاقات الدولية، وقد انعكس ذلك في تكوين عصبة الأمم من أجل حماية العالم من تكرار الحروب.. وقد كان لتحول العلاقات العامة إلى علم دور كبير في جعلها أكثر قدرة وأكثر فاعلية في معالجة المشكلات، والدليل على ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات وإشكالات كبيرة خاصة بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وهذه التطورات كادت أن تقود إلى حرب عالمية ثالثة أسوأ من سابقاتها، خاصة في ظل تطور السلاح النووي، غير أن التطور في علم العلاقات الدولية قد كان له دوره الإيجابي في تحويل الحرب بين العملاقين إلى حرب باردة استمرت حتى تم نزع فتيل الحرب بصورة نهاية بسقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن العشرين.

## المبحث الثالث

## مبادئ العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها

**تمهيد:**

كما هو معروف فإن كل المجالات والعلوم لها مبادئ أساسية تحكمها وعوامل مؤثرة تؤثر فيها، ولعلم العلاقات الدولية أيضا مبادئ تحكمه وعوامل تؤثر فيه، ففي ما يخص المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية فقد كانت هذه المبادئ في الحقبة الاستعمارية قائمة على حق الفتح والاستعمار والتوسع، لكن ومع إنشاء عصبة الأمم وبعدها هيئة الأمم وما تلاهما من اتفاقيات ومعاهدات دولية فقد تغير هذا المبدأ وظهرت مبادئ حقيقية تحكم المجال وأطرافه.

ان العوامل التي سنتطرق اليها هي متغيرات رئيسية للاتجاهات النظرية للعلاقات الدولية، تعتمد عليها في دراستها ومعالجتها للظاهرة الدولية قيد البحث. كما ان عدم التطرق الى هذه الظواهر يؤثر سلبا على البحث خاصة وما لها من تأثيرات سلبية أو ايجابية على العلاقات الدولية، او بشكل مباشر أو غير مباشر على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية محل الدراسة والتحليل.

أما العوامل المؤثرة فهناك عوامل تؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا ضعفا أو قوة تطورا أو تخلفا نموا أو اضمحلالا، عوامل كثيرة ومتنوعة وهذه العوامل تتطور وتتغير وتتبدل مع مرور الأيام والزمن.

**مبادئ العلاقات الدولية:**

للعلاقات الدولية مبادئ أساسية تحكمها وتحكم الأطراف الفاعلة فيها، وقد عرفت هذه المبادئ تغيرات هامة بالقدر نفسه الذي عرفته العلاقات الدولية، فقد كانت هذه المبادئ في الحقبة الاستعمارية تخدممصالح الدول الاستعمارية، ومن تلك المبادئ حق الوصول إلى جميع أنحاء العالم وحرية التعامل مع القوى الخارجية والدفاع عن المصالح الوطنية وحرية التجارة عبر البحار، لكن ومع التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية نتيجة أحداث كثيرة أبرزها حربين عالميتين وإنشاء منظمتين دوليتين (عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة) تطورت المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وأصبحت هناك مبادئ أخرى تحكم الملعب (العلاقات الدولية) واللاعبين فيه.

من أهم المبادئ التي يتم تداولها يوميا في الحياة الدولية ويشار اليها في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة:

1. مبدأ المساواة في السيادة بين الدول: وهو من المبادئ التي يرتكز عليها القانون الدولي منذ مدة وكما هومؤكد عليه في المادة رقم 02 من ميثاق الأمم المتحدة " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: ويعود هذا المبدأ الى القرن التاسع عشر .على اثر ظهور حركات الانفصال والاستقلال في بعض الأقاليم مثل: انفصال اليونان عن دولة عثمانية عام 1830، كما أن هذا المبدأ يشكل أحد المبادئ الأساسية العامة في القانون الدولي والمبادئ العامة الأخرى.فلقد كان له دور في تحرير الكثير من الشعوب التي كانت تترنح تحت طوء الاستعمار، كما أن هذا المبدأ يوفر اظهار حن التعامل بين الدول و الشعوب، وهو يأخد خق الأفضلية على مبدأ التعايش وينطبق هذا خاصة على الوضع في فلسطين.

3. مبدأ عدم اللجوء الى القوة أو مبدأ تحريم الاستعمال في العلاقات الدولية:لكن هذا لامبدأ لا يزال يعاني من الانتهاكات العديدة للدول وخاصة العظيمة منها، فهذه لأخيرة تفضل في كثير من الأحيان اللجوء الى استعمال القوة في تنفيذ سياستها الخارجية أو تحقيق مصالحها أو التعامل مع الدول، مثال: أمريكا في أزمة العراق حيث فرضت تسوية النزاع العراقي باستعمال القوة بدعوى أن العلراق لا يحترم ارادة المجتمع الدولي.

4. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية: وهو يعود الى عصور قديمة، فهو أعتبر بمثابة استثناء في الفكر الغربي طيلة العصور الحديثة الى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة سنة 1941م يؤكد على أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية مبدأ أساسي و ليس استثنائي وهذا في المادة 02-03 من الميثاق "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

حيث أن هذا المبدأ يقيد الدول من استعمال القوة لأنها تؤدي الى احداث اضطرابات في المجتمع مما يثير التفاعل الدولي.

كذلك يكون ثقافة سلمية دولية تساعد على نشر التفاعل الدولي بطرق سلمية باعطاء مصداقية أكثر لمبادئ القانون الدولي وتدعيم العلاقات بين الدول واحترام ارادة بعضها البعض.

5. مبدأ احترام حقوق الانسان: تأكدت حقوق الانسان بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية وجاء ميثاق عصبة الأمم ليؤكد على هذا المبدأ ويجعل منه مبدأ أساسيا، كذلك أصبح مسألة دولية وهذا يتماشى حقيقة مع الشريعة الاسلامية السماوية التي كرمت الانسان وجعلته أفضل المخلوقات عند الله الا أن مبدأ احترام حقوق الانسان كان ولا يزال في حاجة الى تدعيمه وتطويره عن طريق ايجاد أليات تقوم بتطوير هذه الحقوق وحمايتها وضمان تجسيدها عمليا وليس نصيا فقط.

6. مبدأ التعاون الدولي في اقرار السلم والتنمية: وفي مواجهة التطورات وهو مبدأحديث نسبيا من حيث التقنين ولكنه قد يتم من حيث التعامل به وقد تعاملت به الشعوب المختلفة عبر التاريخ، وبتطور المجتمع الدولي و التنظيم الدولي أصبح التعامل الدولي من ضروريات العلاقات الدولية وهذا ما جعل الميثاق ينص على أن هذا المبدأ من أجل تحقيق التعاون في شتى المجالات ذات الطبعة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وان دل هذا الشيء فانما يدل على أنه لم يعد في امكان دولة واحدة أو مجموعة من الدول على حل المشاكل الدولية وضمان توفير متطلبات بشرية جمعاء.

7. مبدأ حسن النية في التعامل الدولي وفي تنفيد الاتفاقيات الدولية: لقد أكد الاسلام على هذا المبدأ حين ما أعتبره مبدأ أساسي لأي التزام بين الأفراد والجماعات، فبدون هذا المبدأ لا يمكن أن نتكلم عن تطبيق الالتزامات الدولية بصفة عامة أو الاتفاقيات الدولية على الخصوص تطبيقا سليما وعادلا ومتجاوبا مع حقوق الأطراف المعنية، ومبدأ حسن النية هو مبدأ ثقافي أخلاقي أكثر منه قانوني أو أساسي وانما جاء القانون لصياغة في شكل واضح وصريح ويضع له ضوابط محددة.

8. مبدأ حسن الجوار: وهو مبدأ قديم كذلك، وقد ورد التأكيد عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة كما أنه من الشروط الأساسية للاستقرار التاعمل بين الدول وحسن العلاقات خاصة الدول المتجاورة، فبدون هذا المبدأ ألا تستقر العشرية ولا تعزز الألفة و لا يسود التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل ناهيك عن الأمن والطمأنينة

9. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وهو يعود الى العهود القديمة ولكن تأكد أكثر في القرن التاسع عشر، جاء هذا المبدأ وضع حد لأفكار الثورة الفرنسية والخوف من اننتشارها في النظم

الملكية المحافظة وأصبح بمرور الوقت بمثابة العملة المتداولة بين الدول والنظم المختلفة خاصة عندما أخد التدخل أشكال مختلفة ولم يقتصر على الشكل العسكري ويأتي التدخل من قبل جهات أخرى كالمنظمات الدولية .

**تحريم الحرب وعدم الاعتداء ونزع السلاح:**

**تحريم الحرب وعدم الاعتداء:**

تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان وترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى 1000 قتيل على أرض المعركة على الأقل، يسمح هذا التعريف بضم حروب أخرى، مثل الحروب الأهلية داخل الدول وحروب من نوع ثالث أيضا وعلى الرغم من أن كل حرب فريدة من نوعها، من المفيد التمييز بين ثلاث فئات من الحروب بوصفها مجموعة من الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول وتبادر إلى إرسال قواتها المسلحة(غريفيش، وآخرون، 2008م، ص167).

وقد أدرج ذلك في ميثاق باريس عام 1928م وتطور هذا المبدأ إلى تحريم الاستعدادات من أجل الحرب، ومنع التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة لا يمكن استخدام القوة إلا في حالتين:

1. الإجراءات الجماعية التي تتخذ بقرار من مجلس الأمن، لمنع تهديد السلم والأمن الدولي، أو إدانة أعمال العدوان.
2. الدفاع الشرعي عن النفس، الفردي والجماعي في حالة العدوان المسلح ويتبع تحريم الحرب تحريم الدعاية لها، والتحريض عليها.

**نزع السلاح:**

وهو مبدأ ارتبط بالرغبة في إقامة سلام دائم في العالم، نقد أدى سباق التسلح إلى الحربين العالميتين والحرب الباردة، والحروب الإقليمية، لذلك نشأت لجان نزع السلاح منذ عام 1928م وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على تنظيمه، لكنه حرم استخدام وصنع الأسلحة النووية، وكل أسلحة الدمار

الشامل، وقد اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق على تفادي الحرب النووية في اتفاقية عام 1971م – 1973م، وعلى تحريم وتخزين الأسلحة الإستراتيجية (سولت الأولى) و(سولت الثانية) عام 1979م، واتفاقية موسكو لحظر التجارب النووية عام 1963م، ولكن الدول لم تلتزم بهذه الاتفاقيات، واستمرت في امتلاك مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دوليا، بسبب عدم المساواة بين الدول، فالدول المالكة لها لا تخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية بينما الدول غير النووية الموقعة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تخضع بشكل صارم (الحمداني، 2012م، ص333).

**المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية و الخارجية وحق تقرير المصير:**

**المساواة في السيادة:**

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ ويقصد بها المساواة القانونيةوليست الفعلية، وتشكل المساواة القانونية للدول أحد أهم المبادئ (...)إنها مفهوم قانوني يجب أن لا يخلط مع مفهوم المساواة السياسية، وهي تعني المساواة في الحقوق والواجبات القانونية، فمالطا هي دولة ذات سيادة كما هي الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فلها نفس الشخصية القانونية والوظائف القانونية ولها صوت واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي حالات كثيرة تعتبر نظرية المساواة القانونية للدول مفهوما شاملا يتضمن في طياته الالتزامات والحقوق المقررة التي تترتب على كل الدول، فقد جاء في إعلان مبادئ القانون الدولي العام 1970م أن "كافة الدول تتمتع بالمساواة السيادية، ولها حقوق وواجبات متساوية ومع أعضاء متساوون في المجتمع الدولي على الرغم من وجود فوارق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(يادكار، 2009، ص146) ".

**تشمل المساواة القانونية العناصر الآتية:**

- مساواة الدول قانونيا
- تمتع كل دولة بحقوق ملازمة للسيادة الكاملة.
- واجب احترام شخصية الدول الأخرى.
- حرمة الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.
- حق الدول في اختيار وتنمية نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بحرية.
- على كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية كاملة وبحسن النية والتعايشبسلام مع الدول الأخرى.

**عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية:**

هو مبدأ معترف به ويقضي بعدم شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى، سواء بالإكراه أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والاستقلال (الحمداني، 2012م، ص334).

إن جميع الدول متساوية في الحقوق والواجبات وهذا ما يحتم عدم تدخل الدول في شؤون بعضها، ويكون الغرض من التدخل غالبا رغبة دولة قوية ذات أطماع في إملاء سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها، ويكون التدخل بحجة الدفاع عن حقوق الدولة الضعيفة أو حماية رعاياها أو مناصرة حكومة شرعية في معاركها ضد الثوار أو بحجة الدفاع عن مبدأ عدم التدخل، وللتدخل أشكال عديدة فقد يكون سياسيا أو عسكريا وقد يكون فرديا أو جماعيا وقد يكون صريحا أو خفيا يتم بواسطة الجواسيس من أنواع التدخل، التدخل العقائدي والمالي والإنساني(الحموي، ماجد، بدون تاريخ، ص58 – 59).

**الحق في تقرير المصير:**

تشكل فكرة حق تقرير المصير منذ ما يقارب على قرن إحدى المسائل الهامة التي تتناولها مداولات المجتمع الدولي، ففي عام 8181م كان لمبادئ الرئيس الأمريكي ولسن حول تقرير المصير أصداء واسعة في المجتمع الدولي، حيث بث الآمال في نفوس الشعوب المقهورة (يادكار، 2009، ص157).

هو حق كل الشعوب في تقرير مصيرها بحرية كاملة، وتأكيد مستقبلها السياسي بعيد عن آية وصاية يمكن أن تمارس عليها من قبل قوى خارجية، والهدف إقامة دولة مستقلة، والانضمام إلى دولة أخرى، أو الاستقلال الذاتي ضمن دولة متعددة القوميات، وينصرف الذهن باستمرار إلى حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال، غير أنه ينصرف أيضا إلى (حق تقرير المصير الداخلي) أي حق وحرية الدولة في إدارة شؤونها الداخلية على النحو الذي ترتضيه لنفسها وتراه متلائما مع مصالحها دون تدخل أو انتهاك لسيادتها(الحمداني،2012م، ص329).

**التعايش السلمي وحل النزاعات بطرق سليمة:**

**التعايش السلمي:**

وهو مبدأ قائم على إمكانية التعايش بين أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وقبول كل طرف بالآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاستعداد للحرب، والتهديد بها أو استخدامها، نظرا للآثار المدمرة للحروب، سيما أسلحة الدمار الشامل. وقد نادى بهذا المبدأ الرئيس السوفيتي الأسبق خروشوف عام 1956م، متراجعا عن فكرة حتمية الحرب بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، وكان لهذا الإعلان دور كبير في تخفيف التوتر الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية، وفتح سبل الحوار بينهما، وتطبع العلاقات خدمة للمصالح المشتركة، وإحلال التنافس السلمي بدلا من الحرب الباردة، وقد ورد مبدأ التعايش السلمي في وثائق دولية كثيرة، منها التصريح السوفيتي الصيني المشترك عام 1954م، وقرارات قمة باندونغ عام 1955م والجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1957م (الحمداني، 2012م، ص222).

**حل النزاعات بطرق سلمية:**

تتضمن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أن أعضاء المنظمة يفضون المنازعات التي تنشأ بينهم بالوسائل السلمية على نحو لا يكون فيه السلم والأمن الدولي عرضة للخطر، من أولى المحاولات التي عرضت في مؤتمر لاهاي عام 1899م وكانت جادة لإقناع الدول باللجوء إلى الطرق السليمة(ماهر، وآخرون، بودون تاريخ، ص42).

وحددت الطرق السلمية تسوية المنازعات في وسائل سياسية وأخرى قانونية:

**1. الوسائل السياسية:**

- المفاوضات المباشرة.
- المساعي الحميدة.
- الوساطة.
- التحقيق.
- التوفيق أو المصالحة.
- اللجوء إلى المنظمات الدولية.

**2. الوسائل القانونية أو القضائية:**

- التحكيم.
- القضاء الدولي.

**العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:**

تؤثر في العلاقات الدولية عدة عوامل سواء بالسلب أو الإيجاب وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، وتتطور هذه العوامل وتتغير مع مرور الأيام فالعوامل التي كانت تؤثر في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر، ومن أبرز العوامل التي تغير تأثيرها بالإيجاب هو العامل الاقتصادي، فاليوم في عالمنا المعاصر يلعب العامل الاقتصادي دور كبير وهام ويؤثر تأثيرا واضحا للعيان في العلاقات الدولية.

**العامل الاقتصادي:**

تكمن أهمية العامل الاقتصادي من المنظور الماركسي في أن: " تاريخ المجتمع الانساني هو في تاريخه الاقتصاي، في تاريخ القوى الانتاجية، انه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج".

لقد كان وما يزال العامل الاقتصادي المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا وبالتحديد في انجلترا الى غاية مرحلة ما بعد نهاية الحلرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين والبدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (1890-1914)، كانت الظاهرة الاستعمارية في احدى صورها مظهرا من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة كانت في احدى صورها من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة وغيرها من المنتوجات الزراعية والمواد الأولية.وهي العلاقات اللامتكافئة التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة.ويرجع ذلك الى اعتماد هذه الأخيرة علىمنتوج واحد في صادراتها للخارج وعلى المواد الخام .الأمر الذي يجعل الدول الاستعمارية تتحكم في اقتصادياتها، بل وتخضعها لشروط تعجيزية تزيد الوضع تخلفا وتدهورا، من بينها: انخفاض قيمة العملة الوطنية وتسريح العمال.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية مؤثرة في العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة، كما تمكنت من السيطرة على مؤسسة التنمية الدولة (International Development Association) ومؤسسة التمويل الدولية (International Financial

(General Agreement Tax and والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة Association) .(Trade بالاضافة الى ذلك تسيطر الولايات المتحدة على كل من صندوق النقد الدولي(International Monetary Fund) والبنك العالمي.(World Bank) فضلا عن سيطرتها على الشركات المتعددة الجنسيات.(Multination Corporations) وهي اليات ووسائل تلجأ الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة الى تطبيقها لتكريس تبعية الدول المتخلفة لها وللحيلولة دون انتشاره الى أوروبا الغربية من جهة أخرى.

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السواء (طشطوش، 2010م، ص18).

إن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما أنها أساس من صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيرا أثناء الحرب (فرانكل، 1984م، ص103).

وهناك عادة جزآن متميزان في العامل الاقتصادي: الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، والمقارنات في هذا المجال بين الدول المختلفة ليست دقيقة ولكنها 59علامات واضحة على مدى القوة (فرانكل، 1984م، ص104).

أما عن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي فهو أيضا من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر و مباشر في تكوين قوة الدولة، ويقصد بذلك النمو المستوى الذي 60بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، ودرجة التصنيع النسبي فيها (مقلد، 1991م، ص183).

ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة والدول التي لازالت تجارب التخلف الاقتصادي والاجتماعي أن نبين الفارق من مستويات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول فبينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتتسع قاعدة الإنتاج وتزداد

معدلات الاستهلاك في الفئة الأولى، نجد النقيض تماما في الفئة الثانية، حيث يهبط الدخل القومي وتنخفض المستويات المعيشية ويزداد الاعتماد الاقتصادي على الخارج(مقلد، 1991م، ص184).

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول(طشطوش، 2010م، ص19).

ليس من قبيل المصادفة أن نجد أقوى دول العالم في حقل العلاقات الدولية هي أقواها على المستوى الاقتصادي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا واليابان، وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد هو أن القوة الاقتصادية تنعكس على قدرة الدولة في التأثير على اتجاهات وسياسات الدول الأخرى.

**التطور العلمي والتكنولوجي:**

ان الهوة التكنولوجية بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف هي في اتساع مستمر بسبب عدم امتلاك هذه الأخيرة للعامل التكنولوجي الذي يؤثر ايجابا على العلاقات بين دول الشمال، ويؤثر سلبا على العلاقات بين دول الجنوب فيما بينها من جهة، وبينها وبين دولالشمال من جهة أخرى. فالتكنولوجيا أنجع وسيلة تستخدمها الدول المتقدمة لبسط سيطرتها نفوذها على الدول المتخلفة.في هذه الحالة تكرس التكنولوجيا علاقات السيطرة والتبعية، سيطرة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف، وتبعية هذا الأخير للشمال المتقدم.

رغم انعقاد أول قمة عالمية تكنولوجية بجنيف في ديسمبر 2003 تحت اسم قمة مجتمع المعلومات بمشاركة أكثر من 175 دولة من الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، الا أن دول الشمال لم تتخذ في هذه القمة أية مبادرات عملية لتضييق الفجوة الحضارية والعلمية والتكنولوجية بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، بل خرجت ببيانات خطابية لا تجد نفعا في هذا المجال، شبيهة بتلك التي خرجت بها في أعقاب قمة كانون بالمكسيك عام 1982 في اطار ما كان يعرف بالحوار بين الشمال والجنوب في المجال الاقتصادي.

فضلا عن دعمه للعامل الاقتصاد، يقوم العامل التكنولوجي بدور بالغ الأهمية في المساهمة في تطوير المجال العسكري .فسباق التسلح أمر قائم لأن التكنولوجيا العسكرية تطورت في كل المجالات العسكرية، ولا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها النووية، الكيماوية والذرية .وفي مجال التنظير للعلاقات الدولية، نجد أن العامل التكنولوجي ساهم بشكل كبير وفعال في بروز الاتجاه السلوكي.ولقد ترك التقدم التكنولوجي والعلمي تأثيرات ليجابية عليه، وبدورها تحاول العلاقات الدولية أن تتكيف مع طبيعة التحولات الدولية الناتجة عن تأثير العامل التكنولوجي وغيره من العوامل الأخرى بالايجاب أوالسلب.

يعيش العالم اليوم ثورة في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة كيف لا يكون لها وزن في ميدان العلاقات الدولية؟ بلى إنها عامل مهم وحيوي ومؤثر في العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيبوالانترنيت، فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للإطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول(طشطوش، 2010م، ص ص22-22).

وليس دور التقدم التكنولوجي في دعم القدرة الاتفاقية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فيكفي أن نلقي نظرة فاحصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة.فالتكنولوجيا أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد، ومن ناحية ثانية، فقد انطلق الإنتاج بفضل هذا التطور التكنولوجي إلى آفاق جديدة لم يكن من المتصور أنه سيصل إليها (مقلد، 1991م، ص192).

فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانةخاصة ومميزة في الميزان الدولي(طشطوش، 2010م، ص28- 29).

**العامل المكاني:**

لاشك أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وحجم سكانها، ورغم أن الارتباط هنا ليس مطلقا غير أن دولة ما لا يمكن أن تصبح دولة عظمى ما دام عدد سكانها قليلا.السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق بعوامل أخرى أمهما: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراف وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي، فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضاً(طشطوش، 2010م، ص33– 34).

ولعنصر السكان أهمية كبيرة في تكوين القوة القومية للدولة، وهناك أمثلة كثيرة لدول حاولت زيادة تعداد سكانها لمواجهة متطلبات القوة التي تريد أن تحققها في المجتمع الدولي، ومن هذه الدول إيطاليا في عهد موسوليني وألمانيا واليابان قبل الحرب.

وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح، وأول هذه النواحي هي أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني ومن جهة أخرى، وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية (مقلد،، 1991م، ص180).

وتخلق ضخامة السكان إحساسا الأمن والثقة بين المواطنين كما تولد شعور بالخوف في نفوس الأعداء.

**العامل الجغرافي:**

ان الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة وتحليل التغيرات التي تحصل للظاهرة الدولية في تعاقباتها وتناقلاتها الزماكنية، وفقا للتأثر والتفاعل المتبادلين بينها وبين مختلف ظواهر البيئة كموطن للانسان، وترجع فكرة ربط العامل الجغرافي بالمجال السياسي الى العهد الاغريقي وبالتحديد عن أرسطو في كتابه:"السياسة" عندما تطرق لنظرية العلاقة بين المناخ والحرية. وقد كان لهذه الفكرة تأثيرا ايجابيا كبيرا على العديدي من المفكرين في العصر الحديث، نذكر منهم المفكر الفرنسي جان بودان في كتابه:" الأداة

الجديدة "والمفكر الفرنسي الاخر ميشال دي مونتسكيو في كتابه: "روح الشرائع"، كما أصبح للجغلرافيا دور كبير عند المحللين السياسيين في اطار ما يعرف بفكرة الحتمية الجغرافية في مدرسة راتزال والمدرسة الجيبولتيكية فيما بعدولعل ما يؤكد على أهمية دور العامل الجغرافي في العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام هو نابليون بونابارت في عبارته المأثورة:"ان سياسة الدول في جغرافيتها".

أما جغرافية الاتحاد السوفياتي أوالولايات المتحدة أو بريطانيا تؤثر بشكل أو بأخر في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل أن الجغرافيا أصبحت تستعمل أساسا لخوض الحرب، كما يؤكد ذلك "ايف لاكوست"في قوله":القول منذ البداية أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب لا يعني أنها تستخدم الا للقيام بالعمليات العسكرية، انها تستخدم أيضا لتنظيم الأقاليم، ليس فقط توقعا للمعارك التي يتعين خوضها ضد هذا الخصم أو ذلك، بل وكذلك لمضاعفة التحكم في السكان الذين يفوضون جهازا لممارسة سلطته عليهم".

في مقولته هذه يريد لاكوست أن يبين لنا تلك العلاقة الترابطية والجدلية بين الجغرافيا والسياسة، فلو تأملنا قليلا في خريطة العالم لوجدنا أن الموقع الجغرافي يشكل العنصر الأساسي لتقييم القدرات والامكانات الطبيعية التي تستحوذ عليها دولة معينة.بل فوق كل ذلك يساهم الموقع الجغرافي بدرجة كبيرة في رسم السياسة الخارجية للدول من حيث تأثيراته السياسية، العسكرية، الاقتصادية والتجارية، فالدولة المتصلة باليابسة يؤهلها موقعها لبناء قوتها العسكرية بناء دفاعيا بريا لوجود العمق البري الدفاعي كالموقع الذي تحتله كل من روسيا وألمانيا، أما موقع الولايات المتحدة الأمريكية يجعل منها قوة برية وبحرية في آن واحد .بينما الدولة غير المطلة على منافذبحرية لا تكون لديها نفس التسهيلات التجارية والتبادلية التي تكون بحوزة دولة لديها موانئ، فالقنوات والخلجان والمضايق كفيلة بمنح الدولة بعدا اقتصاديا هائلا.

وإن دور الجغرافيا في تكوين الدول الإقليمية من الأهمية بحيث إن بعض المفكرين من الجيوبوليتيك حاولوا تفسير السياسة الخارجية تفسيرا كاملا على ضوء المؤتمرات الجغرافية، ومن الغني عن الذكر أن هذا الاتجاه شأنه شأن أي تفسير آخر يحاول أن يختزل واقعا مركبا في عامل واحد، لا يمكن قبوله كنظرية كافية وإن كان العنصر الجغرافي أهمية كبيرة في تشكيل القوة وليس من شك في أن ثمة درجة من الارتباط بين قوة الدولة ومساحة إقليمها، وإن كانت أقل وضوحا منتلك التي بين القوة والسكان.

**العامل الديموغرافي:**

يعد العامل الديمغرافي نعمة بالنسبة لدول الشمال المتقدم أو ما يطلق عليها في نظرية التعية بدول المركز، حيث يكون له تأثيرات ايجابية لأنها تملك فضلا عن القدرة البشرية المنتجة الهائلة، امكانيات القوة في مجالات أخرى، وخاصة منها الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، وما لهذه المجالات من دور بارز وفعال في توظيف العامل الديمغرافي لصالحها، ويعد العامل الديمغرافي نقمة بالنسبة لدول الجنوب المتخلف أو ما يطلق عليها في نظرية التبعية بدول المحيط، اذ يكون له تأثيرات سلبية على هذه الدول لأنها تملك مقومات القوة التي تملكها الدول المتقدمة في شتى المجالات، وبالتالي فان الانفجار السكاني بها يشكل عقبة وحجر عثرة أمام نموها أو محاولة تطورها .وهنا نشير الى أنه حسب تقديرات المخابرات المركزية الأمريكية، فان عدد سكان العالم سيقفز الى 7 مليارات ومئة ألف نسمة بحلول عام 20155، 95 بالمئة سوف تحدث في البلدان النامية و5 بالمئة ستحدث في العالم المتقدم.

كما يرتبط العامل الديمغرافي ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي للدولة، ففي النظم السياسية الديكتاتورية، نجد تهميشا شبه كاي للجماهير وابعادهم عن المشاركة في ممارسة السلطة وفي عملية صنع القرار التي تتميز بالأحادية القرارية.مما نتج عن ذلك اتساع الهوة بين الحاكم والمحكومين الناتجة عن فقدان عنصر الثقة المتبادلة بينهما.

الأمر الذي يؤدي الى حدوث اضطرابات وقلائل سياسية، تقلل ن فاعلية العامل الديمغرافي الذي يفترض فيه أن يكون الأداة الرئيسية لتقوية الدولة وتعزيز موقعها ونفوذها داخليا وخارجيا .وما ينجم عن حالة عدم الاستقرار هذه نشوب حروب أهلية فهذا تأثير سلبي اخر يضاف الى السلبيات الديمقراطية كل الحرص على اشراك الجماهير في رسم المعالم الكبرى لسياسة الدولة وكذا في عملية صنع القرار .مما يترتب عن ذلك تحقيق نوع من الاستقرار السياسي في هذه الدول وما يينجم عنه من نمو وتطور وتقدم في شتى ميادين الحياة المتنوعة.

**الموقع:**

يتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثيرا كبيرا بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم. إن دولاً صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي، أثرا في التاريخ لم

تخلفه دولا أكثر سعة مزودة بموارد أكثر تفوقا، لقد أشار راتزال عام 189م إلى أن"هناك مواقع ذات أهمية سياسية (فرانكل، 1984م، ص102)".

والموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها، فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية (رينوفان، وآخرون، 1989م، ص28).

**المساحة:**

يقول راتزال "إن كل دولة هي "بالضرورة" في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله وكل دولة متينة التنظيم، تحاول زيادة فراغها، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة، أم لأنه يؤمن لها سلامة أكبر، إن سعة الأرض عامل جوهري في الإدراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره(رينوفان، وآخرون، 1989م، ص39) ".

إن حجم الدولة له بعض التأثير على قوتها، فمثلا لا يدخل في عداد المصادفات أن أقوى دولتين في العالم الآن هما أكبر الدول من حيث الحجم، ونعني بذلك الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) والولايات المتحدة الأمريكية، على أننا يجب أن نعامل هذا العنصر بتحفظ، أي من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة، والمشكلة التي يصادفها التحليل في نطاق هذا العامل بالذات تتمثل في ما إذا كان الحجم هو الذي يعطي الدولة جانبا من قوتها، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد على زيادة حجمها، فبريطانيا وفرنسا كانت دولا صغيرة حين بدأت عملية توسعها الاستعماري، وكان للزيادة المستمرة في قوتها أثرها في مقدرتها على تكوين إمبراطوريات استعمارية ضخمة، وهو نفس ما حاولته كل من ألمانيا واليابان(مقلد، 1991م، ص175).

**الحدود:**

الحدود هي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ)لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس

الأموال وحرية الحركةالتجارية، مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين لذلك ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين(طشطوش، هايل، 2010م، ص27-28).

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها، ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الإتيان واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمعاصرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية، لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي ينبني عليها نفسية الإنسان(طشطوش، 2010م، ص28).

**العامل الدبلوماسي:**

في الحقيقة أن الدبلوماسية ليست أداة فعالة لادارة العلاقات الدولية في وقت السلم فحسب، وانما من أهم أدوات تنفيذ أدوات السياسة الخارجية للدول كذلك .ولعل هذه الأهمية تجد مكانتها في الاستعمال الشائع الذي يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية نفسها، رغم الاختلاف الواضح بينهما والناتج عن كون الدبلوماسية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية .فهي مجرد الية من اليات تنفيذ السياسة الخارجية. والدبلوماسية هي فن ادارة المفاوضات بين الدول .والدبلوماسية الحديثة برزت مع ظهور البعثات الدائمة بين الدول في القرن الخامس عشر.وهو التعريفالذي يتطابق مع التعريف الذي انتقاه كل من الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيري عيسى في كتابيهما الموسوم ب: "المدخل في علم السياسة "والقائل بأن الدبلوماسية، هي: " عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار ارادتها لعلاقاتها الدولية"

يفهم من هذا التعريف أن التمثيل والتفاوض هما الركيزتان الأساسيتان للدبلوماسية، حيث تلجأ اليهما الدول وكذا المنظمات الدولية والاقليمية والجهوية لفض النزاعات والصراعات الدولية التي تنشب بين الدول، وما يترتب عنها من توقيع وابرام لمعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف .فالعامل الدبلوماسي هو العامل الرئيس الذي تلجأ اليه عادة الدول قبل خوضها لحرب أو نزاع .فهو يلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الدولي ومن ثم تكريس السلم والأمن العالميين.

**العامل العسكري:**

أكاديميا اعتمد العامل العسكري من طرف العديد من المنظرين الاستلراتيجيين في الدراسات الإستراتيجية من خلال توظيفه في نظريات الصراع الدولي والتي وجدت مالها للتجسيد في قوالب إستراتيجية لادارة اصراع الدولي بين القوتين العظيميين من قبل الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ ادارة فرانكلين وهاري ترومان، مرورا بادارتي ايزنهاور وجون كنيدي، وصولا الى ادارتي ليندل جونسون وريتشارد نيكسون.فكل ادارة من هذه الادارات تزامنت مع ظهور نظرية من نظريات الصراع الدولي اعتمدتها كإستراتيجية لادارة علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي بصفة خاصة، والمعسكر الاشتراكي بصفة عامة.فالعامل العسكري كان له الأثر البالغ على واقع العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة أكثر من العامل الاقتصادي أكاديميا وممارستيا.

حيث تبرز فعالية العامل العسكري في حالتي الحرب والتهديد باستخدام القوة العسكرية. فهذه الأخيرة توفر للدولة الثقة الكافية واللازمة لاتخادها مواقف وقرارات دولية من مركز قوة، دون مراعاة ما يتمخض عن تلك المواقف والقرارت من ردود المحيط الدوالي.كما يعمل العامل العسكري على حماية أمن الدولة من أي عدوان داخلي أوخارجي، و هو مايذهب اليه انصار المدرسة الواقعية الكلاسيكية و على رأسهم هانس مورغانثو.

بالمقابل، فان استمرار الانفاق على تعزيز وتدعيم القوة العسكرية للدولة يشكل عبئا ثقيلا على وضعها الاقتصادي، فالنفاق الهائل على العامل العسكري ينتج عنه تراجعا للقوة الاقتصادية، وبالتالي للعامل الاقتصادي الى درجة التدهور والانهيار، كما حصل للاتحاد السوفياتي بقيادة ميخائيل غورباتشوف حيث كان الانفاق العسكري الضخم سببا مباشرا في تدهور الوضع الاقتصادي الوفياتي، وما يترتب عنه من انهيار للاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. (الحمداني،2012م، ص402)

إن القوات المسلحة في أية دولة هي للحفاظ على كيانها وسيادتها واستغلالها من أي عدوان خارجي، والدول الضعيفة عسكريا تتبع سياسات خارجية ضعيفة بمجملها، بينما الدول التي تبني جيوشا حديثة، ومسلحة تسليحا جيدا، ومستوعبة لأنواع تكنولوجية السلاح، وقادرة على صنعها، والتي تتمتع بروح معنوية عالية، هي التي تملي على الدولة كيفية التفاوض مع الدول الأخرى قوة وضعفا، وعقد المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإرغام لتحقيق أهداف سياستها الخارجية،

غير أن هذا العامل من المتغيرات التي ترتبط بعوامل كثيرة، سيما تغيير أسلحة الحرب بسرعة، وأساليبها وإستراتيجياتها، وقدرة الدول على مواكبتها(الحمداني،2012م، ص402).

**ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل منها:**

- التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة.
- القدرة على التخطيط الإستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن
- القومي التي تواجهها الدولة.
- مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الإستراتيجي.
- مدى كفاءة التدريب وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.
- مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها بالسرعة الواجبة في الظروف التي تضطر إلى إجراء تعبئة شاملة لقواتها.
- مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري.

والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت أو تلعب دوراً كبيراً في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروضة، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية، والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران(طشطوش، 2010م، ص31-32).

ترى الباحثة ان المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وقد رأينا أنها متغيرة بتغيير العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية التي كانت في الفترة الاستعمارية ليست هي التي توجد اليوم في ظل هيئة الأمم المتحدة، كما تناولنا العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وقد رأينا أهمية هذه العوامل في تحديد موقع الدول في العلاقات الدولية، فالدول التي تمتلك أكبر نسبة من هذه العوامل يكون دور فاعل في العلاقات مع الدول والأطراف الأخرى، ويكون لها ضغط وإملاء في بعض الأوقات، على العكس من ذلك نجد الدول الأخرى الأقل توافر على تلك العوامل.

**العامل الديني:**

يقدم العامل الديني مرجعية فكرية من القيم تؤثر بشكل أو بأخر على توجهات وسلوكيات صناع القرار في السياسة الخارجية.فلو تأملنا قليلا في خريطة العالم، لأحصينا أمثلة عديدة بخصوص الدور الذي يلعبه العامل الديني في العلاقات الدولية من أهمها :

مواقف الغرب من اسرائيل ومنقضايا الأقليات الاسلامية، الحروب الصليبية بين المسيحية والاسلام، التوسع الوفياتي الشيوعي في اسيا الوسطى والذي كان يواجه الاسلام بشدة لأن الايديولوجيا الماركسية – اللينينية تعتبر الاسلام أخطر الأديان التي تواجهها، الحروب بين الاستعمار ومستعمراته من الدول الاسلامية والتي تقوم أساسا على القضاء على المقوم الرئيس لهويتها المتمثل في الدين الاسلامي والغزو الثقافي الذي تبثه الدول القوية عن طريق الفضائيات الهوائية وشبكات الأنترنت يراد منه طمس مقومات الهوية العربية الاسلامية.

ولئن كان وما يزال الدين المكون الأساسي لأية حضارة أو ثقافة، فان دور العامل الديني ظهر بشكل بارز للعيان في عالم ما بعد لبحرب الباردة في اطار ما أصبح يعرف بالصراع الحضاري أو صدام الحضارات ولا سيما بين الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية. وهو ما تجسد بوضوح في أطروحة صاموئيل هانتنغتون في مقواته: "صدام الحضارات" والتي طورها الى كتاب بعنوان:" صدام الحضارات واعادة صياغة النظام العالمي الجديد ".

**العامل الايديولوجي:**

قبل أن نبرز الدور الذي أصبح يلعبه العامل الايديولوجي في التأثير على العلاقات الدولية، يجدر بنا أن نحدد المقصود بفهوم الايديولوجيا .فالاديولوجيا هي كلمة فرنسية وهي تعني علم الأفكار .وقد استعملت لأول مرة في نهاية القرن الثامن عشر، وبالتحديد في عام 1795، أي مباشرة عقب انتهاء الثورة الفرنسية من طرف الفيلسوف الفرنسي دوستوت دوتراسي.

يعرف لويس ألتسير الأيديولوجيا، بأنها: "منظومة من التصورات لها منطقها ودقتها المميزين وتتمتع بوجود تاريخي في مجتمع معين"فالايديولوجيا بهذا المعنى هي حصيلة الاراء ووجهات النظرالسياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفلسفية، القانونية، الدينية والأخلاقية التي يتبناها مجتمع معين أو نظام سياسي معين.

لقد برز دور العامل الايديولوجي في تأكيده على أهمية بعض العوامل والتقليل من أهمية البعض الاخر، وتهميش عوامل أخرى من أي تأثير فعلي لها. وبرز هذا الدور خاصة في فترة الحرب الباردة أين منح العامل اليديولوجي أهمية كبرى للعامل العسكري وقلل من شأن العامل القتصادي وقام بتهميش العامل الديني. فالحرب الباردة كانت حربا بين ايديولوجيتين ماديتين لا تعيرا أي اهتمام للعامل الديني مانحين بالمقابل عناية كبيرة للعامل العسكري من خلال سياسة السباق نحو التسلح .

ترى الباحثة أن العصر الحديث قد تميز بوجود معاهدات دولية شاملة توقع عليها جميع دول العالم، وليست مجرد اتفاقيات بين طرفين، وهذا ما تعتبره الباحثة تطورا مهما ونوعيا في العلاقات الدولية كممارسة وكعلم. وقد ساعد في ذلك نشوء عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة. وصارت هنالك ثقافة عالمية ارتبطت بعلم العلاقات الدولية وعبرت عنه. فالعلاقات الدولية صارت عهودا منصوصا وموقعا عليها من كل الدول وفق مبادئ إنسانية لا خلاف عليها، ومن بينها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم اللجوء إلى القوة، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ومبدأ احترام حقوق الانسان، ومبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية، وغيرها من المبادئ. وفي رأي الباحثة أن وجود هذه القيم في شكل نصوص متفق عليها مسبقا وموقعا عليها من الجميع من شأنه أن يعتبر دستورا يتم بموجبه تحديد من المعتدِي ومن المعتدى عليه، كما أن ذلك يجعل أي طرف يفكر في الاعتداء على الطرف الآخر أن يحسب حساب ردة الفعل عالميا. فاليوم لم تعد هنالك أية دولة تستطيع أن تتخذ قرارا بالحرب على دولة أخرى دون أن تحسب حسابات ردود الفعل من الآخرين، وهذا يعتبر تطورا عالميا مهما على صعيد علم العلاقات الدولية وعلى صعيد التطبيق أيضا.

# الفصل الثالث: مفهوم النزاعات الدولية

**المبحث الأول: مفهـوم النـزاع**

**المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية**

**المبحث الثالث: نظريـات النـزاع**

## المبحث الأول

## مفهـوم النـزاع

**تمهيد:**

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية.

لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر، وذلك دونما أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحيانا إلى الالتباس.

ولبنان لم يسلم من هذا الأمر، فالعديد من الدراسات حوله، تستعمل كل هذه المصطلحات لوصف حالة لبنان: كالأزمة اللبنانية، الحرب الأهلية اللبنانية، أزمة العلاقات اللبنانية السورية، التوتر في العلاقات اللبنانية السورية.

**تعريف النزاع:**

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك(جيمس، داورتي، 1985، 140).

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة(جيمس، داورتي، 1985، ص 94).

كذلك Dennis Sandol اعتبر أن عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال

إضعاف– بشكل مباشر أو غير مباشر– قدرات الآخر على تحقيق أهدافه(غالي، http://omu. edu. ly/).

وغالبا ما يكون هذا التعارض ناتج عن سعي الدول للحصول على موارد معينة أو تحقيق مصالح تتناقض ومصالح الآخرين. فالسويدي بيتر فالنستاين –أحد كبار المختصين في مجال السلم والصراع– اعتبر أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن(غالي، http://omu. edu. ly/).

كما يعتبر Coser أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر(كمال، 1998، ص11).

ولقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة، فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

1. محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية (بنجلاديش–بيافرا).
2. الرغبة في السيطرة على الحيز( تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة (الجزائر والمغرب–إثيوبيا والصومال.).
3. محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية (مارسيل، 1986، ص ص 506–507).

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع Symmetric conflict.

ونزاعات غير متماثلة Asymmetric conflict والتي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين(عبد الغفار،2003، ص79).

**النزاع والمفاهيم المتقاربة:**

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى. وهي التوتر، الأزمة والحرب. وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

1. **التوتر:**

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول Predispositions نتيجة الشك وعدم الثقة(نصر، وآخرون، دون تاريخ، ص8).

والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"(مارسيل، ميرل،1986، 499)، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع(نصر، وآخرون، دون تاريخ، ص8).

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع(جيمس، 1985، 140-141).

2. **الأزمة:**

لقد ركز الباحثون – في تحديدهم لمفهوم الأزمة- على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول. ومن بين هذه الخصائص(السيد، 1997م، ص6):

1. المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.
2. تعقد و تشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.
3. نقص وعدم دقة المعلومات.
4. قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة(السيد، 2004، ص124).

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ماكليلاند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها"(جيمس، 1985، ص120).

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم..يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج"(السيد،2004 ، ص123).

أما North فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد و الإكراه"(كمال، http://www.lebarmy.gov).

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة،مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة(السيد،1997، ص 39).

والأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ( كمال، http://www.lebarmy.gov).

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما.

إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير. كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف

العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية. وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

5. **الحرب:**

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

فكلوزفيتس عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى"( ف.س،1971، ص ص92 – 93).

ويرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات"( غاستون، 1983، ص ص48–49).

ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية"(عبد العزيز، جراد،1992، 97).

ويعرفها كوينسي رايت كـ"اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة"(يوسف،1985، ص294)، ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض".

يرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد(Bull, 1977, p184).

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا، فقد اعتبر ديفيد سنغر وسمول أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح(يوسف، 1985، 295).

و في دراسة له بعنوان مشروع الحرب، اعتبر ديفيد سنجر أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، و تخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام(عبد الغفار،2003، ص ص110–111).

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، و بأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصادياً أو إيديولوجياً(نصر، وآخرون، دون تاريخ، ص9).

وعموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة(عبد العزيز،1992، ص95).

و يرى غانتمان أن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي. فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع رد فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين. والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، و تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية.

وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة أوالتهديد باستعمال القوة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض(كمال، دون تاريخ، ص ص55-58).

أما برنامج جامعة ليدن فقد قسم النزاع إلى خمسة مراحل، تمثل الأولى أوضاعا سلمية مستقرة. فيما تتصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية في المرحلة الثانية للنزاع وهي مرحلة الأوضاع المضطربة سياسياً، ويتحول التوتر الذي يميز المرحلة الثانية إلى أزمة سياسية ترتبط أساسا بانهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، وانتشار العنف، وهنا نكون بصدد مرحلة النزاع السياسي العنيف، وفيها يتجاوز عدد القتلى 100 قتيل في السنة.

ثم تأتي بعد ذلك مرحلة النزاع المنخفض الحدة،ولعل أهم ما تتميز به هذه المرحلة هو العداء المفتوح و الصراع المسلح بين الفصائل، ويقاس هذا النزاع عادة بعدد القتلى الذي يتراوح ما بين 100 و1000 قتيل في السنة. أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة النزاع الشديد الحدة، وتتسم بوجود حرب معلنة ودمار شامل ونزوح عدد كبير من السكان المدنيين، وعدد القتلى فيها يتجاوز 1000 قتيل في السنة (عبد الغفار، 2003، ص ص 109-110).

**أنواع النزعات:**

يعتبر علما النفس والاجتماع أن النزاع هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وبناء عليه انقسم النزاع إلى سلمي وعنيف:

**أ. النزاع السلمي(Peacefull Conflict)**

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا. ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة. ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة. وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

**ب. النزاع العنيف(Violent Conflict)**

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. وكما ذكر سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة(المحنّه، حسن، 2009م).

**مسببات النزاعات:**

تتنوع أسباب النزاعات تبعا لتنوع الأهداف والمصالح الكامنة أو الظاهرة لأطراف النزاع، وهذا ما يسمى بموضوع النزاع، حيث قد تكون تلك الأهداف ناشئة عن التراكيب الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية للأطراف بما تؤثر على مصالحهم، وانه لابد من ترصد ومعالجة أسباب النزاع ونزع فتيلها في الوقت المناسب وبصورة جذرية وليس مجرد التوصل إلى هدنة أو اتفاق لوقف إطلاق النار وإلا نشبت النزاعات من جديد واستمرت بما يحول دون تحقيق الاستقرار(المحنّه، حسن ناصر، 2009م).

**الفرع الأول: الأسباب السياسية**

تعد الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام النزاعات العنيفة خاصة إذا ما ظهرت بوادر وعلامات الضعف والوهن على الحكومات المركزية، فهناك أربعة عوامل سياسية رئيسية للنزاعات تكمن فيما يأتي(مقلد، إسماعيل، 1979، ص ص100-101):

**أولا: إشكالية الشرعية السياسية للسلطة الحاكمة:**

لا بد لاية سلطة لكي تقترب من الحد الأدنى المطلوب منها لكي تكون قانونية ومنطقية وفاعلة ومقبولة وحرة، أن تنطلق من مرجعية سياسية اجتماعية واقتصادية تعبر عن هوية الوطن الذي هي منه وترد إليه مضمون احتياجاته بما يواكب المتغيرات المحيطة، وان تتمتع بقدر مقبول من الشرعية المنصوص عليها في الدستور، وأية إشكالية تعترض مسيرة السلطة وفق معيار الرضا والقبول تشكل في الحقيقة فراغا جزئيا، وان مجموع الفراغات بالنتيجة يمكن أن تؤدي إلى فراغ كبير يعمق الهوة ولا يغطي الفجوة بين الشعب والسلطة. ويعود تفشي أنماط السلوك غير السوي في المجتمعات المقهورة إلى ممارسات العنف والاضطهاد لسلطة الاستبداد وان غلبة الضعف والهشاشة الشرعية على السلطة السياسية الحاكمة نابعة بشكل رئيسي من أن الأنظمة الحاكمة لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية، بمعنى أن العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين الشعب لم تكن ذات طبيعة تعاقدية نابعة من صلب الوثيقة الدستورية التي تعرف كل طرف بحقوقه وواجباته بشكل واضح دون إجحاف، مع وجود الآليات التي تلزم كل طرف بتطبيق بنود هذه العلاقة التعاقدية، اضافة الى تبني السلطة الحاكمة نظام توريث الحكم. لذا فان انتماء الشعب للنظام السياسي كان هامشيا أو محدودا يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب كما هو الحال عليه في اغلب الدول العربية، فغياب الشرعية يعني في الوقت ذاته غياب أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية، كما ان تعامل تلك السلطة مع التنوع القومي و الديني والطائفي داخل الدولة لم يكن ديمقراطيا، بل كان التعامل عن طريق القوة تجاه كل جماعة رافضة لشرعية النظام السياسي أو رافضة لقوى التنوع في المجتمع إن كانت مناصرة ومؤيدة للنظام السياسي، وكلتا الحالتين قد تسببتا في نشوب النزاعات العنيفة، وان الأنظمة المستبدة حين تشعر بأنها استنفدت كل سبل تصعيد حالة الاستنفار لدى الأفراد تلجا إلى شن الحروب على جيرانها من اجل خلق سبل جديدة تعمل على تصعيد حالة الاستنفار إلى أقصى حدودها، وان شعور الفرد بحالة التهديد

والفناء الكامل يؤسس لحالة أكثر تعقيدا تتجاوز حالة اليأس والعجز إلى حالة الإيمان بالقدرية وبعدم جدوى المقاومة .

**ثانيا: التوزيع غير العادل للمناصب داخل المؤسسات السياسية :**

يرى الكثير من المختصين والباحثين أن احتمالات نشوب النزاع في بلد ما تتوقف على نوعية مؤسساتها السياسية ونزاهتها، فالنظم الدكتاتورية والمستبدة المغلقة تزيد فيها احتمالية تولد مشاعر الاستياء مع الوقت، وخاصة في حالة خدمة مصالح بعض الجماعات العرقية في الوقت الذي يتم فيه تجاهل مصالح غيرها كما هو الحال بالنسبة لجماعة التاميل في سريلانكا، وحتى في البلدان الديمقراطية قد يتولد الشعور بالاستياء إذا كان تمثيل بعض الجماعات غير كاف في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمؤسسات الأخرى، وان احتمالات نشوب النزاع العنيف تظهر أكثر إذا لجأت الدولة إلى أساليب القمع والعنف والى سياسات التمييز في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية، أو إذا شهد النظام السياسي بعض التحولات الايجابية(يوسف، أحمد، 1996، ص162) .

**ثالثا: الطبيعة الأيديولوجية السائدة في البلاد:**

يتوقف الكثير من أسباب النزاعات على الطبيعة الأيديولوجية السائدة في البلاد، ففي بعض البلدان تعتمد الوطنية والمواطنة على الاختلافات القومية والدينية والطائفية بدلا من اعتمادها على فكرة أن جميع من يعيشون في البلاد يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات، وبالرغم من أن وجود المفاهيم المدنية والوطنية لا يضمن الاستقرار، كما هو الحال في الوطنية المدنية السائدة في اندونيسيا، إلا أن احتمالات نشوب النزاع تزداد عندما تسيطر المفاهيم الطائفية أو القومية أو الدينية على الوطنية، حيث أن الوطنية المدنية تظهر في الكيانات الديمقراطية المؤسسية التي تؤمن بالتعددية وفكرة المساواة بين جميع الفئات التي يتكون منها المجتمع دون تمييز، بينما تظهر الوطنية القائمة على المفاهيم الطائفية والقومية والدينية بشكل عفوي عند حدوث فراغ مؤسسي داخل الدولة ناتجة بشكل أساسي من الفكرة النابعة من سيطرة تلك المفاهيم، فالوطنية القائمة على حقوق المواطنة العامة والمساواة في إقليم أو دولة تعتمد على وجود إطار قانوني يدعمها لضمان تلك الحقوق كالدستور، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفعالة التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم، وعلى العكس فالوطنية القائمة على التمايز بين الجماعات في المجتمع لا تعتمد على المؤسسات بل إنها تسود عندما تنهار المؤسسات

داخل الدولة، وبالتالي تعجز عن تلبية الاحتياجات الرئيسية للشعب، وتكون الخيارات والهياكل البديلة المناسبة غير متوفرة. لذا فانه لا يفاجئنا وجود تيارات وطنية تمييزية قوية قائمة على أساس القومية والديانة والطائفية في مناطق من البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفيتي السابق، حيث اضمحلت قدرات هياكل الدولة والمؤسسات السياسية، كذلك الحال في بعض المناطق من العالم النامي كما هو الحال عليه في العديد من الدول الأفريقية وبعض الدول الآسيوية.

**رابعا: السياسات بين الجماعات التعددية وسياسات النخبة الحاكمة:**

يرى الكثير من العلماء أن احتمالات اندلاع أعمال العنف في بلد ما تتوقف على قوى التغيير المحلية والسياسات بين الجماعات، وتكون تلك الاحتمالات كبيرة إذا كان للجماعات أهداف طموحة وشعور قوي بالهوية الذاتية، وإستراتيجيات تميل للمواجهة سواء كانت الجماعات قائمة على أساس تشابهات سياسية أو أيديولوجية أو طائفية أو دينية أو قومية، وتزداد احتمالات نشوب النزاعات العنيفة إذا تعارضت الأهداف وتمتعت الجماعات بالقوة والتصميم، وكان الصراع مجديا لتحقيق المصالح والغايات المتنوعة وتوفرت فرص النجاح وكانت المفاضلات بين الجماعات تؤدي إلى المنافسة ووجود اضطراب ومخاوف من الوقوع تحت سيطرة الآخرين كما هو الحال في رواندا بين الهوتو والتوتسي، ويمكن أن يؤدي ظهور جماعات جديدة وحدوث تغييرات في توازن القوى بين الجماعات إلى فقدان الاستقرار وبالتالي نشوب المزيد من النزاعات.

**الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية:**

إن الفقر واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية سببان جذريان يؤديان إلى النزاعات العنيفة، ولا بد من فهم الطريقة التي تدار فيها الموارد وتوزع بين الجماعات، لفهم طبيعة التفاعل السياسي داخل هذه الجماعات وفيما بينها(حمّاد، كمال، 1995، ص ص 42-45.) .

إن الوضع الاقتصادي له أثره على الاستقرار في أية دولة، لان الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على زيادة معدلات التنمية، لذلك غالبا ما تحدث هذه النزاعات في الدول النامية حيث معدلات التنمية بطيئة جدا وفي بعض الحالات منعدمة. كما أن السياسة الاقتصادية فيها تكون متخبطة لعدم وجود الكفاءات وسيطرة الدكتاتورية في إدارة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وتسخير معظم أو كل موارد الدولة للسلطة الحاكمة، وهذا هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، فضلا عن

انتشار الرشوة والمحسوبية. وهناك ثلاثة عوامل اقتصادية شاملة تم تحديدها كمصادر محتملة لقيام النزاعات العنيفة داخل المجتمعات :

**أولا: المشاكل الاقتصادية:**

تعد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول وبشكل خاص ذات التنوع القومي والديني والطائفي من الأسباب الرئيسية في نشوب النزاعات العنيفة، فمن هذه المشاكل الفقر والبطالة والرشوة والمحسوبية والفساد الإداري والمالي، والجدير بالذكر أن معظم المجتمعات تواجه مشاكل اقتصادية، ففي الدول الصناعية مثلا يمكن أن تظهر المشاكل حتى مع النمو الاقتصادي للبلاد في حالة ما إذا كان النمو أبطا من معدلاته السابقة أو لا يواكب المتطلبات الاجتماعية، ففي أوروبا الشرقية وأجزاء من أفريقيا وأماكن أخرى، أدت التحولات من النظم الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي إلى تلك القائمة على آليات السوق إلى خلق مجموعة كبيرة من المشاكل الاقتصادية تتراوح ما بين معدلات البطالة المرتفعة إلى التضخم المتفشي، وتسهم البطالة والتضخم والتنافس على الموارد في حدوث التوترات المجتمعية ويمكن أن توفر تربة خصبة لنشوب النزاع .

**ثانيا: الأنظمة الاقتصادية التمييزية:**

يمكن أن تولد النظم الاقتصادية التمييزية، سواء كان التمييز طبقيا أو عرقيا، مشاعر استياء ومستويات من الإحباط تجعل البلاد عرضة لاندلاع العنف، وان عدم التكافؤ في الفرص الاقتصادية والوصول إلى الموارد مثل الأرض ورأس المال والاختلافات الشاسعة في مستويات المعيشة تعتبر كلها علامات للنظم الاقتصادية التي سيعتبرها الأفراد المتضررون من المجتمع ظالمة وربما غير شرعية، ولقد كان هذا هو الحال في سريلانكا حيث تحاملت الأغلبية السنهالية على التاميليين في العقود الأخيرة في الاستحواذ على كافة الفرص التي وصلتها إلى الموارد الاقتصادية والمالية، مما احدث فجوة كبيرة بين الطرفين في مستوى المعيشة وفرص العمل، وليس بالضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية هي الحل بل يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع، فالنمو الاقتصادي دائما ما يفيد بعض الأفراد والجماعات والمناطق أكثر من غيرها، ويكون هؤلاء الذين في القمة في وضع أفضل من المسحوقين ويمكنهم الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، وحتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للبلد تتحسن، فان الإجحاف والفجوات المتزايدة يمكن أن تزيد من حدة التوترات الداخلية(حمّاد، كمال، 1997، ص ص64-65.) .

**ثالثا: التنافس على الموارد :**

بعد القيام بفحص عدة عوامل عثر بعض العلماء والدارسين على ثلاثة عوامل يمكن أن تسهم في نشوب النزاع داخل المجتمع وهي مستوى دخل الفرد، ومعدل النمو الاقتصادي، وبنية الاقتصاد نفسه، أي مدى اعتماده على صادرات السلع، فمثلا تؤدي مضاعفة دخل الفرد إلى خفض خطر وقوع الحرب الأهلية إلى النصف تقريبا.

إن التنافس على الموارد الاقتصادية بين مختلف الجماعات داخل الدولة يمثل إحدى الشرارات للنزاع العنيف، حيث إن المنافسة على تلك الموارد دفعت العديد من الفئات لمحاولة السيطرة على المناطق الإستراتيجية التي تتواجد فيها هذه الموارد من دون احترام حقوق الآخرين والسكان القريبين من مناطق استخراج هذه الموارد وبالتالي نزوحهم منها، وان هذه الصورة تعكس ما للموارد الاقتصادية من أهمية في حياة الشعوب، إذ بدون توزيعها وفق أسس وضوابط سليمة بين كافة الجماعات سوف تؤدي إلى زيادة المنافسة عليها وهذا ما يؤدي بالتالي إلى العنف وخصوصا في حالة الطلب على هذه الموارد مما يولد نزاعات عنيفة قرب مناطق الاستخراج.

**الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية:**

هنالك عاملان رئيسيان من العوامل الثقافية والاجتماعية يعتبران مصدرين جوهريين في قيام النزاعات داخل المجتمعات وهما(حمّاد، كمال، 1997، ص ص64-65.):

**أولا: التمييز الثقافي ضد الأقليات:**

يتضمن التمييز الثقافي ضد الأقليات مشاكل الفرص التعليمية الجائزة والقيود القانونية والسياسية على استخدام لغات الأقليات وتدريسها، والقيود المفروضة على الحرية الدينية، وفي بعض الأحيان تعتبر هذه المحاولات شديدة القسوة من خلال برامج جلب أعداد كبيرة من الجماعات الأخرى إلى مناطق الأقليات والتي تشكل إحدى أشكال الإبادة الجماعية الثقافية، فقد نفذ (جوزيف ستالين) سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي هذه السياسيات العدوانية في الاتحاد السوفيتي السابق في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص في القوقاز، واتبعت الصين مثل هذه السياسات التمييزية في التبت منذ الخمسينيات من القرن الماضي، كما اتبعت دول أخرى أشكال من هذه السياسات اعتبرت اقل قسوة

نوعا ما، فعلى سبيل المثال في بلغاريا فيما يخص الأتراك العرقيين، وفي سلوفاكيا فيما يخص المجريين العرقيين، وفي تايلاند فيما يخص قبائل التلال الشمالية والغربية .

**ثانيا: تاريخ الجماعات المعقد:**

إن لكل جماعة داخل المجتمع تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبالتأكيد هناك شكاوي حقيقية للعديد من الجماعات ضد الأخرى نتيجة جرائم من نوع أو آخر ارتكبت مؤخرا أو في الماضي البعيد، حيث أن بعض الضغائن القديمة لها أسس تاريخية ومع ذلك فان الجماعات تسعى إلى تبرئة ساحتها وتحاول أن تعظم تاريخها، وكثيرا ما تصور جيرانها ومنافسيها بأنهم أعداء لها، ففي تبرير لمذبحة الهوتو التي أودت بحياة ما يتراوح بين ثمانية مائة ألف ومليون من التوتسي في رواندا عام 1994، أصر احد أفراد الهوتو بقوله (لم تكن إبادة جماعية بل كانت دفاعا عن النفس)، فالقصص التي تتوارثها الأجيال شفهيا من جيل لآخر تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافة الجماعة، وكثيرا ما يتم تحريفها والمبالغة فيها بمرور الوقت ويتعامل معها أفراد الجماعة على أنها حكمة .

**النزاع المصري السوداني:**

**النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين،** تحمل عبارة النزاع الحدودي معاني مختلفة، فهي تمثل تلك الخلافات التي تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها، أو هي ادعاءات معارضة للدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود التي تفصل أقاليمها أو تخطيطها. كما تعني الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، إما بسبب الرغبة في التوسع أو إما بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية. أو هي تلك الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.

كما يقصد بالنزاع الحدودي نزاع دولي، ينصب بشكل أساسي على المسار الصحيح للخط الفاصل بين دولتين، ويتضمن ادعاءات متعارضة حول السيادة على المناطق الجغرافية الواقعة علي جانبي الحدود موضوع النزاع(رعد، غسان، 9719، ص ص31-40.).

ويرجع النزاع المصري السوداني حول مثلث حلايب نظرا لوجود ادعاءين متعارضين لموضوع خط الحدود، غالبا ما ينشأ مثل هذا النوع من المنازعات نتيجة وجود سندين مختلفين لتعيين خط الحدود الصحيح. كما ينصب علي تفسير السند القانوني المنشئ لخط الحدود موضوع النزاع، ويدخل هذا النزاع ضمن طائفة المنازعات القانونية التي يجب تسويتها من خلال إعمال حكم القانون، وإن كانت الخبرة

العملية في هذا الخصوص تفيد بأن الدول أحيانا ما تفضل تسوية بعض هذه المنازعات عن طريق الوسائل السياسية للتوصل إلى حل توفيقي بعيدا عن حكم القانون، ويتميز بأنه يكتسب حساسية خاصة نتيجة كونه نزاع ينشب بين دول ذات حدود مشتركة مما يكون له أثر في تعكير صفو العلاقات الودية بين دول الجوار، ومن ثم فإنه يجب تلمس تسوية دون إرجاء حفاظا علي أوجه الصداقة وحسن الجوار بين الدولتين حتي تكون الحدود الدولية نقاط تلاق وتعاون بين الشعبين المصري والسوداني، وألا تكون مصدرا دائما للتوتر.

تقع منطقة حلايب وشلاتين على الحدود الرسمية بين مصر والسودان، وتبلغ مساحتها 20 ألف كيلو متر مربع على ساحل البحر الأحمر، وحلايب تقطنها قبائل تمتد بجذورها التاريخية بين الجانبين كما تتنقل هذه القبائل بسهولة عبر الحدود، لأن وجودها كان سابقاً على رسم الحدود، وبها نقطة وطريق يربط بينها وبين السويس عبر بئر شلاتين وأبو رماد وتتصل حلايب ببورسودان بطريق بري غير مسفلت وتبلغ المسافة من السويس – حلايب – بورسودان حوالي 1,485 كم تقريباً، وتعد مدينة حلايب البوابة الجنوبية لمصر على ساحل البحر الأحمر وتظل الوظيفة الرائدة لها تقديم الخدمات الجمركية للعابرين إلى الحدود السودانية بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المصاحبة لذلك.

وتتمتع منطقة حلايب بأهمية إستراتيجية لدى الجانبين المصري والسوداني، حيث تعتبرها مصر عمقاً إستراتيجياً هاماً لها كونها تجعل حدودها الجنوبية على ساحل البحر الأحمر مكشوفة ومعرضة للخطر وهو الأمر الذي يهدد أمنها القومي، كما تنظر السودان إلى المنطقة باعتبارها عاملاً هاماً في الحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي لما تشكله المنطقة من امتداد سياسي وجغرافي لها على ساحل البحر الأحمر، بالإضافة إلى أهميتها التجارية والاقتصادية لكلا البلدين(رعد، غسان، 9719، ص ص31-40.).

**اصل النزاع بين السودان ومصر:**

يعد الوجود البريطاني المتزامن في مصر والسودان هو الذي أدى إلى تعيين الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، وكان ذلك عملاً من نتاج الفكر الاستعماري البريطاني الذي كان يترقب لحظة تفكيك أملاك الدولة العثمانية، حيث وقعت إتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في 19 يناير 1899م، والتي وقعها عن مصر بطرس غالي وزير خارجيتها في ذلك الحين، وعن بريطانيا اللورد "كرومر" المعتمد البريطاني لدى مصر، ونصت المادة الأولى من الإتفاقية على أن الحد الفاصل بين مصر والسودان هو خط عرض 22 درجة شمالاً، وما لبث أن أدخل على هذا الخط بعض التعديلات الإدارية بقرار من ناظر الداخلية المصري بدعوى كان مضمونها منح التسهيلات الإدارية لتحركات أفراد قبائل

البشارية السودانية والعبابدة المصرية على جانب الخط، وقد أفرزت التعديلات ما يسمى بمشكلة حلايب وشلاتين.

وتشير المراجع التاريخية إلى أن المرة الأولى التي أثير فيها النزاع الحدودي بين مصر والسودان حول حلايب كان في يناير عام 1958م، عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية اعترضت فيها على قانون الإنتخابات الجديد الذي أصدره السودان في 27 فبراير 1958م . وأشارت المذكرة إلى أن القانون خالف اتفاقية 1899م بشأن الحدود المشتركة إذ أدخل المنطقة الواقعة شمال مدينة وادي حلفا والمنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين على سواحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وطالبت حينها مصر بحقها في هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها شمال خط عرض 22 درجة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعلن فيها نزاع على الحدود بين البلدين.

**التاريخ النزاع بين السودان ومصر:**

ممثل السودان في الأمم المتحدة في نيويورك السفير يعقوب عثمان في حديث ودي وباسم مع نظيره المصري عمر لطفي حول نزاع حلايب. فور انتهاء اللقاء صرح المتحدث باسم البعثة المصرية أن السلطات السودانية أقرت أنه ليس هناك غزو مصري للسودان (وكالة اسوشيتدبرس)، 19 فبراير 1958.

ظلت حلايب تحت الإدارة السودانية لأكثر من نصف قرن (من عام 1902 وحتى عام 1958) بطريقة سلمية وهادئة ودون احتجاج مصري. ولم تقم مصر خلال هذه الفترة إطلاقاً في الاحتجاج على الإدارة السودانية رغم أنها كانت شريكاً (على الأقل من الناحية النظرية) في الإدارة الاستعمارية للسودان حتى الاستقلال في عام 1956.

لم تُثر مصر أو تحتج على مسألة إجراء الانتخابات السودانية في دائرة حلايب وفي قرى شمال حلفا، أو تزعم أنها أراضي مصرية، أو حتى أراض متنازع عليها. ساد ذلك الصمت رغم أن مصر كانت في ذلك الوقت إحدى دولتي الحكم الثنائي الاستعماري للسودان (على الأقل من الناحية النظرية)، ورغم وجود السيد حسين ذو الفقار كممثلٍ لمصر في السودان ومستشار للحاكم العام حتى نهاية شهر ديسمبر عام 1955.

فبراير 1958 – موجة بيع كبيرة في اسواق الأسهم لاسباب منها النزاع الذي انفجر بين مصر والسودان حول مثلث حلايب (صحيفة نيويورك تايمز) (يوسف، أحمد، 1996، ص162).

في 19 ديسمبر عام 1955 قرر البرلمان السوداني إعلانَ استقلال السودان رسمياً في الفاتح من يناير عام 1956. كانت دولتا الحكم الثنائي (إنگلترة ومصر) أول دولتين تعترفان باستقلال السودان.

برز الخلاف حول تبعية مثلث حلايب لأول مرة في 29 يناير 1958، حين أرسلت الحكومة المصرية مذكرة تحتج فيها على نية السودان عقد انتخابات في منطقة حلايب باعتبار أنها تتبع لمصر بموجب اتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899. وقد قامت مصر بإرسال فرقة عسكرية إلى منطقة حلايب بعد إرسال تلك المذكرة. وأعقبت مصر تلك المذكرة بمذكرة أخرى في 9 فبراير 1958، تعلن فيها نيّتها إجراء استفتاء الوحدة مع سوريا في تلك المنطقة أيضاً.

وزير الخارجية السوداني محمد أحمد المحجوب في القاهرة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر وآخرين لمناقشة أزمة حلايب، 20 فبراير 1958.

**اسباب والدفوع التي يعتمد عليها البلدان في نزاعهما:**

**أولاً: الدفوع التي يعتمد عليها السودان في إثبات أحقيته للمنطقة**

1. إن السودان قد تمكن فعلياً من حيازة هذه المناطق إذ ظل يديرها منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود الذي أنشأه إتفاق 19 يناير عام 1899، وذلك بموجب قرار ناظر الداخلية المصري في يونيو 1902 وكان ذلك القرار الإداري قد تم التوصل اليه بعد تشكيل لجنة فنية برئاسة مدير أسوان (مصري) وثلاثة مفتشين احدهم من الداخلية المصرية وواحد يمثل حكومة السودان وثالث يمثل خفر السواحل المصرية، هؤلاء كانت مهمتهم تحديد أرض قبائل البشاريين وقدموا تقريرا يؤكد أن مثلث حلايب وشلاتين أرض تقطنها قبائل سودانية وعلي ضوء هذا التقرير أصدر ناظر الداخلية المصري قراره المشار (حمّاد، كمال، 1997، ص ص64-65).
2. إن مصر قبلت هذا الوضع لسنوات طويلة ولم تعترض عليه طيلة الفترة التي سبقت استقلال السودان في الأول من يناير 1956م، وهذا الموقف وفق قواعد القانون الدولي يمثل سنداً قوياً للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة تأسيساً على فكرة التقادم التي تقوم على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من جانب آخر.
3. إن مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الإستعمار، هو سبب آخر اعتمده السودان لإثبات أحقيته للمنطقة. فقد ورث السودان حدوده الحالية ومنها حدوده الشمالية مع مصر، وتشير المصادر إلى أن عدداً من المنظمات الدولية والإقليمية ومنها منظمة الوحدة الأفريقية ضمنت في مواثيقها إشارات إلى إقرار واستمرار نفس الحدود المتعارف عليها أثناء فترة الاستعمار، أيضا يتمسك السودان بأن مؤتمر الرؤساء والقادة الأفارقة الي عقد في القاهرة عام 1964 أقر هذا المبدأ.

4. وأخيراً فإن وجهة النظر السودانية الخاصة بالنزاع الحدودي ومحاولة إثبات أحقية السودان في حلايب كانت تشير إلى أن اعتراف مصر بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام 1956 لم يتضمن أية تحفظات بشأن الحدود.

**ثانيا:الدفوع التي تعتمد عليها مصر في إثبات أحقيتها للمنطقة**

1. تؤكد مصر بأن التعديلات الإدارية التي جرت على الحدود المشتركة بينها وبين السودان تمت من الناحية الرسمية لأغراض انسانية وهي التيسير للقبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود، وهي لا تزيد عن كونها مجرد قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسئولين المحليين في المناطق المتنازع عليها واقتصر أثرها على هذا الدور فقط. واذا كان الأصل أن تتطابق الحدود الإدارية للدولة مع حدودها السياسية إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون هناك اختلاف بينهما كما الحاصل في الحالة التي نحن بصدد دراستها وذلك وفقا للقرار الإداري الصادر عن ناظر الداخلية المصري في عام 1902؛ حيث تنازلت مصر للسودان –الدولة المجاورة لها– عن ادارة بعض اجزاء من اقليمها –مثلث حلايب– إذ بموجب هذا التنازل تقوم الدولة المتنازل لها بمباشرة سلطاتها الإدارية علي هذه الأجزاء، دون أن يؤثر ذلك –بالطبع– علي حقوق السيادة الاقليمية الثابتة للدولة المتنازلة عن هذه الاجزاء(رعد، غسان، 9719، ص ص31–40.).
2. إن ادعاء السودان بأنها مارست سيادتها الفعلية علي مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد منذ العام 1902 يعد سببا كافيا ينهض بذاته لاكتساب السودان السيادة علي الإقليم بحدوده المعنية هو ادعاء مرفوض وزعم مدحوض، فاكتساب السيادة الفعلية علي الإقليم يجب أن تباشر بطريقة سلمية هادئة ودونما احتجاج أو منازعة من قبل الغير. فالسلوك اللاحق لمصر تجاه الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها السلطات السودانية في مثلث حلايب ولأول مرة عام 1958 يكشف عن أن مصر لم تزعن أو تقبل هذه الإجراءات السودانية، حيث قدمت الخارجية المصرية احتجاجا رسميا لحكومة السودان وصدرت العديد من الإعلانات والبيانات عن الحكومة المصرية ترفض مثل هذا الإجراء.
3. أن التعديل الإداري علي اتفاقية تحديد الحدود الدولية بين مصر والسودان عام 1899م لم يؤثر علي سريان وجريان وامتداد خط العرض رقم (22) والذي يعد الحد الفاصل بين الدولتين مصر والسودان، حيث يمتد خط العرض (22) حتي ساحل البحر الأحمر وتحديدا عند ميناء "عيذاب" المصري.
4. إن ادراة السودان لمثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد لفترة عارضة طارئة لا يمنح السودان أية سيادة، ولا ينفي عن مصر سيادتها علي أية بقعة من بقاعها أو مصر من أمصارها فالحق القانوني التاريخي المكتسب لمصر قد تحدد بموجب اتفاقية ترسيم الحدود لعام 1899.

5. إن السلوك المصري اللاحق مباشرة للإجراءات التنفيذية السودانية المشار اليها عام 1958 لا يكشف من قريب أو بعيد عن ثمة ازعان من جانب الحكومة المصرية تجاه الإجراءات السودانية المشار اليها.
6. إن ادارة السودان للمثلث المتنازع عليه منذ عام 1902م لا تعد إدارة من جانب دولة مستقلة ذات شخصية قانونية معترف بها، ولا يستطيع أن يحاجج السودان بسيادته علي هذه المنطقة في تلك الفترة لكونه اقليما ناقص السيادة، فضلا عن أن منشأ السلطة –التي يدعي السودان ممارستها في تلك الحقبة– هو القرارات الإدارية المصرية التي اسبغت علي التواجد السوداني مظهرا اداريا لا يشكل مظهرا من ممارسة السيادة علي المنطقة.
7. تؤكد مصر إلى أنها لم تبرم اية معاهدات أو اتفاقيات دولية سواء بين مصر وبريطانيا أو بين السودان ومصر في جميع المراحل الزمنية والتاريخية لإضفاء صفة (دولية) على التعديلات الحدودية الإدارية.
8. ترفض مصر القول بأنها قد تنازلت بموجب التعديلات المذكورة عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها والتي تقع شمال خط العرض (22) درجة، فمصر كانت خاضعة لسيادة الباب العالي، وكانت ممنوعة بموجب ذلك من التنازل أو حتى من بيع أو رهن أي جزء من أراضيها إلا من خلال موافقة صريحة من الدولة العثمانية ولذلك فهي لم تستطع الاحتجاج بالنسبة للحدود مع السودان.
9. تذهب الدفوع المصرية إلى أن فكرة التقادم التي يدفع بها السودان ليس مقطوعاً بها وبصحتها تماماً من قبل القانون الدولي وهي مرفوضة من قبل الجانب المصري، فضلاً عن أن المدة الزمنية وفق نفس وجهة النظر حول التقادم هي محل اختلاف(رعد، غسان، 9719، ص ص31–40.).

## المبحث الثاني

## العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

**تمهيد:**

تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف(كمال، ص27).

وتؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي، ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين.

أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام(مارسيل،1986، ص145).

هذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي(عبد العزيز ،1992، ص80).

فظاهرة النزاع، كغيرها من الظواهر السياسية، تخضع في دراستها لثلاثة مستويات من التحليل، وذلك على النحو التالي:

أ. الإطار المحلي للظاهرة: الذي تنبع منه الظاهرة أو تقع في إطاره. ويشكل البيئة الداخلية لها، وهو بالغ الأهمية في فهم أي ظاهرة سياسية(حامد،2000، ص ص 30-31).

ب. الإطار الإقليمي للظاهرة: الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره على بعض الظواهر السياسية، وهو ما يعرف بالبيئة الإقليمية.

ج. الإطار العالمي للظاهرة: وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظله الظاهرة السياسية، وأحيانا يكون هو الفاعل الأساسي، أما البقية فأهميتها أقل.

**العوامل الداخلية:**

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب أو السلام، من بينها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، العوامل الفردية، العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود ترتيب معين لهذه العوامل وإنما تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

1. **العامل الجغرافي:**

تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية العوامل الموارد المعدنية وموارد الطاقة،إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة(دانيال، كولار، 1980، ص30).

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر Huge و Ellingsen أن تراجع مستويات خصوبة التربة واستنزاف الغابات (التصحر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار) لها علاقة بتفجير النزاعات(عادل، http://www.geocities.com).

وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد PRIO، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل(عادل، http://www.geocities.com).

وحسب مارسيل ميرل فإن اللاّتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاّتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين:الأول طبيعة المناخ،التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيز إلى وحدات غير متكافئة. ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات(مارسيل،1986، ص ص149-150).

أما Grunther Baechler – باحث في المعهد الفدرالي السويسري- فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيولوجية وسيطة هي المسئولة عن ذلك مثل:

- التهميش: إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.

- التمييز :السماح للنفاذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي(عادل، زقاغ، http://www.geocities.com).

أما بالنسبة للموقع الجغرافي فقد اعتبر Yves Lacoste أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب(جيمس، 1985، ص80).

وحسب راتزل فإن قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زوايا:

- المدى.
- الموقع .
- الشكل الخارجي.

فالمدى يلعب – حسب راتزل– دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة إستراتيجيا واقتصاديا، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسألة القواعد العسكرية البحرية والبرية – ومسألة طرق المواصلات) (دانيال، 1980، ص31).

ويرى مارسيل ميرل أن الحيز L'éspace يشكل موضوعا للتنافس بين الدول، وهو تنافس يعبر عن نفسه في أشكال ثلاثة مختلفة:

أ. تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الاتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن استغلالها (مثال: تنازع شيلي والأرجنتين حول قناة Beagle).

ب. التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الاقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية. وهذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر.

أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم والتي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد. (مثال: النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر إيجة).

ج. التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة وإتباع طرق وأشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر.

ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول، وإبرام عقود تجارية معها.

ووفقا لميرل، فإنه يتعين علينا لحساب الحيز المشغول فعلا أن نضيف إليه تلك الأراضي الإستراتيجية الواقعة خارج الحدود. فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال:

- العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة.
- العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية وبحرية) خارج حدودها، مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها(مارسيل،1986، ص ص 149-156).

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيز في احتمال الحرب أو السلام. فإن ميرل يرى بأنه – الحيز– يعد موضوعا للصراع أكثر منه عاملا من العوامل(دانيال، 1980، ص37).

2. **العامل الاقتصادي:**

إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها(طه، 1971، ص156).

فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية: صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق(مارسيل،1986، ص159).

وحسب روبرت مكنمارا –وزير الدفاع الأمريكي السابق– أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1958-1966، أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة.

واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاسا بمستوى دخل الفرد(جيمس، 1985، ص231).

وحسب مارسيل ميرل فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف Le développement de sous- développement بما يفسح المجال لظهور وضع صراعي في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي، وهذا كله راجع إلى عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية(مارسيل،1986، ص ص 239-240).

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية. فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة، الناتج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالبا إلى الصراع العرقي(عبد الغفار،2003، ص160).

3. **العوامل الديمغرافية:**

يكتسب العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام. فقد اعتبر Paul Ribot -عالم الاجتماع الفرنسي- أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب(كمال، دن تاريخ، ص32).

ووفقا لـ Thomas Homer-Dixon - الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب(عادل، **http://www.geocities.com**).

كما أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعددة، يثير النزاعات العرقية، من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحد من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها(عبد الغفار،2003، ص162).

**4. العوامل الفردية:**

تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد. إنها تمثل السلوكات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكات تجاه المنظمات الدولية،أجهزة دولية معينة، سلوكات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها(Stanley, 1965. p 212).

ولقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلاّ إذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية ".

فليدل هارت يعتبر أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين(إبراهيم، 1999، ص ص253-254).

5. **العوامل السياسية:**

تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام، ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية(Stanley, 1965.P 212).

فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللاّاستقرار في العلاقات الدولية.ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف،واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء.

فعلى حد تعبير فاكلاف هافيل فإن الشرعية تمثل قوة الضعفاء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات(بن المختار، **www.aljazeera.net**).

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قدمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة "(عبد الغفار،2003، ص202).

وفي المجتمعات المتعددة، مسألة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة، تنظم بواسطة الدولة.

لذا فإن واحدا من أهم مطالب الجماعات هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية.

وهنا اعتبر Sisk أن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات، أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى(عبد الغفار،2003، ص161).

بمعنى أنه إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة،وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات.

أما إذا كان العكس، أي تحيز السلطة لجماعة معينة وتهميش الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والنزاع.

وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع القوى أو الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي، وتدعم القوى أو الفئات المؤيدة للنظام، وكلا الحالتين تتسببان في الصراعات الداخلية.

ففي الحالة الأولى، يؤدي السلوك التسلطي للنظام السياسي إلى اضطهاد أقلية أو فئات معينة، فتكون ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي.

أما في الحالة الثانية،فإن حصول فئة أو أقلية معينة على امتيازات على حساب بقية الشعب نتيجة تأييدها للنظام السياسي غير الديمقراطي، يؤدي إلى خلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين امتيازات الأقلية وعامة الشعب، وهو ما ينتج تضادا في المصالح وعلاقات صراع وعنف(سامي، **www.aljazeera.net**).

وعلى عكس النظم التسلطية، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار وإرساء السلم في العلاقات الدولية. وهذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما. غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلاّ بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حداً معينا.

فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية(علي، 2007، ص16).

وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها(سامي، **www.aljazeera.net**).

فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، خضع لسلسلة من المؤثرات تبتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات:

الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات...أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو الثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية(مارسيل،1986، ص ص239-274).

ولقد اعتبر Brown أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي Mass level، ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقيادة في تأجيج الصراع وبسط العنف.

فالرؤية الرئيسية لبراون حول الجدل المتعلق بأسباب النزاعات الداخلية هي أن معظم النزاعات الرئيسية قد تسببت فيها مستويات النخبة الداخلية وأنشطتها أو فيما يطلق عليهم القادة السيئون Bad leaders .

فافتقاد النخب للشرعية وخوفها من فقدان السلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعب بورقة الجماعات الفئوية، واللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية. ويطرح براون السؤال لماذا يتبعهم التابعون؟ فيجيب بإعطاء سببين لذلك، الأول وجود عداء تاريخي بين الجماعات، والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية(عبد الغفار،2003، ص ص208-209).

**العوامل الخارجية:**

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى. فقد توصل Geller وDavid Singer إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها،والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها.

وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية(علي، 2007، ص8).

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة،وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو

منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية. وبمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية. فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها. فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود(نهلة، 2003، ص ص152-153).

فوفقا لـ Geller وDavid Singer، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها) (علي، 2007، ص10).

وأشارت دراسة Gurr إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها. وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، وأن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية(عبد الغفار،2003، ص177).

وهذا ما أكدته دراسة David Davis وWill Moore المعنونة بـ:

« Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior ».

فحينما تضم دولتان أفرادا من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفا إثنيا عابرا للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة(علي، 2007، ص10).

وكما يمكن للتكامل والاستقرار الإقليمي أن يؤثر على السياسات الداخلية للدول ويسهم في احتواء النزاعات الداخلية والحد منها ويعمل على تقوية التعاون عبر الحدود وتقليل أهميتها، وهو ما أشار إليه Holsti في دراسته، معتبرا أن أمريكا اللاتينية قد شهدت القليل من الحروب بين دولها والقليل من الحروب الانفصالية بسبب الترتيبات الإقليمية.

إن للنزاعات آثارا إقليمية ذات خاصية نحو الخارج تتمثل في تأثيرها على المنطقة بما يشبه العدوى والانتشار.

فللحروب الداخلية آثار خارجية على الإقليم ككل. وهذه الآثار تنتج عن انتشار الأسلحة والتفكك الاقتصادي وتدفقات اللاجئين، وتلقي بظلالها على السياسات الإقليمية عندما تنجر الدول المجاورة إلى المواجهة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة(عبد الغفار،2003، ص ص184-185).

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام(يوسف، 1985، ص321).

فلقد لخص John Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأميل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض(علي، 2007، ص14).

ولقد اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر Karl Deutch و David Singer أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب(جيمس، 1985، ص133).

وعلى خلاف ذلك اعتبر K .Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى(يوسف،1985 ، ص322).

ولقد اعتبر Geller وDavid Singer أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية(علي، 2007، ص14).

وكخاتمة لهذا المبحث فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية... فإن كل واحد منها يمارس تأثيرا واضحا على سير المجتمع الدولي، مع الاختلاف طبعا، في درجة كثافتها وتأثيرها ونفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي وبنية الوسط الدولي.

هذه العوامل تكون متلازمة أحيان، ومعزولة عن بعضها أحيانا أخرى. ونظرية العامل الحاسم أو الوحدانية في التفسير لا تأخذ بعين الاعتبار في الواقع الاجتماعي(دانيال، 1980، ص ص36-37).

ويرى مارسيل ميرل صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض في عملية تفاعل مستمر.

وهو يوافق في ذلك ريمون أرون الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب إلى العدد أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية، السياسية،الاجتماعية والاقتصادية)، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات بين الدول(مارسيل،1986، ص ص146-147).

## المبحث الثالث

## نظريـات النـزاع

**تمهيد:**

إن استعراض نظريات النزاع سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تتمثل الأولى في وجود كم هائل من الأدب المكتوب حول طبيعة و نظرية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالحرب.

ثانيا:هناك عدم إجماع بين كل وجهات النظر التاريخية و المعاصرة حول النزاعات.

ثالثا:هناك العديد من الانقسامات داخل الأدبيات المتعلقة بالتنظير في العلوم السياسية، الانقسام الأول يتعلق بطبيعة الصراع، والانقسام الثاني يتعلق بمنهجية البحث( William G, **http://cain.ulst.ac.uk**).

فبالنسبة لطبيعة الصراع، ينقسم العلماء الاجتماعيون حول اعتبار النزاع شيئا عقلانيا، بناء، واجتماعيا له وظائف إيجابية، أم اعتباره أمرا غير منطقي، مرضي، يؤدي للاختلال الوظيفي.

وفيما يتعلق بمناهج البحث، نجد مقاربتين نظريتين متضاربتين هما الكلاسيكية والسلوكية.

تركز النظرية التقليدية على المستوى الكلي للتحليل، وهي تعنى في المقام الأول بتحليل التفاعل بين المجموعات.

وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمع في حين تركز السلوكية على المستوى الجزئي، وعلى الفرد كوحدة للتحليل بدل المجموعة، ويميل السلوكيون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق.

و لقد وضح داورتي وبالتسغراف مختلف منهجيات البحث "فالسلوكيون يفضلون عزل عدد قليل من المتغيرات وتحليل عدد كبير من الحالات لتحديد العلاقات بين المتغيرات.

أما الكلاسيكيون فغالبا ما يرغبون في دراسة جميع المتغيرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على نتائج وجود حالة واحدة(William G, **http://cain.ulst.ac.uk**).

**النظريات الجزئية للنزاع:**

النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر(جيمس، 1985، ص200).

ومن بين أهم المسلمات السلوكية هو الاعتقاد بأن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، وأن علاقة مهمة توجد بين النزاع ما بين الأشخاص Interpersonal Conflict والنزاع الذي يسود النظام الاجتماعي الخارجي(William G, **http://cain.ulst.ac.uk**).

تسعى المدرسة السلوكية إلى تحديد ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان، كما أنها ترمي إلى اكتشاف العلاقة بين الفرد وبيئته.

من بين هذه النظريات: نظرية فطرة أو غريزة العدوان Innate theory of aggression، نظرية إحباط العدوان Frustration–Agression theory ونظرية، التعلم الاجتماعي Social learning theory.

**نظرية فطرة العدوان**Innate theory of aggression

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية(أسماء، **www.taakhinews.org**).

فالعنف حسب فرويد –صاحب مدرسة التحليل النفسي– هو " قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي"( أميرة، 2002م، ص15).

و حسب فرويد، فإن الغرائز البشرية تشتمل على فئتين رئيسيتين هما غريزتا الحياة و الموت.

الأولى مسئولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، كما أنها مسئولة عن التعاون والتوحيد والتجمع لتكوين وحدات أكبر.

أما الثانية– غريزة الموت – فتسعى إلى التدمير والقتل(أسماء، **www.taakhinews.org**).

ونزوة الموت تمثل النزوة الأساسية لدى كل كائن حي وهي تتعارض مع نزوات الحياة أو الليبيدو.

وتتوجه نزوات الموت Pulsions de mort بادئ الأمر نحو الداخل وتنزع نحو التدمير الذاتي، ثم تتوجه فيما بعد– ثانويا – نحو الخارج، وتتجلى عندها على شكل نزوة العدوان أو التدمير Pulsions de destruction.

ويرى فرويد أن الليبيدو يعمل على تحييد نزوة الموت أو التدمير الموجودة في الكائنات الحية، ويتخلص منها بتوجيهها ضد موضوعات العالم الخارجي(جان، وآخرون،2002، ص ص522–523).

ومنه فإن السلوك العدواني يمثل مخرجا أو منفذا للطاقات التدميرية التي قد تقود في بعض الأحيان إلى الانتحار(جيمس، 1985، 133).

**نظرية الإحباط– العدوان**Frustration–aggression theory

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط–العدوان هو أن كل عدوان– سواء بين الأفراد أو الدولي Interpersonal or international – تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين(William G, **http://cain.ulst.ac.uk**).

ويعرف جون دولارد John Dollard الإحباط على أنه "اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد"(جيمس، داورتي، 1985، ص207).

كما يعرف الإحباط على أنه"حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقع"(**www.moqatel.com** ).

ويشرح جون دولارد العلاقة بين الإحباط و العدوان فيقول بأنه "عندما يكون هناك عائق بين الفرد و رغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري".

ويعتبر دولارد أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان(جيمس، 1985، ص207).

وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس

العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم(يوسف، 1985، ص310).

وللإحباط مصادر يمكن تحديدها ضمن ثلاث فئات هي العوائق والنقائص والصراعات.

وتشمل العوائق الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية.أما النقائص فتتمثل في عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين تنشأ الصراعات عندما تنشط عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد(أسماء، جميل، **www.taakhinews.org**).

ويرى الأستاذ أسعد النمر،في محاولة منه لشرح مصادر الإحباط، أن الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة(وهي عامل اقتصادي) وتنعدم فيها الديمقراطية(وهي عامل سياسي) ينزع أفرادها إلى ممارسة العنف. وعلى العكس من ذلك، تسمح الديمقراطية –التي تفرض أشكالا من الحوار و الانفتاح الإعلامي– للأفراد بتصريف العدوانية بوسائل مقبولة اجتماعيا مقللة بذلك من شدة الاستجابة العنيفة(**www.alsahel.org**).

**نظرية التعلم الاجتماعي:Social learning theory**

تختلف المضامين العملية لنظرية التعلم الاجتماعي اختلافا كبيرا عن المضامين التي افترضتها نظريات التحليل النفسي، فالعنف طبقا لهذه النظرية هو سلوك متعَّ لم كغيره من أنواع السلوك الأخرى. وتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدرا مهما لنمذجة العنف. فالفرد يتعلم الاستجابات العنيفة من مشاهدة غيره يمارسها ويحصل على إثابة لدى قيامه بها (التعلم بالمشاهدة)، كما يتعلم الفرد الممارسات العدوانية عندما يؤديها و يحصل على إثابات مجزية (التعلم بالتعزيز) (أسماء، **www.taakhinews.org**).

وتبعا لأصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم باندورا فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي:

– أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.

– أنه استقبل أو توقع أشكالا عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.

- أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة(**www.tarbya.net**).

وفي إشبيليا عام 1986 اجتمع عدد من علماء النفس، اختصاصيون في علم الأعصاب،وعلم الجينات، والأنتروبولوجيا وعلماء السياسة في محاولة منهم لاكتشاف مصادر العدوان الإنساني.

وكان الجدال في بيان إشبيليا يدور حول ما إذا كانت جذور الصراع الإنساني توجد داخل الطبيعة Nature أو في التنشئة –البيئة– Nurture.

وكانت النتيجة التي خرج بها البيان أنه لا يوجد أي أساس علمي لاعتبار أن الناس فطريا هم حيوانات عدوانية، ترتبط حتميا بالحرب على قاعدة الطبيعة البيولوجية. فالنزاع أو الحرب هي نتيجة للتكيف والتنشئة الاجتماعية Socialisation.

فالتنشئة الاجتماعية في بيئة تتسم بالعنف تؤثر أيما تأثير على نمو الأفراد وهي المبشّر بالعدوانية والسلوك المعادي للمجتمع(William G, **http://cain.ulst.ac.uk**).

لقد وجهت لهذه النظريات العديد من الانتقادات، إذ اعتبر كيلمان أنه من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية وإنما يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس(جيمس، 1985، ص143).

وأشار ويرنر ليفي إلى أن هذه التفسيرات عجزت عن أن تدلنا على كيفية ترجمة هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما، فكثيرا ما كانت الظروف النفسية للأفراد عوامل تكيف الحرب أكثر مما تسببها. ورأى أنه لابد من التمييز بين الحرب الدفاعية والحرب العدوانية، وأن عدم تفريق التحليلات النفسية بين أنواع الحروب هو أحد جوانب الضعف الرئيسية في التحليل الجزئي(جيمس، 1985، ص196).

**النظريات الكلية للنزاع:**

**1- الواقعية:**

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية(يوسف،1985 ، 39)، وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة(طه،، 1971، 5).

كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع،وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاّ من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداء أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة(جيمس، 1985، ص90).

وحسب جورج كينان فإنه"مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء(جيمس،1985م، ص90).

والنقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية(جهاد،2005، ص23).

وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول(موسى،2001، ص23).

والدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية. فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة(Hoffmann, p.56).

فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى(جهاد،2005، ص28).

وتفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية(السعيد،2004-2005، ص24).

وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي.

فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية(عبد الله،1997، ص55).

و تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن.

فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي.

والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب.

فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى(john, P 558).

وفيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى،يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن.

فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه(جيمس، 1985، ص134).

لقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللااستقرار وخلق أخطار جديدة(Andrew, 1997, p241).

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء، لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد

بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس(jack,2002. p186).

فالنظام الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه(رضا، 1999-2000، ص ص33-34).

ولقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى النظمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين(القوى الكبرى)(الزهراء،2008، ص25).

ولقد رأى وولتز أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة.

واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى وولتز أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب.

ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى وولتز أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية(جهاد،2005، ص44).

**2- النظرية الليبرالية:**

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة.

وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين،وأن الدول- وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي- تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتامين حقوق الأفراد والموازنة بينها (ليث، **http://www.ahewar.org**).

ولقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي(جوزيفس،1997، ص19).

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول(Spanier, P 565).

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية(موسى،2001، 28).

يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع(**www. Alfrasha. Com**).

وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب(جوزيفس،1997، ص ص64-65).

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية متشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري(إبراهيم، 1999، ص29).

لقد افترض بعض الليبراليين- وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي- أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها، فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية(فواز، 2000، ص175).

وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات–بما في ذلك قرارات الحرب– بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية(إبراهيم، 1999، ص31).

وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريمي بنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين.

فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب(جهاد،2005، ص141).

والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية(Richard, p 167.).

وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة"( شيد، **http://www.amin.org**).

واعتبر توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية،لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب(يوسف، 1985، ص134).

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها(فواز، 2000، ص175).

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ(ستيفن، **http://www.geocities.com**).

وبالتالي–حسب بروس راست– فإن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكن من إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل.4

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا–إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية(ستيفن، **http://www.geocities.com**).

كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب(إبراهيم، 1999م، ص31).

كما اعترف فوكوياما–الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي–أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة، فالسلام والرخاء أيضا يولّدان الملل(إبراهيم، 1999، ص34).

وحسب فوكوياما، تفيد التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.

ويمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية(جوزيفس،1997، ص66).

فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.

وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو،والجماعة الأوروبية للفحم

والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل(آندري،www.geocities.com ).

كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي(الزهراء،،2008، ص25).

**3- النظرية البنائية:**

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. وكان Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه World of our making، وكذا مع مقال Alexander wendt الصادر عام "Anarchy is what states make of it: the social: construction of power politics" والمعنون بـ1992

ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك(ستيفن، **http://www.geocities.com**).

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجؤون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات

تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية(ستيفن، **http://www.geocities.com**).

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار Process وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول(عمار، 2002، ص ص40-45).

ووفقا ل Alexander wendt، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها.

كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية(عمار، 2002، ص40).

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية،ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية(عزالدين،2005، ص34).

وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات.

فإن البنائيين– وعلى رأسهم A. wendt – يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى. ووفقا ل A. wendt فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق(ستيفن، **http://www.geocities.com**).

فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها(عمار، 2002، ص43).

وكخلاصة لهذا المبحث، يمكن القول أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطارا نظريا ملائما لفهم الصراع الإنساني، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد(جيمس، 1985، ص134).

وبالتالي نحن بحاجة إلى ما أسماه J.Vasquez بالنظرية الموحدة للنزاعات Uinified theory of conflict، فلم يعد من المعقول بالنسبة للمنظرين إيجاد تفسير واحد لكل ظواهر النزاعات بمختلف أنماطها، وباختلاف نقطة البداية، وباختلاف التاريخ والثقافات، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي(عبد الغفار،2003، ص128).

# الفصل الرابع: المدخل النظري للاتصال السياسي

**المبحث الأول: مفهوم الاتصال السياسي**

**المبحث الثاني: وظائف الاتصال السياسي**

**المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي**

## المبحث الأول

## مفهوم الاتصال السياسي

**تمهيد:**

الاتصال السياسي ظاهرة إنسانية اجتماعية تكونت منذ ظهور التجمعات الإنسانية، وارتبطت بتكوين الفرد الاجتماعي والسياسي وتفاعله مع بيئته السياسية داخل وخارج مجتمعه، فقد كان الاتصال السياسي أحد العوامل المؤثرة في التنظيمات الاجتماعية الأولى في تاريخ الإنسان.

وعلى الرغم من قدم الاتصال السياسي، باعتباره سلوكاً إنسانياً للفرد والجماعة الإنسانية، إلا أن الاهتمام بالاتصال السياسي، كعلم له نظرياته ومجالات اهتمامه، لم يبدأ إلاحديثاً، والمتأمل لتاريخ تطور الفكر السياسي يلحظ أن رؤى المفكرين والفلاسفة للموضوعاتاختلفت باختلاف ظروف العصر الذي عاشوا فيه.

وقد ارتبطت المعرفة السياسية، منذ الفكر اليوناني القديم، بالاعتبارات الفلسفية والأخلاقية (عبدربه، 2002، ص44).

وكان المفكرون السياسيون ينظرون إلى المجتمع نظرة مثالية دون الاهتمامبالواقع؛ فمن حيث الموضوعات، كان اهتمامهم ينصب على دراسة أنواع الحكومات والنظم السياسية التي تعمل في ظلها، وقد تطرق هؤلاء الفلاسفة والمفكرون في بعض كتاباتهم إلى مواضيعذات صلة بموضوع الاتصال السياسي، فربط أفلاطون بين السلوك السياسي والاستعداد الطبيعي للفرد حسب الطبقة التي ينتمي إليها، ورأى أن كل فرد لابد من وضعه في المكان الذي يتناسب مع استعداده وقدراته الفطرية طبقاً لطبقته الاجتماعية؛ فالسياسي عند أفلاطون كان هو المؤهل، بمعرفته لفن السياسة، لتولي الحكم والقدرة على الاتصال السياسي بالمجتمع، حتى إن لم يتولّه بالفعل؛ وبالتالي فإن الحكومة الأفضل كانت في نظرة هي حكومة الذين يعلمون.

**نشأة علم الاتصال السياسي:**

كان للتيارات الفكرية التي انطلقت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر آثارها في الفكر السياسي في القرن العشرين، الذي شهد تحولات جذرية وعميقة شملت كافة المجالات، وبروز العديد من الاتجاهات والأنشطة الإنسانية، ومن بينها: الاتصال السياسي، وتغير النظرة إلى الإنسان ودوره في الحياة السياسية نتيجة سيادة وانتشار مفاهيم الديموقراطية، إلى جانب تداخل العلوم الاجتماعية، وتأثر علم السياسة بكل من علم الاجتماع وعلم النفس، وبالتالي فقد توصل علماء الاتصال والاجتماع والسياسة، في الخمسينيات من القرن الميلادي الماضي، إلى تحديد مفهومالاتصال السياسي، والتعريف بأساليب وأدوات الاتصال الهادف والمؤثر في أفراد المجتمع والحكومات، بعد أن ظهرت محاولات التنظير لما يسمى بالاتصال السياسي في عام 1956م، من خلال دراسة العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة، والسلوك السياسي للأفراد، وذلك بتتبع تجارب هذه الأنظمة في التأثير على سلوك الناخبين، وتحديد دور الجماعات النشطة العاملة في المجتمع (البشر، 1997، ص20).

وبعد أن كان الفكر السياسي يفصل بين نشاط السلطة ونشاط الأفراد، أدى اتساع مفهوم السياسة واتساع وظائف الدولة الحديثة إلى الاهتمام بالرأي العام، وبروز دور جماعات الضغط والأحزاب السياسية التي تعمل على تشكيل الحياة والعلاقات السياسية، وهذه التغيرات أشارت إلى أن القوة السياسية للدولة لم تعد حكراً على من يمارسون السلطة، فقد ظهرت مجموعة من القوى والأحزاب داخل المجتمعات الحديثة تمارس أنواعاً أخرى من القوة السياسية، مثل: أحزاب المعارضة والنقابات والمؤسسات الإعلامية، وبدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين السياسة ومكونات المجتمع، وتفاعل النظام السياسي مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى.

كما بدأ الاهتمام بالمشاركة السياسية والسلوك السياسي والانتخابات، وغيرها من الموضوعات ذات الارتباط بالاتصال السياسي ما بين أفراد المجتمع والنظم السياسية، إلى جانب العناية بالإنسان ومشكلاته وأزماته وسلوكه السياسي ومشاركته في الحياة السياسية، إضافة إلى التطورات التي طرأت على العلوم الأخرى، وتأثر العلوم الاجتماعية بمناهج العلوم الطبيعية، وتطبيق بعض مناهجها في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية.

وأخذ كل نشاط اتصالي يصدر عن الإنسان يحمل معاني ومضامين سياسية واضحة أو غير واضحة، كما أن كل قضية من القضايا المحلية أو العالمية، التي تطرحها وسائل الاتصال، أصبحت

مرتبطة بشكل أو بآخر بالاعتبارات السياسية، بما في ذلك القضايا العابرة، إلى جانب أن فهم السياسة وقضاياها لم يعد حكراً على من يمارسون العمل السياسي فحسب، فالسياسة أصبحت سلوكاً يقوم به أفراد المجتمع العاديين كما يقوم به القائم على السلطة السياسية، إلى الحد الذي دفع البعض إلى تسمية هذا العصر بعصر السياسة والتسييس (عبدربه، 2002، ص12).

**تعريفات الاتصال السياسي:**

يرى الكثير من المهتمين بالاتصال السياسي أنه إحدى ثلاث عمليات سياسية متداخلة (القيادة السياسية، التنظيمات السياسية، الاتصال السياسي)، ويقصد به الوسائل التي تعمل على إحداث التأثيرات السياسية، و التفاعل ما بين المؤسسات الحكومية والسلوك السياسي لدى المواطنين.

وينصب جوهره على إحداث التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل؛ لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية (المصالحة، 2000، ص13).

أما تعريف الاتصال السياسي باعتباره نشاطاً اتصالياً، فقد تعددت الآراء بشأنه، ففي تعريف شودسون **Schudson** هو أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويجلها في المجتمع (البشر، 1997، ص16).

ويعرفه جون ميدو **J. Medow** بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته، أو الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسة.

كما يعرفه ماكنير **McNair** بأنه اتصال هادف حول السياسة (McNair ,1999, p4)، ويشير إلى أن هذا التعريف يتضمن:

1. كل أشكال الاتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة.
2. الاتصال الموجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية وغيرهم.
3. الاتصال الذي يتناول الساسة وأنشطتهم كما تتضمنها التقارير الإخبارية والافتتاحيات والأشكال الأخرى من تناول وسائل الإعلام للسياسة.

وهذا التعريف يشمل جميع أنواع الخطاب السياسي، حيث يؤكد ماكنير أنه أخذ في الاعتبار، عند تعريفه للاتصال السياسي، ليس فقط الرسائل المكتوبة أو المنطوقة، ولكن أيضاًالمظاهر المرئية التي تعطي دلالة، مثل: شكل الوجه والملبس، فهذه الأشياء وغيرها من الرموز الاتصالية قد تشكل وتكون الهوية السياسية.

**المداخل النظرية لدراسة الاتصال السياسي:**

تعددت المداخل النظرية لدراسة الاتصال السياسي تأثراً بعاملين أساسين:

1. تعقد الظاهرة السياسية وارتباطها القوي بالعديد من الأنشطة والظواهرالأخرى في المجتمع.
2. اختلاف المنظور البحثي للظاهرة السياسية بين الباحثين، حيث تركت الخلفيات العلمية تأثيراتها على الكيفية التي نظربها الباحثون إلى الظاهرة السياسية بوجه عام، والاتصال السياسي بوجه خاص.

**ويمكن تمييز أربعة مداخل نظرية حديثة في دراسة الاتصال السياسي هي:**

**أولاً: مدخل العملية،** وهو مدخل يرتكز على فكرة التغيير الدائم في السلوك الاتصالي السياسي، استناداً إلى المفاهيم السائدة عن "العملية". وينظر أصحاب هذا المدخل إلى الاتصال السياسي باعتباره جزءاً من عملية دائمة التغيير، يصعب تحديد بدايتها أو نهايتها أو تتبع جزئياتها المختلفة. وتسيطر على هذا المدخل خمسة مفاهيم أساسة تمثل التراث التقليدي لأصحاب هذا الاتجاه ( E. Combs, 1981, p39,65).

المفهوم الأول هو أن التاريخ يعيد نفسه في تكرارات محددة، والثاني أن التاريخ والتغييرالسياسي لا يتمان في دوائر منتظمة عبر الزمن، وإنما يتم ان عبر دوائر متعاقبة؛ وهو ما يعني أن التاريخ لا يعيد نفسه تماماً، والتغييرات السياسية ليست متطابقة عبر الزمن.

والثالث مفهوم تطوري لحركة التاريخ يرى أن العملية السياسية تؤدي إلى تغييرات نحو الأفضل عبر المراحل التاريخية.

والمفهوم الرابع مفهوم مناقض للمفهوم السابق، يرى أنه يمكن ملاحظة العمليات السياسية الرئيسة والتعرف عليها، ولكن ليس في إطار نموذج تاريخي تطوري.

أما المفهوم الخامس والأخير – وهوالأقل انتشاراً في دراسات هذا المدخل – فيرى أن العملية السياسية عملية عشوائية لا تنتظم فينموذج ولا تتبع التطور .

**ثانياً: مدخل الاستخدامات والإشباعات،** وينتمي هذا المدخل إلى النظرية الوظيفية في علم الاجتماع، التي تطورت في القرن التاسع عشر في فرنسا في مواجهة نظريات المنفعة الاقتصادية ( McLeod,, 1981, p67 – 99).

ويولي هذا المدخل أهمية خاصة للوظائف التي يؤديها الاتصال السياسي بالنسبة للجمهور المشارك في عملية الاتصال في ضوء ما لديه من دوافع أو توقعات أو إشباعات.

وعلى الرغم من أن هذا المدخل قد تطور تاريخياً في إطار البحوث السياسية وبحوث الرأي العام، إلا أنه تحول سريعاً من القضايا السياسية إلى القضايا التجارية والترفيهية.

وتتركز استخدامات هذا المدخل في دراسة الاتصال السياسي في مجالين:

1. الكيفية التي يدرك بها أفراد الجمهور الموضوعات، والقضايا التي تعرضها الوسائل على أنها قضايا وموضوعات سياسية.
2. الاهتمام بتحليل التأثيرات الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام وعلاقتها بالسلوك السياسي في المجتمع.

**ثالثاً: مدخل نشر المعلومات،** وهو مدخل يعنى بالكيفية التي تنساب فيها المعلومات السياسية عبر قنوات الاتصال في المجتمع(L. Savage, 1981, P101-119)، وقد اهتم أصحاب هذا المدخل بالإجابة على عدد من التساؤلات، أبرزها:

- هل يؤدي انتشار الرسائل إلى تأثيرات في السلوك الإنساني؟.
- ما النتائج والآثار الكامنة الناتجة عن أنماط انتشار المعلومات السياسية؟.
- هل يمكن تطبيق نموذج الانتشار على كل أشكال المعلومات السياسية؟.

**رابعاً: المدخل البنائي،** ويعد هذا المدخل من المداخل الحديثة في دراسة الاتصال السياسي( L. Savage, 1981, P101-119) ويفتح مجالاً لمزيد من الفهم للأسئلة البحثية المسيطرة على دراسات الاتصال السياسي، ومن أهمها: كيف يفهم الأفراد الرسائل السياسية؟.

**العلاقة بين الاتصال والسياسة:**

والعلاقة بين الاتصال والسياسة في مختلف دول العالم – بصرف النظر عن طب يعة وشكل النظام السياسي والنظام الاتصالي الذي يمارس – هي علاقة جوهرية لدرجة يصعب تصور أحدهمادون الآخر أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه.

وتعول الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية، على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها الأهداف السياسية؛ فالاتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، ومن يستحوذ على السلطة يسعى جاهداً إلى السيطرة على وسائل الاتصال واستخدامها لكسب التأييد والدعم لسياستها وقراراتها، والتعرف على الاتجاهات السائدة في المجتمع المحلي.

**وينظر للعلاقة ما بين الاتصال والسياسة من زاويتين:**

- إن وسائل الاتصال أداة رقابية وتوجيهية مؤثرة في سياسات وقرارات المؤسسة السياسية، استناداً إلى المقولة الديموقراطية الشهيرة أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة.
- إن السلطة السياسية تمارس الرقابة والتأثير على وسائل الاتصال لتصبحضمن أدواتها في تحقيق أهدافها السياسية (المصالحة، 2002، ص55).

ومن جانب آخر فإن طبيعة التأثير ومداه بين وسائل الاتصال والسلطة السياسية تختلف من مجتمع لآ خر ومن نظام سياسي لآخر؛ ففي النظم الديموقراطية تمارس وسائل الاتصال تأثيراً أكبر في النظام السياسي مما عليه الحال في الأنظمة السياسية الأخرى.

كما تختلف رؤى الباحثين حول العلاقة بين الاتصال والسياسة ؛ إذ يرى لوشيان باي **Lucian bye** بوجود علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية (راشد، 1994م، ص5).

وقد اهتم ألموند**Almond** (حمادة، 1991م، ص66) بتحديد موقع نظام الاتصال في النظام السياسي، وشبه الوظيفة الاتصالية بالدورة الدموية، وركز على الجانب الوظيفي لوسائل الاتصال الجماهيري

باعتبارها تمثل المدخل الرئيس للتعبير عن المصالح في المجتمعات الديموقراطية، على الرغم من أن النخب السياسية قد تسيطر عليها، فالجانب الوظيفي لها يتمثل في التنشئة السياسية، والتعبير عن مصالح المجتمع، وتأييد القرارات والسياسات العامة وغيرها من الوظائف. وانتهى ألموند إلى القول بأن كل شيء في السياسة اتصال؛ فنظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسة لتدفق المعلومات من النخب السياسية إلى الجماهير، وأيضاً لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخب.

أما ديفيد أبتر فيشير إلى أن عدم اكتمال دائرة المعلومات يؤثر سلباً على فاعلية النظام السياسي وسياساته، ويعقد مقارنة بين التدفق الإعلامي في النظم السياسية للدول الديموقراطية والدول النامية، حيث تكون دائرة المعلومات في الأولى غالباً مكتملة ومستمرة، بينما في الثانية فإن دائرة المعلومات غير كاملة، مما يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي وعدم رشد سياساته.

ويرى لازويل Laswell أن البناء الاجتماعي يشبه الهرم الذي يتربع الحكام وهم الصفوةعلى قمته، وجماهير الشعب في القاعدة، وبينهما الخبراء والمتخصصون الذين يقومون بعمليةالاتصال ما بين الصفوة وأفراد المجتمع، وهؤلاء قد لا يكونون محايدين عند القيام بأدوارهم، وصاًخص أنهم يشكلون جزءاً من مؤسسات أو أحزاب سياسية أو غيرها من الجهات التي تقومبدور نشط في السياسة العامة، وهذا يتعلق بالتأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال السياسي (حمادة، 1991، ص67).

ويعتقد كل من كروس و ديفيز Kraus & Davis بأن النظام السياسي يتكون من ثلاث عمليات مرتبطة بالاتصال وهي:

عمليات تتعلق بالجماهير، مثل أفعال الأفراد غير المنتمين للنخبة، وعمليات تتعلق بالنخبة، وعمليات مشتركة بين الجماهير والنخبة، وتتعلق بالأفعال التي يقوم بها أفراد ينتمون للجماهير والنخبة.

وكل عملية من هذه العمليات تتكون من مجموعة من العمليات الاجتماعية والسياسية المتداخلة، والاتصال مرتبط بالعمليات الثلاث وعامل أساس في تفاعلها.

وهذا النموذج يفترض مستوى معيناً من التنظيم الاجتماعي حتى يمكن تطبيقه، أما في المجتمعات التقليدية فليست هناك حاجة لدراسة عمليات تشكيل الرأي العام، فالجماهير تتقبل وجهة النظر التقليدية عن الحقيقة السياسية التي رسخت منذ أجيال، كما أن أفعال النخبة غير خاضعة للانتقاد أو التغيير، وبالتالي لاتمارس وسائل الاتصال أي دور في نقل الصورة الذهنية عن الحقيقة السياسية.

ويرى ماكس فيبر أن وسائل الاتصال تعد مصدراً هاماً لإضفاء صفة الشرعية للسلطة السياسية أو الإقلال منها في المجتمع الحديث (حمادة، 1991، ص ص68-71).

وتؤكد عواطف عبد الرحمن على أن هناك شبه إجماع بين أساتذة الإعلام، باختلاف توجهاتهم، على أنه ليس هناك أيديولوجية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام، بل هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتحدد موقف الدولة من الإعلام وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة لتحقيق التوازن ودعم وحماية قيم ومصالح وأهداف القوة الاجتماعية التي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساس في المجتمع (عبدالرحمن، 1988، ص525).

وترى الباحثة أن العلاقة بين الاتصال والسياسة علاقة وثيقة إلى حد التداخل الشديد؛ فالعمليات السياسية المختلفة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأنشطة الاتصالية المختلفة اللازمة لقيامها، وهنا تنبغي التفرقة بين الاتصال والإعلام؛ فالاتصال أعم وأشمل من الإعلام، وهو أقل عرضة للتأثيرات السياسية باعتباره قوة فاعلة في إيجاد الأنشطة السياسية ذاتها؛ فإذا كانت وسائل الإعلام عرضة لتأثير القوى السياسية في المجتمع.

كما أن الاتصال أكثر قدرة على تحقيق التفاعل بين المشاركين في الأنشطة السياسية من الإعلام الذي يكاد ينحصر في منظمات مهنية تخضع للنظم والقوانين السائدة. وإذا كان هناك إجماع على أن أيديولوجية سائدة واحدة، تحكم الدولة ووسائل الإعلام، فإن هذا الإجماع ربما لايتحقق بشأن سيادة أيديولوجية واحدة تحكم الدولة والاتصال بين أفراد المجتمع؛ فالأنشطة الاتصالية داخل المجتمع أكبر من أن تخضع لتنظيم موحد، أو أيديولوجية سائدة، في معظم دول العالم.

**مستويات الاتصال السياسي:**

حظي تقسيم مستويات الاتصال باهتمام بحثي يرتكز على طبيعة الوظائف التي يقوم بها كل مستوى من هذه المستويات.

وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للظاهرة الاتصالية فقد تعددت هذه التقسيمات، وقد ارتبط تقسيم مستويات الاتصال بعدد الأفراد المشاركين في عمليات الاتصال من جانب، مثلما ذهب تشارلز رايت Wright,1975، بينما ذهب آخرون إلى تقسيم مستويات الاتصال بحسب اتجاه الرسائل الاتصالية،

وموقع أطراف العملية الاتصالية في البناء الإداري أو السياسي، كما ذهب آخرون إلى تصنيف قنوات الاتصال بحسب درجة الرسمية التي تحظى بها.

ومثل هذه التصنيفات وإن كانت تستهدف الاتصال بصرف النظر عن محتواه، فإنه يمكن تطبيق هذه التصنيفات على الاتصال السياسي؛ فالاتصال السياسي يستخدم كافة أشكال وقنوات ومستويات الاتصال السائدة داخل المجتمع، ومن ثم يخضع في تصنيفه لمثل ما يخضع له تصنيف الاتصال بوجه عام.

وقبل أن نتعرض لتصنيفات الاتصال السياسي تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة الاتصالية بتعقدها لا تقبل التصنيف الفاصل من حيث النتائج المترتبة على النشاط الاتصالي؛ فالعلاقة بين المستويات المختلفة للاتصال أقوى من أن يتم تقسيمها أو الفصل بينها.

**مستويات الاتصال حسب عدد المشاركين:**

1. **الاتصال الذاتي Intra personal communication**

وهو عملية شخصية بحتة يقصد بها اتصال الفرد مع نفسه، ورغم أن هذا المستوى الاتصال يمثل المستوى الأقل في تصنيفات الاتصال، إلا أنه ينطوي على أهمية بالغة؛ إذ يرى البعض أن النتائج المترتبة على الاتصال الذاتي تؤثر كثيراً عل ى كافة مستويات الاتصال الأخرى، باعتباره اللبنة الأساس في البناء الاتصالي الذي يشارك فيه الفرد.

ويرتبط هذا المستوى الاتصالي بالبناء المعرفي والإدراكي والشعوري للفرد، ويشمل كافة العمليات العقلية، في محاولة لتنظيم إدراكه عن الأشخاص والأشياء والأحداث أو المعلومات والأفكار والآراء، باعتبارها منبهات أو مثيرات تتطلب منه استجابة ما في اتجاه ما (عبد الحميد، 2000، ص31)؛ فالاتصال مع الذات يلعب دوراًمهماً في تشكيل الذات البشرية في تفاعلاتها ومحاولاتها فهم كينونة عالمها الخاص والعالم الخارجي، ويسمح للفرد أن يتخذ قراراته السياسية بناء على المعلومات التي يستقبلها عن طريق حواسه، كاتخاذ قرار التصويت في الانتخابات أو حول مختلف القضايا السياسية؛ فالاتصال الذاتي سمة عامةبين جميع البشر وأساس تفاعلهم مع الآخرين ومع الظروف المادية 5888 والطبيعية والاجتماعية والسياسية من حولهم، وفي سياق هذا التفاعل يتولد المعنى والتفسير وتتم الاستجابة من خلالالعملية الإدراكية.

وفي إطار الاتصال الذاتي فإن رد فعل الفرد تجاه أي رسالة سياسية يستقبلها عبر مستويات الاتصال الأخرى يتوقف على مدى تأثره بالمخزون الإدراكي عن الأشخاص والرموز والأحداث من حوله (عبد الحميد، 2002م، ص32)، فالتجارب السابقة والأهداف الحالية تلعب دوراً حاسماً في استقبال وترجمة المعرفة الجديدة، وهذا ما يفسر عملية الانتقاء والاختيار التي يقوم بها الأفراد تجاه هذه الأحداث والمواقف، بحسب خبرتهم السابقة وأهدافهم الخاصة (الطويرقي، 1997م، ص103).

2. **الاتصال الشخصي Interpersonal Communication:**

وهي العملية الاتصالية التي يتبادل خلالها شخصان أو أكثر رسائل شفهية وجسدية، تساهم في استحداث وبناء علاقات فيما بينهما (الطويرقي، 1997م، ص119).

ويتيح هذا النوع من الاتصال إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل، وبالتالي تكون فرصة تأثير المرسل أو القائم بالاتصال أكبر من خلال تعرفه المباشر على درجة تأثير الرسالة، وقدرته على تعديلها وتوجيهه التصبح أكثر فاعلية وإقناعاً.

**ويمكن التمييز بين نوعين من الاتصال الشخصي:**

الاتصال الشخصي المباشر الرسمي: الذي يتم من خلال الدوائر الرسميةالمسؤولة، وهو عادة ما يكون مقصوداً وموجهاً، والغرض منه إقناع المتلقي بالفكرة المعروضة.

الاتصال الشخصي الطبيعي: الذي يتم بين الأ فراد العاديين في حياتهم اليومية، ويشمل: التعاملات بين الأصدقاء والزملاء في العمل، وبالتالي فأطروحات الأفراد في هذا الاتصال نتاج طبيعي لرؤيتهم للقضايا والموضوعات في المجتمع، وهو أكثر تأثيراً من الأول بحكم تلقائيته (بالحاج،2003، ص71).

والاتصال الشخصي يعد مصدراً مهماً من مصادر المعلومات، وله دور كبير في زيادة حجم تأثير وسائل الإعلام على الناس، وبخاصة أن هذه الوسائل قد لا تؤثر في الجمهور مباشرة، بل تؤثر في الأفراد المؤثرين في الجمهور، وهؤلاء ينقلون تأثير وسائل الإعلام للجمهور عن طريقالاتصال الشخصي (حبيب، وآخرون، 2001، ص70)، كما أن الاتصال الشخصي بما يحمله من علاقة خاصة يمكن استثماره في مجالات عدة لتحقيق الأهداف، فمثلاً رغم استخدام المرشحين للانتخابات الأمريكية وسائل الإعلام، إلا أنهم لتدعيم حملتهم يقومون بزيارات شخصية إلى المجمعات السكنية، وأحياناً يقومون بزيارة

الناس في منازلهم ويتحدثون معهم. وكثيراً ما يلجأالناس إلى الاتصال المباشر بدلاً من الاتصال الرسمي، حيث يزورون الفعاليات السياسية والإدارية لإنهاء حوائجهم (حبيب، وآخرون، 2001م، ص69)، وأن الاتصال يحدث وجهاً لوجه، ومجال الإقناع فيه أكبر، وعندما يضاف تأثير المرسل إلى تأثير الرسالة، يزيد الأثر العام للاتصال. ويكون الاتصال الشخصي أكثر تركيزاً وتواصلاً في إطار المجموعات المتجانسة، كمجموعة السياسيين، الذين يتحدثون مع بعضهم البعض أكثر من تحدثهم مع غيرهم؛ فالقوانين التي تحكم تفاعل الاتصال الشخصي داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى غالباً ما تكون صريحة وواضحة.

أما خارج إطار التفاعل المؤسسي الرسمي، فإن هذه القوانين ربما تفقد بعض سلطتها، كما أن الاتصال الشخصي يحدث من خلال ما يسمى بالجماعة الأولية، وهي الجماعة الأكثر استمراراً وتماسكاً في كثير من الجماعات غير الرسمية، وتقوم في أساسها على المودة والتقارب والتوحد، ويتميز هذا النوع من الاتصال بأنه واضح وشخصي ومباشر، ومن أمثلة هذه الجماعات: الأسرة، والمجتمع المحلي الريفي أو البدوي، ومجتمع الجيرة (جبارة، 2001، ص36).

وتتميز العلاقات في الاتصال الشخصي بأنها تقوم على جوانب عديدة، سواء كانت سياسيةأو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، ولابد لأي علاقة بين طرفين من أن تتأسس على جانب محددمن هذه الجوانب، وتختلف العلاقة بحسب طبيعة انتماء الفرد والأدوار المتوقعة منه في المجتمع؛ فانتماء الشخص إلى نظام سياسي معين أو حزب أو جماعة، والدور السلوكي له في المجتمع، يحكمان نوعية علاقة الأفراد الآخرين به.

### 3. الاتصال الجمعي Group Communication:

يحتل هذا النوع من الاتصال مكاناً وسطاً بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري .

ويتميز الاتصال الجمعي بالتفاعل بين أعضائه، ووحدة الاهتمام والمصلحة وارتفاع مستوى الوعي بين أفراده، وذلك مثل لقاءات المرشحين السياسيين مع الدوائر الانتخابية، حيث يظهر التأثير بطريقة مباشرة وهو ما يميز السلوك الجمعي (ميرل، وآخرون، 1989، ص31).

وكل مستمع هنا يعدجزءاً من مجموعة المستقبلين والمتلقين، ويكفي أن يقوم فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفرادبالخطوات الأولية لإرسال الرسالة، كخطب أدولف هتلر التي كان يلقيها أمام حشد كبير في استادنورمبرج (أبو إصبع، 1999، ص14).

ويمتلك هذا النوع من الاتصال بعض خصائص الاتصال المواجهي بقلة عدد المتلقين للرسالة، فقد يكون شخصاً واحداً، وتكون الرسالة ذات طابع خاص، والمشاركون فيها عادة ذوو ثقافة مشتركة ومرتبطون باتصال شخصي، وهذا الاتصال قد لا يكون محكم البناء.

كما أن للاتصال الجمعي بعض خصائص الاتصال الجماهيري، من حيث عدم تجانس أفراد الجمهور وإمكانية الاتصال بينهما عن بعد، إضافة إلى أن بإمكانهم استقبال نفس الرسالة في أماكن متعددة، وقد يكون المتصل شخصاً عادياً أو عاملاً في مؤسسة أو مسؤولاً سياسياً، إلا أنه يستخدم قنوات اتصالية قد تكون مكلفة مادياً، مثل: الهاتف أو الأفلام من خلال الدوائر التليفزيونية المغلقة، والإنترنيت، وغيرها (عبدالحميد، 2000، ص35).

### 4. الاتصال الجماهيري Mass Communication:

يقصد به الاتصال الذي يتم بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية، ويتميز بقدرته على توصيل الرسائل في آن واحد وبسرعة فائقة إلى جمهور عريض غير معروف لدى القائم بالاتصال من المتلقين المنتشرين متباييني الاتجاهات والمستويات، وهذا النوع من الاتصال هو اتصال خطي في اتجاه واحد، حيث ينعدم إحساس القائم بالاتصال برجع الصدى أو التغذية العكسية المباشرة، لذلك فإن رجع الصدى يعد عملية مؤجلة لا يمكن قياسها بشكل فوري (حبيب، وآخرون، 2001، ص79).

ومع التطورات التكنولوجية الحديثة أصبحت وسائل الإعلام أكثر ميلاً إلى نمط الاتصال التفاعلي **Interactive Communication**؛ حيث تزداد مشاركة الجمهور في عملية الاتصال، وأصبحت وسائل الإعلام الجديدة وسائل للاتصال التفاعلي، على النحو الذي نجده في مواقع الإنترنيت والبرامج التلفزيونية المعنية بتغطية الشؤون الجارية.

ويمثل هذا المستوى من مستويات الاتصال أهمية خاصة بالنسبة للاتصال السياسي؛ فقد أدت وسائل الإعلام دوراً بالغ الأهمية في تطور الأنشطة السياسية في العصر الحديث، وأصبحت هذه الوسائل هي الجهاز العصبي للدولة الحديثة، كما يقول كارل دويتش.

ويربط كثير من الباحثين بينتطور النشاط السياسي والنمو في وسائل الإعلام؛ ففي الولايات المتحدة أدى ظهور الراديو ومن بعده التليفزيون إلى تغيير جذري في شبكة الاتصالات السياسية اللازمة لعمل النظام الديموقراطي؛ فقد قوض الراديو والتليفزيون من قوة الآلة السياسية المحلية واستعمال الأتباع وعقد اللقاءات الجماهيرية.

وأصبح بمقدور السياسيين استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية في إدارة الحملات الانتخابية والوصول مباشرة إلى الجمهور المستهدف.

وتعد الأحاديث الأسبوعية للرئيس روزفل تعبر الراديو في الثلاثينات من القرن الماضي، علامة ذات دلالة على أهمية الاتصال الجماهيري في مجال الاتصال السياسي. وإذا أضفنا استخدام الشيوعيين والنازيين والفاشيين لهذه الوسائل الجماهيرية، بالإضافة إلى ما أحدثته وسائل الإعلام من تأثيرات في الرأي العام العالمي ضد السياسة الأمريكية في العراق حينما نشرت صور تعذيب السجناء في سجن أبو غريب العراقي، وكذلك تقييد حرية وسائل الإعلام في تغطية الحرب على العراق للإطاحة بنظام صدام حسين... فإننا نصل إلى حقيقة أن الاتصال الجماهيري يعد من أهم مستويات الاتصال السياسي، حيث ساهمت وسائل الاتصال الجماهيري بشكل كبير في نشر الأخبار والمعلومات والمعارف في جميع المجالات.

وبواسطة هذه الوسائل أصبح الجمهور على ارتباط بالأخبار والأحداث زمن وقوعها، فالجمهور يشاهد الحدث السياسي، وصور المعارك الحربية على الهواء مباشرة مثله مثل كبار رجال السياسة في العالم وكبار العسكريين المتابعين للعمليات العسكرية داخل غرف العمليات (عبدالحميد، 2000، ص35).

وقد ارتبط كثير من وسائل الاتصال الجماهيري بمختلف ألوان النشاط السياسي، فهي تعمل على نشر المعرفة السياسية، وتزويد المجتمع بالمعلومات السياسية عن مختلف الموضوعات، وتوعيته بواجباته في المشاركة السياسية، خصوصاً في أوقات الانتخابات، كما أنها تنقل وجهة نظرالسياسيين، وتمنح أفراد الجمهور فرصة التعبير عن آرائهم السياسية وغير السياسية، وتناقش القضايا والأحداث السياسية وتفسرها عبر وسائلها.

كما أن هذه الوسائل تمارس تأثيرها على المتلقين وإن اختلفت درجة التأثير باختلاف طبيعة الوسيلة و طبيعة الرسالة، وباختلاف نوع وحجم التعرض؛ وتكرس مفهوم الولاء للنظام السياسيوالاجتماعي (بدر، 1998، ص77).

ومهما تكن أهمية الاتصال الجماهيري، فإنه من الخطأ الاعتقاد بأنه بديل عن مستويات الاتصال الأخرى في المجتمع؛ ففاعلية النظام الاتصالي تقوم في النهاية على التكامل بين هذه المستويات جميعاً؛ فمستويات الاتصال المختلفة تؤدي وظائف متباينة بمستويات مختلفة من الكفاءة، الأمر الذي يفرض التكامل حتى يمكن تحقيق الفاعلية بالدرجة المطلوبة.

ولقد أسهمت التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصال في تحقيق هذا التكامل، فأصبحت وسائل الإعلام أكثر قرباً من نمط الاتصال التفاعلي Communication Interactive، فمع التطورات التكنولوجية ظهر مستوى غير مسبوق من الاتصال يجمع بين خصائص الاتصال الشخصي والجمعي والجماهيري. وقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في الاستخدام السياسي لهذه الوسائل الجديدة، التي غيرت كثيراً من القواعد المنظمة لأنشطة الاتصال السياسي فيالمجتمعات الحديثة . ومن الأمثلة التي أصبحت تقليدية: الدور الذي لعبته الأشرطة الصوتية في الوصول بأفكار الخميني إلى الرأي العام الإيراني من منفاه في باريس، وهي التي أدت إلى الإطاحة بنظام الشاه عام 1978م.

وفي الوقت الحالي أصبحت شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت وسيلة ذات أهمية خاصةللاتصال السياسي عبر الحدود، وكذلك أصبحت أجهزة الهاتف النقال وسيلة لنشر الأخبار بمعدلات ربما تفوق في سرعتها وسائل الإعلام.

**مستويات الاتصال السياسي من حيث اتجاه الرسالة:**

**الاتصال الصاعد** Upward Communication:

وفي هذا المستوى تتجه الرسائل الإعلامية من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى حسب طبيعة التنظيم السياسي في المجتمع. ويوفر هذا المستوى من الاتصال الكثير من المعلومات الضرورية وغير الضرورية للمستويات العليا في التنظيم الإداري والسياسي.

ويستخدم هذا المستوى الاتصالي في التعرف على ردود الأفعال تجاه القرارات السياسية والتعرف على اتجاهات الرأي العام.

ويرى البعض أن كفاءة هذا المستوى من الاتصال دليل حيوية وفاعلية النظام السياسي في المجتمع؛ ففي المجتمعات الديموقراطية يتطلب الأمر وجود قنوات اتصال صاعد فاعلة حتى يمكن متابعة آراءالناخبين واتجاهاتهم.

وتسهم مستويات الاتصال الشخصي والجمعي والجماهيري في هذا النوع من الاتصال؛ فالشكاوى، والتقارير من المستويات الأدنى إلى الأعلى في التنظيم السياسي، واللقاءات المفتوحة في المملكة بين القيادات السياسية والمواطنين، والندوات والمؤتمرات وخطب الجمعة، والمظاهرات السياسية... نماذج من الاتصال الصاعد اعتماداً على قنوات الاتصال الجمعي، ورسائل القراء، ومقالات الرأي، ودراسات تحليل محتوى الصحف ووسائل الإعلام، كما أن متابعة المسؤولين لماينشر في وسائل الإعلام نماذج من الاتصال الصاعد باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية.

**الاتصال الهابط** Downward Communication:

وهو اتصال من أعلى إلى أسفل كالاتصال من رؤساء الأنظمة السياسية إلى وزرائهم ومرؤوسيهم، أو من مستوى سياسي أعلى إلى مستوى سياسي أدنى (العبد، 2002، ص40).

ويعد هذا النوع من الاتصال الأكثر شيوعاً، ويتم من خلاله نقل القرارات الرسمية والتوجيهات والأخبار والمعلومات من صانعي السياسة الرئيس ين إلى مرؤوسيهم لتنفيذها وتعميمها على مختلف الجهات الأخرى الأدنى مستوى، عبر تسلسل هرمي من القيادة إلى القاعدة. ومـ نخلال هذا المستوى تقوم وسائل الاتصال بدور هام في خدمة السلطة السياسية؛ فهي الوسائل التي يتلقى بواسطتها أفراد الجمهور الأخبار والمعلومات والقرارات، كما أنها تساهم في دعم وتشكيل وتكوين الإدراك السياسي في المجتمع والتعريف بالقرارات والترويج للآراء والأفكار السياسية لدى الجمهور.

وهذا المستوى الاتصالي يعنى به كثير من الأنظمة الاتصالية السلطوية في العالم النامي علىوجه التحديد.

**الاتصال الأفقي** Horizontal Communication:

ويكون هذا النوع من الاتصال بين المستويات السياسية التي تقع في نفس المستوى؛ فالاتصال بين وزراء الحكومة هو اتصال أفقي، والاتصال الشخصي بين أفراد الجمهور هو اتصال أفقي كذلك.

ويهدف الاتصال الأفقي إلى التعاون والتنسيق وتبادل الأخبار والمعلومات والأفكار حول مختلف الموضوعات السياسية، وحل المشكلات، وتبادل وجهات النظر والخبرات بين مسؤولين من المستوى نفسه أو جماعات حزبية أو أفراد.

وغالباً ما يكون الاتصال الأفقي شفوياً وبطريقة مباشرة وبدون أية تعقيدات نظامية، ويتم عادة من خلال اللقاءات وتبادل الزيارات والاجتماعات واللجان والسلوكيات المختلفة (عليان، وآخرون، 1999، ص101).

**مستويات الاتصال حسب رسمية القنوات قنوات الاتصال الرسمية:**

يتم الاتصال الرسمي عادة في إطار تنظيم معين، ويسير وفق أساليب وإجراءات وقواعد رسمية محددة وموثقة ورسمية، وتسير عادة المعلومات على مستوى الاتصال الرسمي بما يتماشى والتنظيم الرسمي للسلطات والاختصاصات والوظائف العامة للنظام السياسي، كما يمكن أن يسير الاتصال الرسمي من أعلى إلى أسفل، أو من أسفل إلى أعلى، أو بشكل أفقي.

وأن يتم سريان المعلومات السياسية عبر الوسائل والأدوات والأساليب المعترف بها رسمياً؛ حيث تسعى مختلف النظم السياسية إلى تدعيم شرعيتها قانونياً وسياسياً، من خلال الاعتماد على عدة مصادر، يأتي في مقدمتها: وسائل الاتصال السياسي التي تعد على علاقة وثيقة بأغلب أنواع الحكومات، وتعمل في ظلها، وإن اختلفت درجة هذه العلاقة من نظام لآخر، كما أن هذه الوسائل سواء الحكومي منها أو غير الحكومي تعمل وفق السياسات العامة للسلطة السياسية؛ فهي في الواقع تدعم فلسفة النظام السياسي، وتعكس أفكاره وسياساته، وتسعى لتحسين صورة القائمين على السلطة السياسية، ولكي تؤثر هذه الوسائل لابد أن يكون هذا التأثير متماشياً مع سياسة النظام (ميرل، 1989، ص229).

وإذا كانت المؤسسات الاتصالية في المجتمعات الغربية ترى بأنها مؤسسات مستقلة ولا تقع في دائرة النفوذ، فإن المؤسسات الاتصالية في العالم الثالث تابعة وليست متبوعة للمؤسسات الرسمية وتخضع للرقابة من قبل السلطة.

**قنوات الاتصال غير الرسمية:**

الاتصال غير الرسمي لا يخضع لقواعد وإجراءات وقوانين سياسية مثبتة ورسمية كما هو الحال في الاتصال الرسمي، ويتم غالباً عبر قنوات خارجة عن القنوات الرسمية ومن خلال مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة، متخطياً بذلك خطوط السلطة السياسية.

وهذ ا الاتصال غير الرسمي قد يكون عبر جماعات داخل تنظيم معين، وقد يتعداه إلى جماعات خارج التنظيم من خلال الاتصالات الشخصية واللقاءات والمناسبات والرحلات والاجتماعات غير الرسمية.

والجماعة غير الرسمية هي التي لا تعتمد في تكوينها على أية قرارات أو قواعد أوحتى قوانين وعقود ذات تحديد رسمي، ولكنها تقوم تلقائياً إذا دعت بعض الظروف إلى قيامها، وقد ينتسب إليها بعض الأفراد، وينساقون وراء قيادة غير رسمية وغير ملزمة، وسرعان ما تنفض هذه الجماعة بعد تحقيق أهدافها أودخول عوامل خارجية قاهرة تفرق بين أفرادها (جبارة، 2001، ص36).

بالإضافة إلى صانعي السياسة الرسمية قد يشارك آخرون في العملية السياسية، مثل: جماعات المصلحة أو ما يسمى بجماعات الضغط، وهي تعبر عن جماعة من الأشخاص تربط بينهم مصالح مشتركة، قد تكون مختلفة أو متجانسة، وهذه الجماعات لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها، بل كل ما تستهدفه هو التعبير عن المطالب، وصنع بدائل للممارسة السياسية، والتأثير في قرارات السلطة وسياساتها، وتوجيهها بما ينسجم مع مصالحها.

وتتنوع الجماعات الضاغطة في اهتماماتها فقد تكون جماعة عامة يمثل أفرادها قطاعاً جماهيرياً عاماً في المجتمع، وقدتكون جماعة خاصة يمثل أفرادها مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم مصالح شخصية خاصة، كما أنها قد تكون جماعة اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية تتحدد أهدافها في الدفاع عن مصالح سياسية معينة كالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة، ونشاطات الجماعات الضاغطة غالباً ما تكون سرية وتعتمد على الاتصالات الشخصية في إطار ما يسمى بـ (اللوبي).

وتبرز أهمية هذه الجماعات في الانتخابات السياسية بالقدر الذي يجعلها قادرة أحيانا على إنجاح أو إفشال بعض الأشخاص في سعيهم للوصول إلى السلطة.

فالجماعات الضاغطة تمثل أحد مستويات التفاعل وربما الصراع التي تؤثر على الحياة السياسية وتمارس أدواراً هامة في صنع السياسة، وبخاصة في الدول الديموقراطية الأكثر حرية وانفتاحاً مثل

الولايات المتحدة تحديداً، والمجتمعات الأوربية الغربية بصفة عامة، كما أن التنظيم السياسي للسلطةقد يساعد على قوة أو ضعف أدوار الجماعة الضاغطة، فيقل دورها عند استخدام نظام السلطةالمركزية الواحدة، ويقوى في السلطة اللامركزية.

ومن أشكال المستويات الاتصالية غير الرسمية: الأحزاب السياسية، وهي الجماعات المنظمةمن الأ شخاص والمتحدة فيما بينها حول أيديولوجية أو عقيدة واضحة وتسعى إلى الوصول للسلطةوالسيطرة عليها (عساف، وآخرون، 1994، ص286).

وتعمل الأحزاب السياسية على ترشيح القيادات السياسية ودعمها للوصول إلى السلطة وتحقيق المصالح الحزبية، كما يقوم كل حزب سياسي بتجميع المصالح والمطالب وتصعيدها للسلطة، ويسعى كذلك إلى نقل سياسات السلطة للناس، حيث تمارس الأحزاب السياسية دور الطرف الثالث الذي يقود العملية السياسية ويكون غالباً نتاج إفرازات حزبية.

إن الاتصال السياسي عملية معقدة تتعدد مستوياتها، مع ملاحظة أن كل مستوى من مستويات الاتصال السياسي يمارس تأثيرات كمية ونوعية مختلفة عن الآخر، بحكم القدرات المتاحة لكل مستوى وتعدد الرسائل داخل هذه المستويات وحجم المشاركين في الأنشطة السياسية... إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أن المستويات الأولى من الاتصال السياسي لها تأثيراتها ليس فقط في الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وإنما أيضاً لها تأثيراتها في المحتوى السياسي لوسائل الإعلام ذاتها؛ فالأبعادالتي تنطوي عليها الأنشطة السياسية تفرض ضرورة استخدام كافة مستويات الاتصال واتجاهاتها المختلفة في نشر المعرفة السياسية أو القرارات أو التنشئة السياسية المستمرة.

وثمة حقيقة أخرى وهي أن التأثيرات الناتجة عن مستويات الاتصال تخضع للظروف السياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع؛ فالاتصال الشخصي في المجال السياسي يختلف تأثيره من نظام إلى آخر ومنثقافة إلى أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للاتصال الجمعي أو الاتصال الجماهيري.

وإلى جانب هذه الأشكال الاتصالية، تبرز الشائعات كأحد أهم وأخطر الأشكال الاتصالية غير الرسمية؛ حيث تعد الشائعات من أسلحة الحرب النفسية، وأداة من أدوات الدعاية، وظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية المؤثرة في استقرار المجتمعات؛ إذ تمتد آثارها السلبية لتشمل كافة جوانب الحياة

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من جوانب الحياة المختلفة، كما تؤدي إلى تدني مستوى رفاهية المجتمع ككل.

والشائعات لا تتميز بالموضوعية والصدق والأمانة، وهي أقدر على الغوص في أعماق الجماهير عندما يفتقر الجمهور إلى الوسيلة التي تمده بالحقيقة (العبد، 2003، ص75).

وقد ازداد خطر الشائعات في عصرنا الحاضر، نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي، ووفرة المعلومات وتطور سبل معالجتها، وسرعة نقل الرسائل عبر القنوات المتعددة، مما يوفر مناخاً صالحاً لصناعة ونشر الشائعات، وبخاصة أنه باستخدام التكنولوجيا يمكن خداع الحواس، وصناعة معلومات وأخبار مهمة تدعم مضمون الشائعة، إضافة إلى أن عصر المعلوماتية له أثره في قابلية التصديق والاقتناع بكل شيء، بفضل برامج الخيال العلمي والبرامج الأخرى التي ساعدت على قبول أي شيء فيه بوصفه جزءاً من الحقيقة.

والشائعات تنتقل عبر الاتصال الشخصي لتصل إلى وسائل الإعلام التي تقوم بترويجها ونشرها على نطاق أوسع خصوصاً إذا لم يتمتع الرأي العام بعقلية نقدية وذاكرة قوية وتوازن نفسي، فإنه يصبح أكثر قابلية للتأثر بالشائعات؛ حيث يعد استخدام وسائل الاتصال لبث الشائعات من خلال الأخبار الكاذبة أو المبالغ فيها منعطفاً خطيراً يضعف تماسك بنية المجتمع، ويزعزع الثقة والأمن والاستقرار، ويعيق التنمية والتقدم، وينال منالروح المعنوية، في حالة إذا لم يكن لدى أفراده حصانة رصينة من العقيدة والثقافة والفكر والقيم والأعراف والتجارب الذاتية (الصياد، 2003، ص50).

والشائعة لا تخاطب في العادة عقولاً واعية لديها ملكة ناقدة وفاحصة، وتملك الاستعداد الذاتي للتعامل معها بموضوعية، بقدر ما تتجه نحو العواطف والمشاعر، كما أنها تستغل الظروف وبعض الظواهر والثغرات التي تنفذ من خلالها، ويساعدها على ذلك وجود الجو الناقل لها؛ فالمناخ المتوتر والبيئة غير المشبعة، والمجتمعات المغلقة، ونقص العلم والمعرفة، وغياب وسائل الاتصال الجيدة والمتطورة، بالإضافة إلى الإخراج المنطقي لتفاصيل الشائعة، والتكرار الذي يؤدي إلى ترتيب الأفكار في الذهن وترسيخها... كل ذلك يعد مناخاً مناسباً لسرعة انتشار الشائعة وقدرتها على التأثير، كما أن استخدام وسائل متعددة في نقل الأخبار المتعلقة بالشائعة المصطنعة والكاذبة قد يؤدي أيضاً إلى سرعة انتشار الشائعة.

وتشير الدراسات إلى أن الأفراد أكثر ميلاً لتقبل الشائعات التي تتفق مع معلوماتهم ومعتقداتهم وقيمهم حتى إن كانت خاطئة، هذا إضافة إلى أن الأشخاص المقربين من مصادر المعلومات الذين يمتلكون القدرة في الحصول عليها، هم أكثر قدرة على ترويج الشائعة بسرعة وكفاءة عالية (هاشم، 2003م، ص ص 64-66).

**الاتصال السياسي المختص بين السودان ومصر:**

نظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السامى البريطانى:

- إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.
- توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925 وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق.
- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.
- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.[8]

**إتفاقية 1959م:**

وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

الخلاف على بنود الاتفاقية:

في مايو2009 ، عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في كينشاسا، الكونغو الديموقراطية لبحث الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل، ورفضت مصر التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل.[9]

وفي يوليو2009 ، عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول حوض النيل بالإسكندرية، مصر، وفي بداية الجلسات صدر تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاقية، ثم أعطيت مهلة 6 أشهر للدولتين. وقد حذر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السفير حسام زكي من خطورة الاندفاع وراء ادعاءات زائفة لا أساس لها من الصحة تروجها أيد خفية في بعض دول المنبع تدعى زورا معارضة مصر لجهود ومشرعات التنمية بهذه الدول، مشيرا إلى أن مصر كانت وستظل الداعم الرئيسي والشقيقة الكبرى لدول حوض النيل.

وأكد زكي أن ما تطالب به مصر هو الالتزام بمبدأ التشاور والإخطار المسبق في حالة إقامة أية منشآت مائية بغية ضمان عدم الإضرار بمصالحها القومية وهو ما ينص عليه القانون الدولي من حيث التزام دول المنبع بعدم إحداث ضرر لدول المصب، وأن يتم ذلك بالتشاور والإخطار المسبق.

وقال في تصريحات صحفية أمس : إن مصر لا تمانع في إقامة أية مشروعات تنموية في دول أعالي النيل بما لا يؤثر أو يضر بحقوقها القانونية والتزاماتها المالية، موضحا أن المشكلة لا تتعلق بندرة المياه حيث هناك وفرة في مصادر المياه لدى دول المنبع إنما تكمن المشكلة في أسلوب الإدارة وتحقيق الاستغلال الأمثل وهو ما تسعى مصر لتحقيقه في إطار مبادرة دول حوض النيل.

ورحب زكى بالبيان الصادر عن المنظمات والمؤسسات والدول المانحة لمبادرة حوض النيل والذي عممه البنك الدولي مؤخرا على دول الحوض، محذرا في الوقت ذاته من تداعيات قيام دول المنبع بالتوقيع منفردة على اتفاق إطاري للتعاون بين دول حوض النيل بدون انضمام دولتي المصب مصر والسودان .

في 1مارس2011 ، وقعت بوروندي على اتفاقية تقاسم مياه النيل، وهو ما يعني تجريد مصر من العديد من امتيازاتها في مياه النهر وأبرزها حق الفيتو في منع إقامة أي مشروع على النهر خارج أراضيها .

وأعلن دانيال ميبوما المتحدث الإقليمي باسم مبادرة حوض النيل في عنتيبي أنه بعد توقيع بوروندي بات من الممكن أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. وأضاف ميبويا أنه وبموجب القانون الدولي الساري، كان لا بد من أن توقع ست من الدول الأطراف على الاتفاقية قبل أن يجري إقرارها في برلماناتها. ومن المتوقع أن تتم المصادقة عليها في جميع البرلمانات الستة.

## المبحث الثاني

## وظـائف الاتصال السياسـي

### وظائف الاتصال السياسي:

واجهت محاولات رصد الوظائف التي يقوم بها الاتصال السياسي في المجتمع عدداً من الصعوبات، لعل أبرزها:

1. التداخل الشديد بين الوظائف السياسية والوظائف الأخرى التي تقوم بها وسائل الاتصال بوجه عام؛ فالنظام السياسي وأنشطته وقيمه السائدة ترتبط بكثير من العوامل غير السياسية، وكذلك التفاعلات بين النظام السياسي والجمهور العام.
2. صعوبة تحديد مفهوم الوظائف؛ حيث يرى البعض أن الوظائف أكثر ارتباطاً بالجمهور وتوقعاته واستخداماته للنظام الاتصالي القائم في المجتمع، في حين يرى البعض الآخر أن الوظائف مرادفة للأدوار التي يقوم بها النظام الاتصاليفي المجتمع، فيما يرى آخرون أن الوظائف تنشأ في منطقة وسطى بين استخدامات الجمهور للنظام الاتصالي وبين الأدوار التي يسعى النظام الاتصالي في المجتمع إلى القيام بها. وبناء على ذلك تعددت رؤى الباحثين بشأن وظائف الاتصال السياسي في المجتمع.

ويعرض الباحث لأبرز الاتجاهات التقليدية والحديثة في تحديد وظائف الاتصال السياسي، فمن الملاحظ أن بحوث الاتصال الجماهيري الأولى قد أولت وظائف الاتصال بصفة عامة اهتمامها، دون تصنيف هذه الوظائف على أساس سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. أما البحوث الحديثة فقد أفادت من التراكمات والنظريات العلمية في تحديد وظائف الاتصال.

### المضمون السياسي لوظائف الاتصال التقليدية:

يعد هارولد لازويل من أوائل من اهتموا بتحديد الوظائف التي يقوم بها الاتصال بوجه عام في المجتمع (& Robert K, 1977, p84,99)، وقد حدد ثلاث وظائف أساسية هي:

1. المراقبة، وتعني تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري، وقادراً على التكيف مع الظروف والمستجدات . وتوفر هذه المراقبة

المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومنها القرارات السياسية، حيث تقوم وسائل الاتصال بدور سياسي في المجتمع من خلال وضع الكثير من برامج العمل السياسي، وتحديد المطالب السياسية للمجتمع.

2. الترابط، يرى لازويل أن وظيفة الاتصال هي تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساس وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايابما يساعد على توجيه السلوك؛ فللاتصال من وجهة نظره دور في إيجاد الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديموقراطية من أداء مهامها، كما أن القائمين على العملية الاتصالية معنيون بتحقيق هذا الترابط.

3. نقل الميراث الاجتماعي، حيث يشير لازويل إلى أن الاتصال في عصر وسائل الإعلام يحافظ على الأطر المرجعية العامة للمجتمع، ويعمل على نقل القيم الاجتماعية والمعارف من جيل إلى جيل؛ فمن خلال وسائل الاتصال، التي تساهم في التنشئة الاجتماعية أو نقل الميراث الاجتماعي، يمكن توحيد المجتمع عن طريق بناء قاعدة أوسع من القيم والعادات والتقاليد، والخبرات والمعارف الجماعية، كما يرى أنه قد يحدث لهذه الوظائف ما يسمى بالاختلال الوظيفي، نتيجة لعدم القدرة على إرسال أو استقبال المعلومات ومعالجتها عبر وسائل الإعلام، مما قد يلحق الضرر بالمجتمع.

وجاء ميرتون ولازرسفيلد (Robert K, 1977, p554-578) ليضيفا ثلاث وظائف أخرى للاتصال، تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع وهي:

1. التشاور، حيث يريان أن كل مجتمع بحاجة ماسة إلى وجود قنوات اتصال من أجل التشاور وتبادل المعارف والآراء حول مختلف الأحداث والقضايا المتعلقة بالأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

2. وأن وسائل الإعلام مناطة بهذه المهمة، وتعمل على تسليط الضوء على الموضوعات والقضاياالهامة في المجتمع وتمنحها الشرعية.

3. فرض المعايير الاجتماعية، يشير ميرتون ولازرسفيلد إلى أن سلوكيات الأفراد المنحرفة عندما تظهر إلى المجتمع فإنها تؤدي إلى التوتر والاضطراب اللذين يقودان إلى التغيير؛ لهذا فإن وسائل الإعلام تعمل على تأكيد وفرض القيم والمعايير الاجتماعية العامة، وكشف الانحرافات ومكافحتها؛ من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمع.

4. تخفيف الإحساس بالاختلال الوظيفي، فعندما تبالغ وسائل الإعلام في بث المعلومات إلى الجمهور لدرجة الإغراق، فإن ذلك يؤدي إلى إحساس الجمهور باللامبالاة والتخدير أو تخفيف الشعور بالاختلال الوظيفي، كما أسمياه؛ فالجمهور يقضي وقتاً طويلاً في التعرض لوسائل الإعلام وما تطرحه من قضايا وموضوعات إلى أن يصل مرحلة الشعور بالعجز إزاءها.

كما أضاف جوزيف ديفيتو (S. Tan, 1985, p70)، وظائف أخرى للاتصال كالتعزيز والمساندة والتعليم، حيث يشير إلى أن الوسيلة تستطيع أن تفرض وجودها على الجمهور كلما كانت قادرة على إبراز القيم والاتجاهات المجتمعية وتعزيزها؛ فالجمهور يحرص على انتقاء الرسائل التي تمارس أدوراً في حياته وتساند أفكاره واتجاهاته.

والوسيلة أيضاً، بحسب رأي ديفيتو، تقوم بدور تعليمي وتربوي متكامل في المجتمع، مثل المؤسسات التعليمية الأخرى.

وقد عبر باحثون آخرون عن وظائف الاتصال بصيغ مختلفة أخرى يمكن أخذها في الاعتبار إضافة إلى الوظائف السابقة، مما يعكس اختلاف طبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تعمل من خلالها وسائل الاتصال، وبالتالي تعدد الخلفيات الفكرية لهؤلاء الباحثين، إلى جانب اختلاف طبيعة الموضوعات البحثية التي يتم تناول وظائف الاتصال من خلالها.

ومن أهم هذه الوظائف: وظيفة الاتصال السياسي، حيث لا يمكن تصور السياسة بدون الاتصال الذي يعد من أهم وظائف النظام السياسي، ولا توجد سياسة خالية من الاتصال بين الحكام والمحكومين والعكس.

وقد شبه ألموند Almondالوظيفة الاتصالية في النظام السياسي بالدورة الدموية؛ فالاتصال يشبه الدم في قيامه بوظائفه، والاهتمام لا ينصرف إلى الدم، أي لا ينصب على الاتصال في حد ذاته، ولكن يتجه نحو ما يحمله الدم ويتضمنه من تغذية لكل النظام (محمود، 2002، ص204).

**الوظائف السياسية للاتصال:**

**أولاً: الوظيفة الإخبارية:**

تعد الوظيفة الإخبارية من أكثر الوظائف السياسية تأثيراً في المجتمع والنظام السياسي على حد سواء، فهي الوظيفة الأولى التي من أجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيري باستخدام النشروالبث على نطاق واسع، حتى وصلت إلى عصر الثورات المتتالية في عالم الاتصال؛ فهي تشبع في الإنسان حاجته الفطرية في معرفة ما يحدث حوله من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية... إلخ، وتهدف إلى نشر الأخبار والمعلومات السياسية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى البيانات والمؤتمرات والصور والوثائق والرسائل والتحليلات، من أجل فهم الظروف المجتمعية والقومية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة.

والأخبار تعد متحدثاً رسمياً باسم الحكومة في أي دولة من الدول، وناقلاً للمعلومات السياسية، وما يتصل بالسياسيات العامة للدولة والمصالح القومية العليا؛ فهي إلى جانب وظيفتها في إعلام الجمهور عن سياسات الدولة، واعطاء قراراتها الشرعية، تهدف إلى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها (جرابر، وآخرون، 2004، ص123).

وتؤدي وظيفة الإخبار دوراً سياسياً مهماً في تكوين الرأي العام المستنير وتطويره، عن طريق الإمداد بالمعرفة العامة، وتنمية المجتمعات من خلال الأخبار الصادقة، والمعلومات الدقيقة الكاملة، والآراء الجديدة الهادفة.

ويشير بعض الباحثين إلى أن هناك نمطي استخدام مختلفين لهذه الوظيفة الإخبارية المعرفية بالنسبة للأفراد: الأول له علاقة بملاحقة الأحداث الجارية التي تقع، ومعرفة ما تقوم به الحكومة، وفهم ما يحدث في العالم، بالإضافة إلى معرفة ما يقوم به القادة.

والثاني يتعلق باستخدام وسائل الاتصال السياسي للمعرفة العامة، وزيادة الخبرات والمعلومات الشخصية (درويش، 2006، ص128).

وبسبب تعود الفرد في المجتمع الحديث على التعرض لكم هائل من الأخبار والمعلومات، أصبحت وسائل الاتصال ذات أهمية كبيرة في تحقيق هذه الوظيفة المتطورة والمتزايدة لديه.

وكثير من الحكومات تستغل حاجة شعوبها إلى الأخبار والمعلومات الجديدة، فتنتقي من بينهاما يتفق مع سياساتها وأهدافها، وتقدم المعالجة الإخبارية في نفس الإطار الذي يخدم تلك السياسة ويحقق هذه الأهداف.

وهو ما ينأى بالإعلام عن دائرة التأثير الطبيعي التلقائي إلى دائرة التأثير المقصود التي تتميز به الدعاية والإعلان (عجوة، 2004، ص12).

وتقوم هذه الوظيفة بخدمة السياسيين من خلال التركيز على أخبارهم ونشاطاتهم، كما أن تراكم الأخبار والمعلومات حول إحدى الشخصيات السياسية العامة أو المنظمات الرسمية أوالشعبية يساهم في تكوين الصورة الذهنية عنها لدى الجماهير.

إلا أن للأخبار جوانب سلبية، مثلما قد يحدث من توتر للجماهير – لا تحذيرها – في حالة الإعلان عن حرب أو أحداث عنف، مما يؤدي إلى سلوكيات غير متوقعه، وقد حدث ذلك فعلاًعندما تدفقت الجماهير الفرنسية ذعراً إلى الشوارع إثر خبر عن الغزو الألماني مما تسبب في عرقلتها لتحركات قواتها المسلحة.

كما واكب أحداثَ 11 سبتمبر لعام 2001م، في الولايات المتحدة تأثير سلبي على الصحة النفسية لأفراد المجتمع الأمريكي على وجه الخصوص، وإشعال حدة الشعوربالهلع والخوف (المسلمي، 2002، ص117).

ومن جانب آخر فإن زيادة جرعة الأخبار والمعلومات التي تقدمها وسائل الاتصال عن السياسيين أو الدول أو لخدمة قضايا معينة، قد تتجاوز طاقة الجمهور وتؤدي إلى ردة فعل عكسية، أو إلى استنفاد مجهود الناس بدون أن يلتفتوا أو يستجيبوا بشكل فعال، وبالتالي تصبح معرفتهم مجرد معرفة سلبية لا تؤدي إلى عمل إيجابي، وهو ما يسمى با للامبالاة السياسية وعدم القدرة على التفاعل مع المعلومة، إضافة إلى أن التعرض الكثيف للأخبار غير الطبيعية وغير العادية ربما يوقع بعض أفراد الجمهور في حالة من الحيرة، حيث لا يعرفون ما الطبيعي أو العادي أو غير العادي في المجتمع (درويش، 2006، ص119).

**ثانياً: التنشئة السياسية:**

هي عملية تنموية يتم من خلالها اكتساب المعرفة وتكوين المواقف والقيم وتشكيل الثقافة السياسية والمحافظة عليها أو تغييرها، بواسطة وسائل الاتصال السياسي (أبو عامود، 1988، ص18).

وهذه العملية مستمرة عبر مراحل حياة الإنسان، منذ الطفولة حتى الشيخوخة، ومن خلالها يعيال فرد خصائص المجتمع والاتجاهات والأفكار السياسية السائدة على المستوى الداخلي والخارجي، كما أنها تؤدي إلى نوع من التكيف الضروري مع النظام السياسي.

قد بدأ الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، منذ أن لوحظ أن التعرض للتليفزيون يبدأ مبكراً لدى الطفل، ويشغل حيزاً كبيراً من الوقت الذي يقضيه في المدرسة، وبالتالي لابد أن يكون مصدراً مؤثراً في المعرفة السياسية لدى النشء (E. Mc Combs & Other, 1996, p36).

وقد أشارت الدراسات والأبحاث الحديثة إلى أهمية دور هذه الوسائل في التنشئة السياسية، وبخاصة أن أغلب المعلومات التي يحصل عليها الشباب عن عالمهم السياسي يأتيهم بشكل مباشر أوغير مباشر عن طريق وسائل الاتصال؛ فعندما تتعرض الأسرة والمعلمون والأصدقاء، لهذه الوسائل فإنهم ينقلون التأثير إلى النشء؛ فهي تقدم للشباب حقائق محددة أو قيماً عامة، وترشدهم إلى أي العناصر ذات القوة والسيطرة في المجتمع، كما أن وسائل الاتصال تزود النشء بنماذج سلوكية، ويستخدمون هذه المعلومات لتكوين آرائهم نظراً لحاجتهم إلى مواقف وسلوكيات جاهزة للاقتداء بها، وأثبتت الدراسات أن معظم التوجهات الجديدة والآراء التي يحصل عليها البالغون خلال حياتهم قد تكون بناء على معلومات حصلوا عليها من وسائل الاتصال (Doris,1997, p11).

ومع أن أفراد المجتمع قد لا يتبنون نفس الآراء التي تطرحها هذه الوسائل، ولكنها تقدم لهم الوصفات التي يستخدمونها لتطوير مواقفهم واتجاهاتهم للمحافظة على التوازن مع العالم المتغير من حولهم.

وتشير التراكمات العلمية المتخصصة إلى أن هناك جهات غير رسمية لها دور أساس في عمليةالتنشئة السياسية هما الوالدان ووسائل الاتصال، وتشير أخرى إلى أن التعليم السياسي في الطفولة يأتي من خلال الوالدين والمدرسة، أما الوسائل الإعلامية فتعنى بتنشئة البالغين (العويني، 1988، ص252).

وقد ساعد التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال على إحداث تغييرات عميقة في التنشئة السياسية، مما أضعف من تأثيرات عمليات الاتصال الشخصي، في الوقت الذي تضاعفت فيه قدرة وسائل الإعلام على تشكيل القيم والاتجاهات، وبخاصة على المدى البعيد.

ورغم أن هذه الوسائل ذات قوة وسلطة سياسية كبيرة؛ لأن تأثيرها على التنشئة السياسية وجوانب المعرفة والوعي السياسي ليست متساوية لدى أفراد المجتمع؛ فهي تؤثر على الأفراد بطرق مختلفة حسب نمط الحياةأو الحادثة أو القضية؛ كذلك فإن العوامل النفسية والديموجرافية تؤثر على الإدراك والفهم والسلوك؛ لذا فإن القيم السياسية والسلوك السياسي ليس بالضرورة أن يكون ثابتاً، فقد يختلف من مجتمع لآخر طبقا لنوع الثقافة السائدة، كما تختلف الخبرة السياسية المتاحة للأفراد.

ولابد من الإشارة إلى أن أسلوب تقديم المعلومات السياسية والأخبار واتجاهاتها عبر وسائل الإعلام يؤثربطبيعة الحال على التنشئة والمشاركة السياسية (Doris, 1997, p219).

وتقوم و سائل الاتصال السياسي بدور مهم في التنشئة السياسية للأفراد، من خلال تقديمها للمعلومات عن العالم السياسي والحقائق النوعية أو القيم السياسية العامة، كما يمكن أن تساعد أفراد الجمهور في التعرف على العناصر التي تنتج القوة والنجاح والسيطرة في المجتمع، وتمدهم كذلك بنموذج السلوك، وتدفعهم للاهتمام بالشؤون السياسية وهذا إضافة إلى أن وسائل الإعلام تؤثر بشدة في تشكيل المعتقدات السياسية للأفراد.

هذا بالإضافة إلى أن من العوامل التي تؤثر على فعالية وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية: تفاعل تلك الوسائل مع مؤسسات المجتمع، وقيامها بدور الوسيط ما بين هذه المؤسسات والجماهير؛ فهي في كثير من الأحيان تنقل مؤشرات سياسية من داخل أدوات أخرى للتنشئة السياسية كالمدرسة، والأحزاب السياسية، إلا أن دور وسائل الإعلام في الوقت الحالي لا يقف عند نقل الأحداث والتوجهات السياسية، وإنما يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صنعها، مما يدعم دورها في عملية التنشئة السياسية.

**ثالثاً: التسويق السياسي:**

التسويق السياسي، وهو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في المواقف التنافسية، يتم منخلاله استخدام مبادئ وطرق ونظريات التسويق التجاري، في الحملات السياسية، بواسطةمؤسسات أو أشخاص متخصصين.

وهذه الطرق تشتمل على التحليل والتطوير والتنفيذ وإدارةالحملات الإستراتيجية التي يقوم بها المرشحون أو الأحزاب السياسية أو المسؤولون في السلطة أوجماعات المصالح أو جماعات الضغط، التي تحاول قيادة الرأي العام، أو نشر أفكارها الخاصة، أوالفوز في الانتخابات، أو تمرير بعض القرارات والقوانين التي تهم مصالحهم أو احتياجات فئة من المجتمع.

والتسويق السياسي يستخدم مجموعة كبيرة من المفاهيم، التي تستخدمها عادة المؤسسات التجارية الربحية في عملية تسويق بضائعها وخدماتها إلى المستهلكين؛ لجذب الرأي العام إلى الاتجاه المقصود (Bruce, & Other ,2004, p18).

كما أنه يستخدم مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المستخدمة تقليدياً بواسطة مؤسسات ربحية وغير ربحية في عملية بيع المنتجات أو الخدمات أو الأفكار لتنوع كبير من المستهلكين والجمهور.

ويتم من خلال التسويق السياسي تعميم مفهوم التسويق، وذلك بتحويله من القطاع الخاص إلى العام، وبتوسيع عملية الإقناع والمقايضة، من مجرد عملية اقتصادية، لتشمل أنواعاً أخرى من التبادل، للحصول عل استجابات محددة من الأفراد لصنع وتقديم قيم تم إعدادها بحكمة.

وبالرغم من وجود اختلاف بين استخدامهم التسويق تجارياً، وبين استخدامه في التسويق السياسي؛ ففي التجارة يستمر العمل بنتائج الأبحاث التسويقية وتنفيذها، أما في التسويق السياسي فإن فلسفة المرشح هي التي تستمر، إلا أن هناك صفات متشابهة بين فن البيع والاتصال؛ فكلا هما يهدف إلى بيع الأفكار والمنتجات واجتذاب الأشخاص (P. Cornelissen, 2002, p196).

كما تسعى وسائل الإعلام إلى تسويق برامجها بين جمهورها، فإن الحملات الانتخابية تسعى إلى تسويق المرشحين.

والسياسيون أصبحوا أكثر اهتماماً بالتسويق والطرق التكنولوجية المستخدمة بواسطة الشركات في تسويق منتجاتها وخدماتها، وفي تسويق أنفسهم وأفكارهم.

لذا لابد لهم من الاعتماد على التسويق، ليس فقط لكسب الانتخابات أو للوصول إلى السلطة، ولكن أيضاً للنجاح فيعملهم بعد تسلمهم المناصب.

ويعطي كثير من خبراء التسويق أهمية لعملية بناء قصص إخبارية، تستهدف بناء أو دعم أو تصميم الصورة الذهنية لجهة سياسية معينة، وهو ما يعد إحدى النقاط الأساس التي يرتكز عليهاالتسويق، باعتبارها محاولة لإقناع الجمهور من خلال قصص إخبارية مبالغ فيها وأحياناً غير دقيقة أو مختلقة (الجمال، وآخرون، 2005، ص105).

ويستفيد من التسويق السياسي الاختصاصيون، مثل: المرشحين للانتخابات على كل المستويات، والمستشارين السياسيين، وجماعات الضغط، ومديري اللجان السياسية، وجامعي التبرعات، ومنظمي الاستفتاءات، والمسؤولين الحكوميين، واختصاصي الإعلانات السياسية والصحفيين، ومديري العلاقات العامة، ومستشاري الاتصال المباشر، ومديري الأحزاب السياسية وموظفيها.

وتوظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض والترويج لسياساتها، وتكوين صورة ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع (Gill,1982, p186)؛ فوسائل الاتصال مهمة للنخبة لتحقيق السيطرة والتحكم في الجمهور، ليس في وقت الحملات الانتخابية فقط، وإنما في جميع الأوقات؛ نظراً لما توفره من سهولة في عملية الوصول إلى جمهور الناخبين، ولكونها قناة اتصال بين الحاكم والمحكوم، خصوصاً أن نمو وسائل الاتصال جعل منها، بالنسبة لأغلبية أفراد المجتمع، مصدراً رئيساً للمعلومات السياسية، إضافة إلى أن الشخصيات السياسية تعي أن ما تغطيه الوسائل وما يقدم على الشاشة يحدد أجندة الحملة الانتخابية للسياسيين.

والسياسيون ينظرون للتليفزيون، خصوصاً في أوقات الانتخابات، كأداة رئيسة لإقناع الجمهور بوجه نظرهم، أكثر من كونه أداة معلومات للشؤون العامة (Heather,2002, p3-4).

وقد أدى الاهتمام بالتسويق السياسي إلى ظهور هيئات استشارية للحملات ومؤسسات للدعاية وإنتاج الإعلان السياسي، لتصميم البرامج الانتخابية، واختيار وسائل الدعاية والإعلان المناسبة للتسويق للمرشحين والتعريف ببرامجهم؛ حيث تشير الدراسات إلى أن من أهم عوامل نجاح المرشح: براعته في

استخدام الإعلان التليفزيوني للتسويق عن نفسه، وبيان أوجه القوة في شخصيته، وقدرته على إقناع الناخبين ببرنامجه الانتخابي ومشروعه السياسي الذي يروج له.

وقد توصلت نتائج استطلاع أجرته صحيفة نيويورك تايمز وشبكة سي بي إس، إلى أن أكثرمن (25%) من الناخبين الذين شاركوا في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1988م، قد تأثروا بالإعلانات السياسية التليفزيونية في صناعة قرارهم الانتخابي (البشر، 1997، ص114).

كما أن الجوانب السلبية السائدة في مضمون الإعلان السياسي قد تؤدي إلى انكماش نسبة التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية بصفة عامة؛ فمن خلال استطلاع أجري عام 1999م، في الولايات المتحدة الأمريكية أوضح (60%) من العينة أن الحملات الإعلانية الانتخابية السلبية تدفعهم إلى الامتناع عن التصويت، لدرجة أن هناك من يطالب بالتخلص منه باعتباره يؤدي إلى تزييف وعي الناخبين، وقد يدفعهم إلى سوء الاختيار. ومن جانب آخر، توصلت إحدى الدراسات إلى أن التليفزيون لايزال هو الوسيلة المفضلة للمعلنين السياسيين، وقدرت واحدة من شركات الإعلان قيمة الإعلان السياسي التليفزيوني في انتخابات عام 2000م، في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 600 مليون دولار (مهنا، 2002، ص ص52-53).

والإعلان السياسي ليس مقتصراً على الحملات الانتخابية، وإنما يمكن توظيفه في العديد من المجالات السياسية الأخرى ؛ فالأمر يتطلب توافر مهارات معينة في صياغة إستراتيجية الحملات الإعلانية السياسية، خصوصاً إذا ما كانت تتعلق بالترويج لسياسة من السياسات العامة للحكومة.

كما أن تقنيات التسويق يمكن أن تكون فعالة في تصميم الإعلان السياسي، وقادرة على توجيه الإعلان وتقديمه في شكل إيجابي.

وهناك أنواع عديدة للإعلان السياسي، منها ما يتعلق بحملات التجنيد للجيش، والمبادرة الحكومية لتنظيم حملات إعلانية سياسية معينة، أو الحملات التليفزيونية السياسية التي تهدف إلى زيادة الفهم والإدراك الجماهيري للمسائل الاجتماعية، وتعديل وتغيير معتقدات وممارسات لدى المواطنين (مهنا، 2002l، ص53).

وقد يحدث أن يستخدم المرشح السياسي بعض المشاهير لدعم صورته أمام الجمهور، فولاء الجمهور سينتقل إلى المرشح عندما يقدمه، كما حدث من استخدام بيل كلينتون لممثلين مشهورين

للترويج له أثناء حملته الانتخابية عام 1992، وكذلك في عام 1996م. (Bruce, & Other, 2004, p21) .

**وتعتمد عملية التسويق السياسي على عدد من العناصر، من أهمها:**

1. إجراء الأبحاث، وهو أحد أهم الأنشطة التي يقوم عليها التسويق السياسي، ويهدف من خلالها إلى معرفة المنافسين ومدى قدراتهم، وكذلك حصر الآراء والأفكار المناهضة؛ مما يسهم في الاستعداد بخطط مضادة لخطط المنافسين، وبناء أساليب الحملات السياسية وما يتضمنها من رسائل.
2. استفتاء ودراسة المجموعات الضابطة، وهذا يساعد على بناء سير الحملة السياسية ورسائلها أيضاً ومعرفة التغيرات التي تجري على أمزجة الرأي العام، والحصول على إرشادات وتوجيهات أثناء الحملة.
3. التليفزيون، الذي من خلاله يعرض السياسي نفسه على جمهور عريض ومتنوع، خصوصاً باستخدام الإعلانات.
4. البريد المباشر، حيث إن استخدام التليفزيون يعد من الطرق باهظة التكلفةفي الحملة السياسية لا يقدر على تحملها الجميع، و بخاصة الذين يعملون في مناطق الضواحي – أي خارج المدن الرئيسة – مما يجعل التحول إلى شكل اتصالي آخر ضرورياً مثل البريد المباشر، الذي يستخدم عادة في جمع التبرعات والإقناع، والحث على التفاعل والتشديد على الولاء وواجب المواطنة والانتماء للأحزاب.
5. استخدام الإنترنيت، وهو أسلوب حديث آخذ في الانتشار، وقد بدأ استخدامه في الحملات الانتخابية .(W.Johnson,2002, p10-14)

من هنا يتضح أن التسويق السياسي، هو إنتاج المعلومات في السياسة وشؤونها باستخدام مصطلحات واتجاهات مستقاة من نظريات ومفاهيم التسويق التجاري.

**رابعاً: التأثير في اتجاهات الرأي العام:**

أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية، بالإضافة إلى دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل؛ فعن طريقها يتم بناءالحقيقة السياسية،

كما أن هذه الوسائل من واجبها تأكيد الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية، وذلك من خلال تقديم معلومات حرة وصحيحة، تتيح للمواطنين التمتع بحقوقهم، والحصول علىمعلومات تساعدهم على المشاركة في مناقشات الخيارات السياسية؛ فالجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية (Heather, 2002, p2).

إن معالجة وسائل الاتصال للقضايا والأحداث تؤثر تأثيراً كبيراً على إدراك ملايين الناس للحقيقة؛ فالوسائل تأخذ الناس إلى ساحات الحروب ومواقع الأحداث حول العالم، وكأنها تعطيهم مقاعد على المدرجات لمشاهدة المباريات في الملاعب، فتقرب وجهات نظرهم وتوحده محول القرارات والتحركات السياسية، وتحدد المهم وغير المهم للصفوة وسائر أفراد المجتمع، كماأن الصور التي تقدمها هذه الوسائل عن الواقع هي أكثر فاعلية ونفوذًا، خصوصاً في حالة تناوله ،المواضيع وجوانب من الحياة لا يستطيع أن يراها الناس أو يعايشوها، إلا من خلال تلك الوسائل، مثل: الحياة الخاصة للسياسيين والثورات في الدول المجاورة وغيرها (Doris,1997, p3).

وتعتمد السلطة السياسية على وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام المحلي والتأثير عليه وتحديد مواقفه المساندة لسياسات الحكومة ودعم برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المصالحة، 2002، ص57).

وقد أكدت البحوث العلمية أن الصور والانطباعات التي تبثها وسائل الإعلام، من خلال نشاطها الاتصالي، المتمثل في نشر المعلومات والأخبار والصور والتحليلات والشروح، تحدث تأثيرات على آراء أفراد المجتمع وسلوكياتهم ومواقفهم (محمود، 2002، ص206).

ويمكن التعرف من خلال مضمون هذه الوسائل على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا والموضوعات، مما يرشد السلطة السياسية، ويسهم في إنجاح سياساتها، ويقلل منفرص تعرضها للسخط والانتقاد من قبل الرأي العام؛ فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل، التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

وللاتصال السياسي تأثيراته غير المباشرة في الرأي العام عن طريق الانطباعات التي يوجدها لدى المتلقين ؛ فالاتصال لا يضع فقط الأمور في بؤرة الاهتمام، وإنما قد يحكم أيضاً على بعض الشخصيات

والأحداث بالغموض والإبهام نتيجة إهمالها وعدم تغطيتها، لاعتبارات تتعلق بظروف كل وسيلة، أو بهدف الضغط، أو إخفاء المعلومات لأسباب سياسية أو أيديولوجية.

ومن جانب آخر فإن لجمهور المثقفين دوراً في تعبئة أفراد المجتمع وإلهامهم الفكر والمبادئ وروح العمل الجماعي، سواء عبر اتصالهم الشخصي أو بواسطة وسائل الإعلام، بما لهم من شخصية وإرادة واتجاهات ومواقف اجتماعية وسياسية، وكذلك لما قد يملكونه من خبرات نتيجة المشاركة في الحياة العامة (عبده، 2004، ص63).

وفي هذا السياق نستشهد بكتابات اثنين من أساتذة الإعلام البارزين (الجمال، راسم، وخيرت عياد، 2005، ص58) حيث يشير هارولد لازويل، مؤلف الكتاب الشهير (أساليب الدعاية في الحرب العالمية الأولى)، إلى ضرورة اضطلاع الحكومة بإدارة الرأي العام، وممارسة سلطتها على آراء الأفراد مثلما تمارس سلطتها في مجالات الحياة. واعتبر أن إدارة الحكومة للرأي العام مبدأ لا مفر منه، وبخاصة في الحروب الكبيرة.

كما أن ادوارد بيزنز، أحد المؤسسين الأوائل للعلاقات العامة، يقول: إذا استطعنا فهم آلية ودوافع تفكير مجموعة من الأفراد، فإنه يمكننا أن نسيطر على الجماهير طبقاً لإرادتنا بدون أن يدركوا ذلك؛ فالتلاعب الواعي والذكي بالعادات والآراء المنظمة للجماهير هو عنصر مهم في المجتمع الديموقراطي، وهؤلاء الذين يديرون هذه الآلية غير المنظورة في المجتمع يشكلون الحكومة غير المنظورة التي تعد هي القوة الحاكمة فعلاً في الدول، إنها الأقليات الذكية التي تحتاج إلى الاستفادة من الدعاية بطريقة مثمرة ومنظمة.

**خامساً: الرقابة على الحكومة:**

يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات؛ فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة.

وهذا التركيز يلفت انتباه السياسيين لها؛ كما أن هذه الوسائل تعمل كرقيب للأفراد فهي تعلمهم بالأحداث الجارية والأنشطة السياسية، وتشبع احتياجاتهم الشخصية، وتحد من القلق لديهم.

ومن أهم مسؤوليات وسائل الاتصال: التأكد من حقيقة ما ينشر، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة (سيرفاتي، سيمون، 1995، ص39)، كما تقوم بنقل توجهات وآراء أفراد المجتمع والجماعات والقوى السياسية بشأن مختلف القضايا إلى السلطة السياسية، من أجل مراجعة وتعديل السياسات لتتوافق مع التوجهات العامة للمجتمع (المصالحة، 2002، 58).

ويفترض أن تسعى الحكومات لإيجاد هذه الوظيفة؛ لأنها تمثل عوناً لها في كشف كل المعوقات وأشكال الفساد التي يمكن أن تحدث.

وتعد وظيفة الرقابة على الحكومة أكثر إلحاحاًوأهمية، خصوصاً في دول العالم الثالث التي تحتاج إلى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية (أبوإصبع، 2004، ص209).

إن الحفاظ على الثقة بين مسؤولي الحكومة ووسائل الاتصال أمر ذو أهمية رئيسة؛ فالمعلومات ستتسرب من الحكومة، وستسعى الصحافة جاهدة إلى الحصول عليها مهما بلغ تسريتها، لذا لابد أن تجيب الحكومة على تساؤلات وسائل الاتصال بصورة علنية، وبهذا يتم إشباع حاجة الجمهور في الحصول على المعلومات بشكل رسمي، بحيث يمكن أن تكتسب السياسة الاحترام. وعلى العكس من ذلك فإن الأخبار التي تقوم على أساس المعلومات الخلفية تميل إلى التقليل من وضوح ومصداقية السياسة العامة، كما أن عدم اكتراث الجمهور نحو بعض القضايا قد يستخدم لمنع تغطية أخبارها بصورة أكثر بكثير من أي قانون للسلوك (سيرفاتي، 1995، ص ص38-42).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن وسائل الاتصال لا تمدنا فقط بمجموعة من المعلومات والمواد الإعلانية، ولكنها تلعب دوراً تأسيسياً وسياسياً في المجتمع، من خلال وضع الكثير من برنامج العمل السياسي، كما أنها تساعد على تحديد أي المطالب السياسية تثار، وأي هذه المطالب له فرصة الإرضاء، وأيها سوف يؤجل أو يهمل (أبوعامود، 1988، ص16).

ومن هنا يمكن القول بأن قوة العملية الاتصالية العلنية، ومراقبتها للسياسات الحكومية وتفاعلها مع القضايا والمواضيع السياسية ... كل ذلك من شأنه أن ينتج الفعل السياسي.

ومما يدل على أن هذه الوسائل تشكل أهمية بالنسبة للسياسيين: حرصهم على القيام بتحركات ومواقف تستقطب اهتمامها، مثل: عقد المؤتمرات الصحفية أو نشر تصريحات متعمدة، أو الاعتراض

على شكاوى مقدمة أو دعم مظلمات. وبالمقابل تمارس السلطة السياسية رقابة على وسائل الاتصال، حتى في أكثر دول العالم انفتاحاً، كما حدث في التغطية الإعلامية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، فيما يعرف بالحملة الأمريكية على الإرهاب، أو عندما بدأ بوش بدق طبول غزو العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل، والخطر الذي يشكله على الولايات المتحدة، فبدلاً من أن تنظر وسائل الإعلام الأمريكية إلى ذلك بموضوعية وشك، تقبلت تلك الادعاءات الرسمية ببساطة وساعدت في تضخيمها، حتى إن بعض هذه الوسائل كانت تهاجم من يحاول التشكيك فيها، ومع نهاية عام 2004م، ثبت أن الحرب كانت عبارة عن خطأ كارثي (Bruce, & Other,2004, p1 ).

يقابل ذلك في الدول النامية سيطرة السلطة السياسية شبه المطلقة على وسائل الاتصال، إضافة إلى أن رؤوس الأموال تمارس سيطرة أيضاً على وسائل الاتصال (قويس، 2003، ص294).

**سادساً: المساعدة في صنع القرارات:**

تعد عملية صنع القرار السياسي من أهم العمليات السياسية، وقد أثبتت إحدى الدراسات الأمريكية أن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً على القرارات السياسية، ويرجع ذلك إلى سببين هما:

1. أن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات السياسية، ذلك لأنها قد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار.
2. أن صانع القرار يعتقد أنها هامة، فهو ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته (أبوعامود، 1988، ص19).

وتتخذ القرارات أشكالاً مختلفة ومتعددة، فقد تكون هامة تؤثر في محتوى سياسة عامة، أو تكون قرارات روتينية، تتعلق بسن قوانين أو قرارات تنفيذية خاصة بقطاع حكومي.

كما أن وظيفة وسائل الاتصال في صنع القرار السياسي تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع؛ فوسائل الاتصال في الأنظمة الديموقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث، وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية، حيث تنتقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، أو النظم التي تمنح قدراً محدوداً من الحرية، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل (عبدالفتاح، 1997، ص148).

إن التطور الذي يشهده العالم اليوم قد أدى إلى ازدياد أهمية الاتصال في نطاق العملية السياسية في المجتمع، كما أدى إلى تحول نوعي في أسلوب الدمج النفسي لجموع المواطنين في إطار محدد يوافق توجهات النظام السياسي القابض على السلطة، ليحل محله أسلوب جديد يقوم على فكرة الحوار بين القوى السياسية في المجتمع والاختلاف في المصالح، وحق كل فئة من فئات المجتمع في التعبير عن آرائها ومصالحها وتوصيلها إلى صانع القرار السياسي، الذي يجب أن يراعي هذه الآراء التي تعكس المصالح المتعارضة عند اتخاذ القرار السياسي؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقد عملية صنع القرار السياسي في المجتمع، وتراجع أسلوب الإعلام التعبوي لحساب أسلوب الإعلام الحر (أبو عامود، 1994، ص2).

والإعلام، بوصفه القناة الرئيسة لنقل المعلومات التي من خلالها يتعرف صانع القرار السياسي على مطالب المواطنين ومواقفهم تجاه قراراته السياسية، قد يغري صانع القرار السياسي لاستخدامه في شرح وجهة نظره للمواطنين تجاه مسائل معينة، أو تبرير قرارات وسياسات معينة، كما يستخدم في بعض الحالات للدعاية لسياسات وترويج قراراته من أجل تأييد الرأي العام لها، بالإضافة إلى استخدامه في مخاطبة قطاعات كبيرة من المواطنين خارج إقليم الدولة (أبو عامود، 1994، ص2).

إلا أنه مع التقدم الهائل الذي طرأ على هذه الوسائل بفضل التكنولوجيا، وكثافة المعلومات وتشابك الأحداث وتعقد العلاقات الإنسانية والسياسية... تبرز أهمية استعانة صانع القرار بالخبراء والمستشارين، الذين يقدمون له خلاصة معارفهم وخبراتهم التي تعينه بلا شك في عملية صنع القرار السياسي.

ونظراً لعزوف كثير من الأفراد عن الاستماع من السياسيين أو تصديقهم، فقد أصبحت المواد الصحفية أو البرامج التليفزيونية تقوم بوظيفة المزود الرئيس للصور والمشاهد والقصص السياسية، فهذه البرامج قد تصور إحدى المؤسسات الاجتماعية بصورة هزلية فتجد القبول والرضا لدى المشاهد العادي، وهكذا في تقديم بعض وجهات النظر أو الشخصيات السياسية.

وغالباً مايظن أفراد الجمهور أن هذه الصور والقيم التي تقدم لهم عبر وسائل الاتصال هي قيم مقبولة بشكل واسع ومصا دق عليها، وبالتالي عليهم تقبلها، فالوسائل ليست فقط المصدر الرئيس للمعلومات السياسية وصنع القرارات، ولكنها أيضاً الأسرع في نشرها (Doris,1997, p4).

إن بعض المعلومات التي تقدم من خلال وسائل الاتصال قد تتعرض للتشويه بدرجة أو بأخرى، وإن هذا التشويه قد يكون له تأثير على صنع القرار السياسي، وينتج عنه بعض المشكلات بالنسبة لصانع القرار السياسي، الذي تصله معلومات مشوهة عن الموضوع أو المسألة التي يدرسه الاتخاذ قرار بشأنها؛ لذلك فإن قراره قد لا يكون سليماً، وينتج عنه بعض الأزمات.

وقد يصل إلى أفراد المجتمع بعض المعلومات المشوهة بشأن جهود صانع القرار، ويؤثر هذا على مواقفهم تجاه صانع بعض القرارات التي يصدرها؛ فالعملية السياسية هي عملية اتخاذ قرارات، وتأتي استجابة للصور الذهنية السياسية التي تكونها وسائل الاتصال في المجتمع كواحدة من أهم وظائفها السياسية.

والعديد من صانعي القرار لا يستجيبون للحقائق بقدر ما يخضعون لتأثير ما لديهم من صور عن أنفسهم وعن العالم من حولهم؛ فالصور هي الإطار النفسي العام لاتخاذ القرارات، بحيث يمكن القول إن صورة الدولة أو مجموعة الدول التي تجمعها مجموعة من الخصائص تؤثر على سلوك المجتمع نحو هذه الدولة أو تلك (محمود، 2002، ص208).

إن وسائل الاتصال لها وظائف اجتماعية وتأثيرات واسعة على الجماهير، بفعل التأثيرات غير المباشرة على قرارات وسلوك النخب التي تصنع القرارات، وتحفيزها على فعل أشياء تؤثر على الجماهير؛ فالقادة السياسيون قد يكونون قادة فكر وقد لا يكونون، أي قد يؤثرون أو لا يؤثرون.

غير أن قراراتهم وأعمالهم قد تؤثر على المجتمع بعامة، وبمجرد اتخاذهم موقفاً معيناً يتحول ذلك الموقف وما يتعلق به موضوعاً تنقله وسائل الإعلام، وتجعله موضوع نقاش، كما تجعله موضوعاً للممارسة (جريبر، 1999، ص29).

ومن جانب آخر فقد أشار داهل Rob Dahl إلى أن القوة التي تحكم في الديمقراطيات الحديثة قد تكون مركزية، نتيجة لعدم المساواة في توزيع موارد التأثير النفوذي في المجتمع، ويستأثر بالقوة غالباً الأكثر ثروة، وأصحاب المكانة الاجتماعية العليا، أو الذين يتبوءون مراكز حيوية، أما السياسيون فيرون أن دورهم في صنع القرار يعد بسيطاً؛ فالقرارات الهامةقد لا يصنعها الرسميون دائماً، بل قد يصنعها أشخاص وقوى ضاغطة ومؤسسات إعلامية تؤثر في الرسميين، وقد ينحصر دور الرسميين فقط في مجرد الإعلان عن تلك القرارات، كما أن ممارسة القوة قد لا تكون بالمشاركة في صنع قرار فحسب،

وإنما في الحيلولة دون صنعه. وقد تختلف قوة الأفرادمن قرار لآخر، والأقوياء في مجال معين ليسوا أقوياء في كل المجالات (الهواري، 1995، ص98).

ويرى Deutschأن السياسات الحكومية تتحدد بدرجة أكبر بالواقع الداخلي وليس الواقع الدولي، وذلك على الرغم من أن أكثر القرارات تكون ذات طبيعة مختلطة، أي تكون ذات بعدداخلي وبعد خارجي (أبوعامود، محمد، 1986، ص101).

**سابعاً: دعم مشروعية النظام السياسي:**

تعمل وسائل الاتصال، كأداة من أدوات الشرعية الاجتماعية، على منح الوضع الشرعي للأشخاص والمنظمات، وتعيد تأكيد مستويات القيم المطلقة والمعتقدات الاجتماعية، وهي بهذاتدعم الوضع السياسي والاجتماعي القائم (أبوعامود، 1988، ص17)، كما تعمل على تقويةالعاطفة تجاه النظام السياسي، التي بدورها تضمن شرعية الحكومات، وتعد مصدراً من مصادر دعمها. ووظيفتها السياسية تتمثل في مساعدة النظام الاجتماعي القائم على كيانه، من خلال ترويض الجماهير وتوعيتها وإقناعها بجدوى النظام السياسي عن طريق تحقيق الإجماع أو الاتفاق بين أفراده حول شعارات وأهداف واحدة، ووسيلتها في ذلك هي الإقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير وتوعيتها بجدوى النظام السياسي القائم حتى تضمن قيامهم بالأدوار المطلوبة.

وهذه الوسائل تعرض المواضيع من خلال زواياها الخاصة، وتبثها للجمهور، وهي في الوقت نفسه تتيح الفرصة للمسؤولين للظهور مباشرة على الجمهور لتوضيح وتبيين وجهات نظرهم في المواضيع المطروحة؛ فعن طريق الوسائل يبقى المجتمع الذي يتعرض لأحداث أو أخطار معينة على اطلاع بالمعلومات الأساسية المهمة والتعليمات المتعلقة بها، كذلك تساعد هذه الوسائل الحكومة فيتنظيم وتوجيه الانطباعات المترتبة على هذه الأحداث لدى الجمهور، وطرح الحلول الممكنة.

ووسائل الاتصال تعمل على الحد من عبارات الاستياء من النظام السياسي، إلا أن الاستياء من السلطات، وبخاصة في النظام الديموقراطي، ليس في العادة مؤشراً على تغيير سياسي جوهري.

كلما أصبح موضوع الاستياء أكثر عمومية ازدادت الأبعاد السياسية. ويمكن أن يفضي التراجع في دعم النظام إلى تحد أساس للبناء الدستوري أو الإجراءات الحكومية؛ فالروابط الواهنة مع المجتمع

السياسي في نظام ديموقراطي قد تؤدي إلى ثورة أو حرب أهلية، والدعم الشعبي أساس بقاء الديموقراطيات (دالتون، 1996، ص ص259-260).

وبما أن كل الحكومات تخفق بين الحين والآخر في تحقيق توقعات الجمهور، فإن من الضروري ألايرتبط الإخفاق المؤقت في تلبية مطالب الجمهور مباشرة بتقييم النظام أو المجتمع السياسي (دالتون، 1996، ص261).

ولابد من الإشارة إلى أن السلطة قد تعتمد فقط على نص القانون أو اللوائح (المشروعية)، وقد تعتمد على رضا المحكومين (الشرعية)؛ فالمشروعية تستمدها السلطة من نص القانون والقواعد المنظمة لها رسمياً، أما الشرعية فتقررها المعتقدات والقيم الاجتماعية.

ولكي نجعل من القوة سلطة سياسية لابد من ربطها في ضمائر المجتمع بالخير والصالح العام وتحقيق الرضا؛ فالصلاحية أساس للخضوع للسلطة، والمواطنون يخضعون للسلطة السياسية اعتقاداً منهم بأنها تملك صلاحية أعلى من صلاحية الجماعة والأفراد الآخرين في تحقيق الصالح العام المشترك؛ ومن ثم فإن ذلك يجب أّلايغيب عن المتولين للسلطة و إلا سقطت الشرعية عن قراراتهم.

والصلاحية التي تعطي قرارات السلطة مشروعيته تعني أن هناك اتفاقاً في الرأي على أن من يتولون السلطة قادرون على تحقيق صالح المجتمع. وثمة ارتباط وثيق بين القوة في تحقيق أهداف المجتمع، وتحقيق الخير العام، وحاجة السلطة السياسية إلى رضا المحكومين واقتناعهم بصلاحيتها في تحقيق أهداف المجتمع ؛ فالحاكم لا يستطيع عرض قراراته بصدد مسألة ما إلا إذا تأكد من وجود رأي عام مساند ومؤيد لهذه القرارات، فإن وجد سعى إلى صنع هذا الرأي باستخدام وسائل الاتصال السياسي (أبوعامود، 1986، ص182).

**ثامناً: تأكيد الشعور بالهوية الوطنية:**

إن وسائل الاتصال، من خلال ما تقدمه من معلومات وتتناوله من قضايا مختلفة، تقوم بدور هام في التأكيد على الشعور بالوطنية، من خلال نقل تراث المجتمع – لغته وعاداته وتقاليده– وتعميق الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية في النفوس، وبث روح الولاء والانتماء الوطني، وتعميق العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة، كما أنها تعمل على نشر قيم التوحد الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق تكوين أو تعديل أو تدعيم أو تغيير اتجاهات الحياة الاجتماعية المنظمة طبقاً للثقافة

السائدة أو الاستجابة عن طريق العلاقات الاجتماعية والواجبات التي تفرضها الجماعة والآراء التي يتعارف عليها المجتمع.

ولا يتم ذلك إلا من خلال الشعور أوالضمير الجمعي والمشاعر الإيجابية المختلفة، والقيام بعملية التطبيع الاجتماعي عن طريق تنمية هذه الروح والعواطف والمحافظة عليها .

ويشار إلى أن وسائل الإعلام هي أفضل وسيلة يمكن أن تستخدم لإحداث التغيير في المجتمع، ودعم التنمية الوطنية والاقتصادية والسياسية (عبده، 2004، ص63).

إن تحقيق الانسجام والتفاعل بين أفراد المجتمع يؤدي إلى تبادل المصالح المشتركة، والعمل بكل جدية من أجل المصلحة الخاصة والعامة على حد سواء، حيث يتحول الاهتمام من الشؤون والاهتمامات المحلية إلى الأخرى الوطنية؛ فالتجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي الواحد لا يتحقق إلا من خلال تخطي الولاءات الضيقة، وغرس الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها المركزية، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة، وبخاصة أن عدم تحقيق التكامل السياسي بين أبناء الأمة يؤدي إلى انعدام وجود الرابط، وإلى إعاقة الاتصال فيما بينهم، فضلاً عن صعوبة بناء الدولة التي تتطلب تضافر جهود جميع المواطنين في المجتمع (أمين، 2002، ص171).

ووسائل الاتصال تقوم بدور مهم من خلال محاولات الإقناع المتتالية من أجل تهيئة المناخ لوحدة الأمة، عن طريق تحقيق الانفتاح بين الشعب وقادته، وبين القادة والشعب، والعمل على ترسيخ القيم الأصيلة الطيبة وتهذيبها وصقلها، ومحاربة المفاهيم والمعتقدات العقيمة الضارة ورفضها، إلى جانب صنع الشخصية الإيجابية النشطة ذات الطموح الفاعل والمنفتح على الآخر، التي تعمل على اللحاق بركب التطور والنزوع إلى التنافس البناء من أجل بناء الأمة وتحقيق آمالها وأ هدافها (عبده، عزيزة ، 2004، ص ص64-65)؛ فالإنسان الذي كان في المقام الأول مواطن قرية، أصبح مواطن أمة، وكل ذلك بفضل وسائل الاتصال (الخاجة، 1989، ص689)، كما أن امتداد نسق الاتصال بالجماهير إلى مختلف البيئات، والتعبير عن وجهة نظرها، والعمل على تحقيق المصلحة العامة... يساعد على تقوية الإحساس بالقومية والإحساس بالمشاركة، وبناء الوعي القومي.

وفي كل أمة هناك أغلبية من المواطنين تعرب عن فخرها بأمتها وتحمل مشاعر الكبرياء الوطني، بحيث يمتزج الشعور بالهوية الوطنية بعاطفة الانتماء لمجتمع سياسي ليكونها ثقافة سياسية، إلا

أن هذه العاطفة تتفاوت درجتها من مجتمع لآخر؛ ففي ألمانيا الغربية – على سبيل المثال – هناك شعور قوي، وبخاصة بين الشباب، مفاده أن التطرف الوطني الذي ساد في الماضي يجب ألّايتكرر، لذلك تجنبت التطرق للعديد من الرموز التي تثير العواطف الوطنية الشائعة في أمم أخرى.

وهناك عدد قليل من الأعياد السياسية وأعياد إحياء الذكرى، ونادراً ما يعزف النشيد الوطني، وحتى ذكرى تأسيس الجمهورية الاتحادية لا تستحوذ سوى على القليل من الاهتمام الشعبي.

ومع أن معظم المواطنين يفتخرون بكونهم ألماناً، فهم يتجنبون الارتباط العاطفي الخالص بالدولة والأمة (دالتون، 1996، ص ص270–271).

**تاسعاً: إدارة الصراعات السياسية:**

تساهم وسائل الاتصال في مواجهة الصراعات من خلال زيادة حجم المعلومات حول القضايا والأحداث الهامة التي تتطلب المعرفة، كقوة دافعة لاتخاذ موقف صائب تجاهها. وكلما زادحجم

المعلومات الصحيحة بين أفراد المجتمع، كان من الصعب نشوء الخلافات المتبادلة بينهم والناتجة عن المعلومات الجزئية أو المشوهة، كما تساهم وسائل الاتصال في حل الصراعات داخلال مجتمع من خلال تغطية معلوماتها كافة وجهات النظر، بدلاً من معرفة جانب واحد من الحقيقة قد يسبب جانباً من الصراع؛ فالمعلومات الكاملة والدقيقة يمكن أن تحول دون تطور الأمور إلى الأسوأ.

وتقوم وسائل الاتصال بنقل الأخبار والمعلومات التي تؤكد أن النظام السياسي يعمل لمواجهة الأزمات المتجددة والصراعات، والأخطار المفترضة، وأن تأكيد ذلك أمر هام للاحتفاظ بالتماسك الاجتماعي للشعب، وهو ما يعني توفير الظروف المواتية لاستقرار النظام السياسي القائم، مادامت الحكومة قادرة على القيام بوظائفها.

وفي أوقات الصراعات والظروف غير العادية تصبح وسائل الإعلام، وبخاصة الإذاعة والتليفزيون، أسلحة حيوية بالنسبة للحكومة والمجتمع، الذي يرغب في أن يكون على اطلاع لكي يحافظ على الشعور بالأمان، ويطمئن بأن حكومته ترعى أمنه وتقوم بما يلزم لمواجهة ما يستجد.

وقد أوضحت دراسة أجريت على المجتمع الأمريكي عن المصدر الرئيس لأخبار الحرب بالنسبة لهم، إبان حرب الخليج الثانية، أن (89%) يعتمدون على التليفزيون، و (8%) على الراديو، و(2%) على الصحف (Doris, 1997, p139).

كما أن تغطية الأحداث غير العادية تظهر الفلسفة الرئيسة وطبيعة العلاقة القائمة بين الوسائل والسلطة السياسية.

وفي أوقات الأزمات يعطي المجتمع اهتماماً أكبر للرسائل التي تصل عبر وسائل الإعلام؛ ما يدل على أن مسؤولية الوسائل تجاه المجتمع فيما يتعلق بالسيطرة على المعلومة والتوجيه تتساوى مع مسؤولية الحكومة.

ومن ناحية أخرى هناك جوانب سلبية لتغطية وسائل الاتصال للأحداث والصراعات السياسية، حيث قد تثير الخوف والهلع لدى أفراد المجتمع، وتحفز من لديهم ميول للعنف على التقليد، كما قد يستخدمها الإرهابيون لجذب الانتباه لمطالبهم، ولكسب التعاطف والحصول على التأييد ( Doris, 1997, p139)، وبخاصة أن عرقلة وسائل الإعلام والحد من حريتها في القيام بدورها في تغطية الأحداث والصراعات يعطي ان الانطباع بأن هناك حقائق تخشى السلطة السياسية ظهورها أو الكشف عنها للجمهور.

ويرى ماركام أن الصراع يتم في الوقت الذي ينهار فيه الاتصال، حيث تدل دراسات التاريخ المعاصر أن هناك ارتباطاً قوياً بين الحروب وانهيار الاتصالبين الأمم المتحاربة (عبدالفتاح، 1997، ص149).

وفي المقابل كلما زادت قنوات الاتصال بين الأمم زادت نسبة احتفاظها بعلاقات طيبة، وفي بعض الصراعات السياسية قد تقف وسائل الاتصال عقبة في طريق التسوية السلمية، لذلك يحافظ الدبلوماسيون على سرية مباحثاتهم تجنباً للضغوط الخارجية التي قد تمارسهاعليهم هذه الوسائل.

إلا أن دافيسون يعترض على تطبيق هذا المبدأ، و يعتقد أن الدعاية يمكن أنتمهد الطريق للوساطة والتفاوض، وتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتنشيط آليات الحلول السلمية وصولاً إلى اتفاق فيما بينهما (عبدالفتاح، 1997، ص150).

ورغم ذلك فإن وسائل الاتصال تملك القدرة على إدارة الصراعات والتأثير في الرأي العام ورأي النخبة والجماهير المختلفة.

## المبحث الثالث

## العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي

**تمهيد:**

يؤدي كثير من العوامل والمتغيرات دوراً مؤثراً في الاتصال السياسي، بعضها يتعلق بخصائص النظام السياسي، وأهميته في تشكيل الرأي العام، والبعض الآخر يتعلق بالنظام الإعلامي وملكية وإدارة وسائل الاتصال، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة ببيئة العملية الاتصالية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كما أن هناك عوامل خارجية تؤثر في الاتصال السياسي وفي العملية الاتصالية ككل تأثيراً إيجابياً، لعل من أبرزها الثورة المعلوماتية؛ فالمؤسسات الاتصالية هي منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لذا فهناك محاولات للتأثير عليها من قبل مؤسسات متعددة: سياسية كالدولة، واجتماعية كالمجتمع، واقتصادية كالشركات، وخارجية أخرى.

**أولاً: خصائص النظام السياسي:**

بالرغم من أن وسائل الاتصال ترتبط بالفكر السياسي أو الفلسفة السياسية التي تنتجها الأنظمة السياسية ومؤسساتها، وتحدد أطر العلاقة بين وسائل الاتصال والسلطة من جانب، وبين الوسائل وأفراد المجتمع من جانب آخر، بل قد تصبح انعكاساً لها وترجمة لرؤيتها الفكرية؛ إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الاتصال السياسي.

وقد شهد العالم ثورة ديموقراطية تمثلت في سقوط معظم الأنظمة الشمولية، سواء في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، أو في العديد من بلدان العالم الثالث، واتجاه ما تبقى من هذه الأنظمة مكرهاً نحو درجة جديدة من درجات الممارسة الديموقراطية، فظهر الحديث عن التعددية السياسية، وتراجعت المقولات الخاصة بنظام الحزب الواحد، وبدأ الحديث عن حرية الصحافة والإعلام يحتل مساحة واسعة في نطاق التفكير السياسي، بوصفه ضرورة من ضرورات النظم السياسية الديموقراطية.

بل نجد جدلاً حول نقطة البدء المناسبة للإصلاح الديموقراطي: هل تكونمن خلال البدء بنطاق واسع الحرية بالنسبة لوسائل الإعلام؟ أم تكون من خلال إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي، استناداً إلى قواعد الممارسة الديموقراطية المتعارف عليها في الفكر السياسي؟.

والخبرة المعاصرة توضح أن بعض الأنظمة بدأت عملية الإصلاح الديموقراطي من خلال البدء بمنح وسائل الإعلام نطاقاً أوسع من الحرية، في حين اتجه البعض إلى البدء بإعادة بناء مؤسساته السياسية على الأسس الديموقراطية.

ولقد حدثت تحولات كبيرة في خصائص المجتمع الغربي في مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي وما تلاها، بفعل التعليم والتأثر بوسائل الإعلام والوعي السياسي، وأسهم ذلك في نمو المستوى العام للحنكة السياسية للجماهير، أو ما يدعى بعملية التعبئة المعرفية، التي تعني امتلاك المواطنين لمستوى من المهارات السياسية والمصادر الضرورية للوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي سياسياً، والقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بهم؛ حيث أصبح جمهور الناخبين المعاصر أكثرا هتماماً بالسياسة من جمهور الناخبين لجيل مضى (دالتون، 1996، ص ص35-41).

والأحزاب السياسية تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات، وترشيد ممارسات السلطة السياسية، وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام.

وهي التي تقدم المرشحين الصالحين لتولي المراكز، وتقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها، والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة؛ فإذا كان الشعب في مجمله يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، فإنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، إلا في حالة توافر التنظيمات السياسية.

هذا إضافة إلى أن وجود أحزاب متعددة يعطي فرصاً للاختيار بين برامج وسياسات متباينة تتقدم بها الأحزاب المختلفة، ويسعى كل حزب منها إلى الحصول على تأييد أغلبية أفراد المجتمع لبرامجه وسياساته في الانتخابات العامة؛ حتى يتمكن من تولي السلطة التي تتيح له تنفيذ برنامجه الانتخابي (عمارة، 2003، ص204).

وبالرغم من أهمية الدور السياسي للأحزاب السياسية إلا أنه بدأ يضعف، حيث تؤكد دراسات أجريت في الولايات المتحدة وبريطانيا على تراجع التفاعل الجماهيري مع الأحزاب السياسية (دالتون،

1996، ص25)؛ نتيجة لإضافة قضايا جديدة إلى جدول الأعمال السياسي، وللصعوبات التي واجهتها الأحزاب العريقة في تعاملها مع القضايا، إضافة إلى الخصائص المتغيرة للجماهير المعاصرة، وبخاصة بعد الانتشار الهائل لمصادر المعلومات والتعليم، الذي أدى بدوره إلى تكوين مجتمع قادر على التعامل مع تعقيدات السياسة واتخاذ القرارات السياسية الخاصة بكل فردمن أفراده .

ومع تضاؤل تأثير الولاء التقليدي للجماعات والأحزاب، أصبحت القضايا أساساً أكثر أهمية للسلوك الانتخابي.

كذلك فإن مشكلة تراجع ثقة أفراد المجتمع بالمؤسسات السياسية والقادة السياسيين وضع قيوداً أخرى على هذه الأنظمة الديموقراطية.

إن علاقة وسائل الاتصال بالنظام السياسي، ومتخذي القرارات السياسية في الأنظمة الليبرالية، لا تتم إلا من خلال الانعكاسات المتبادلة بينهما؛ فوسائل الاتصال لا تؤثر مباشرة في اتخاذ القرار السياسي بإمداده بمعلومات مباشرة، يمكن لصانعي السياسات ومتخذي القرارات أن يتخذوها أساساً للبناء عليه، وإنما تؤثر من خلال بث ونقل التصورات التي من شأنها التأثير في الرأي العام، وهو ما ينتقل صداه من خلال وسائل الإعلام نفسها إلى صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كما أن تأثير النظام السياسي على وسائل الإعلام يأتي من خلال قيام متخذي القرارات وصانعي السياسات ببث صور ومدركات يمكن لوسائل الإعلام أن تنقلها أو تبلور الآراء حولها، وبالتالي تقود هذه المدركات أفراد المجتمع للمطالبة بتحقيق هذه التصورات (ندا، 2004، ص105).

وتتميز أنظمة الاتصال السياسي في المجتمعات الديموقراطية المتقدمة بوجود قنوات عديدة، من أهمها: الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون، حيث يمكن من خلالها نقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور وتوزيعها بسرعة على نطاق واسع (جرابر، وآخرون، 2004، ص14).

وفي الوقت الذي تصارع فيه الحكومات كي تلبي المطالب التي تلقى على كاهلها، فإن المؤسسات السياسية تمر في أوقات عصيبة، من جراء محاولتها التكيف لتلبية الدعوات إلى ديموقراطية أكثر مشاركة .

ولأن المؤسسات الديموقراطية، وبخاصة في أوروبا الغربية، قد صممت لتحد من مشاركة المواطن وتسييرها في قنوات معينة، لا لتضاعف من سيطرة العامة على النخب كما يعتقد، فإن هنالك فرصاً غير كافية تمكن المواطن من زيادة مشاركته في العملية السياسية.

وقد أطلق على هذه الحالة: أزمة المحكومية في الديموقراطيات الغربية؛ حيث تفوق توقعات الجمهور القدرات الحالية للعديد من الحكومات الديموقراطية.

وتفضي هذه الحالة إلى نقد جماهيري للنخب السياسية وعملية الحكم؛ ففي الولايات المتحدة بدأت الثقة في الحكومة تضمحل منذ الستينات من القرن العشرين، وقد وصف الرئيس كارتر في عام 1979م، أزمة الثقة بقوله: " إنها خطر أساس للديموقراطية الأمريكية"، وأشار إلى أن هذه الحالة عكست اعتلالاً في الروح المعنوية الأمريكية، امتدت جذوره إلى قلب المجتمع والسياسة.

ويبدو أن العديد من المواطنين قد بدأوا بفقدان ثقتهم في المؤسسات السياسية والعملية السياسية، وأشعلت هذه التصورات فتيل القلق حول مستقبل الديموقراطية (جرابر، وآخرون، 2004، ص259).

وهذا مما يدل على أن هذه الحريات المتاحة لوسائل الإعلام، حتى في الدول الديم وقراطية، ليست متاحة في كل الأوقات والأحوال؛ فالولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – وهي دولة مؤسسات ديموقراطية تزعم احترامها لحقوق الإنسان والتزامها بحرية التعبير، ضاقت ذرعاً بمارأته من توجهات مناهضة لسياستها في المنطقة العربية، فلم تحتمل نقد وسائل الإعلام العربية لسياستها حول الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب على أفغانستان والعراق، والممارسات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

ومن الطبيعي أن يكون لوسائل الاتصال تأثيرها السياسي، إلا أن ذلك لا يعني الإيحاء بأنها تقرر جوهر السياسة، أو حتى تسيطر على العملية التي تشكل السياسة، بما فيها صياغة جدول أعمال الحكومة؛ فالعلاقة بينهما هي علاقة بين خصمين، حيث تكون للحكومة بشكل فطري اليد العليا فيما عدا استثناءات قليلة، وكثيراً ما تستخدم وسائل الاتصال باعتبارها ليست أكثر من مراقب أو بوق لنقل مقترحات الحكومة، وإثارة الجدل الذي قد تحدثه مثل هذه المقترحات (سيرفاتي، 1995، ص31).

وعند مقارنة النظم الديموقراطية بغيرها من النظم، نجد أنه في المجتمعات الديموقراطية لا ينفرد حزب واحد أو جماعة مصالح أو مؤسسة إعلامية في العمل كحارس للبوابة؛ فالاتصال يجب أن يكون

مفتوحاً حتى تتمتع كل المصالح السياسية بفرصة تقديم وجهات نظرها؛ فمفهوم الحرية والديموقراطية في النظم الإعلامية يهدف إلى توسيع الملكية العامة، ويوفر للفرد والمجتمع الحرية والديموقراطية في كل مجالات الممارسة، والدفاع عن الصالح العام، والرقابة على السلطة والأجهزة البيروقراطية.

أما في النظم غير الليبرالية فإن اتجاه العلاقة فيها محدد؛ إذ يسيطر النظام السياسي على النظام الإعلامي ويخضعه لتوجهاته وأهدافه، وليس لوسائل الإعلام أو الإعلاميين في هذه النظم دور خارج نطاق تنفيذهم لهذه التوجهات والأهداف (ندا، 2004، ص105).

وقد عانى كثير من دول العالم النامي، ومنها الدول الإسلامية والعربية تحديداً، بسبب انحرافها عن مبادئ الدين الإسلامي، الذي تقوم العلاقة فيه بين الفرد والسلطة على التوازن بين مصلحة السلطة والأفراد على حد سواء، من خلال الدمج بين الدين والسياسة، على أساس أن الإسلام دين ودولة (بركات، وآخرون، 2001، ص78).

وقد يأخذ الموقف من السلطة أشكالاً عدة، كالانطباعات السلبية التي تحملها بعض الجماهير عن السلطة الحاكمة نتيجة لمواقف متوارثة منهم تجاهها، خاصة تلك الدول التي تعرضت للاحتلال الأجنبي خلال فترات زمنية سابقة، وهو الأمر الذي كان يؤدي في العادة إلى أن يتولى السلطة عناصر معينة تحرص على إرضاء المحتل الأجنبي والتعاون معه، مما يؤدي إلى سخط الجماهير من السلطة وعدم الاكتراث بما تصدره من قرارات، وكخذلان السلطة لبعض الجماهير عند لجوئهم لها في ظروف معينة، مما يؤثر بشكل كبير على موقفهم منها (عتران، 1991، ص162).

وعطفاً على ما سبق، يتبين أن اختلاف أنظمة الحكم وتوجهاتها نحو وسائل الإعلام واتساع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات أو انحسارها، ومستوى الديمقراطية في الدول، بالإضافة إلى اختلاف القوانين المحددة لدور وسائل الإعلام، والحاكمة لطريقة عملها... كل هذه عوامل تؤثر في الاتصال السياسي، كما أن مفهوم الديموقراطية في النظم الإعلامية المختلفة ذو طابع جدلي، نتيجة للتفسيرات المختلفة لتطبيقاته، التي تتمثل في: التعددية والتنوع، واختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل في إطارها.

وحتى في النظم التي تنص دساتيرها على الحرية، أصبح هناك هيمنة لأصحاب المصالح والنفوذ والقوى، بفعل تأثير العوامل الاقتصادية التي تتحكم في موارد المؤسسات الإعلامية في المجتمع،

كما أن المؤسسات التي تستغني عن الأهداف الاقتصادية، يسيرها القائمون عليها لخدمة المصالح السياسية التي يحققونها أو يسهمون في تحقيقها، أكثر من خدمتهاللجماهير و تلبية حاجاتهم، ومع وجود نظام الملكية العامة فإنه كثيراً ما تخضع المؤسسات العامة للسلطة وضغوطها سواء كانت في شكل مباشر أو غير مباشر (عبد الحميد، 2004م، ص442).

**ثانياً: طبيعة النظام الإعلامي:**

يمكن القول: إن وسائل الاتصال أصبحت أحد المكونات الأساسة للجهاز السياسي للدولة المعاصرة، حيث تستخدم كأداة للبناء والتحول الحضاري والسياسي، وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول، وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة، والقيام بالوحدة الوطنية، وتوسيع آفاق المواطن، ودفعه نحو المشاركة السياسية، ونقله من المحليات الإقليمية الضيقة إلى آفاق قومية وعالمية (مكي، 1993، ص51).

وتقوم وسائل الاتصال بتوسيع الحوار بين الساسة والمحكومين، وتعريف الأفراد بالسياسات والإجراءات الرسمية، وك ذلك نقل تصوراتهم للسلطة الحاكمة.

إلا أن نظرة الدولة إلى وسائل الاتصال تتباين، بحسب طبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم، وموقفه من وسائل الاتصال، وتصوره لوظيفتها ودرجة الحرية الممنوحة له.

وتخضع وسائل الإعلام والاتصال لمجموعة من العوامل والضغوط والقوانين المتمثلة بالدستور، والقوانين الحكومية، مثل: قانون المطبوعات، وقانون الملكية الفكرية، التي تكفل الحقوق والحريات، أو تقوم بتقنين التراخيص، أو تفرض الرقابة والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية.

ومن أهم العوامل المرتبطة بالوسيلة الإعلامية، والمؤثرة في طبيعة المضمون الإعلامي: نمط الملكية، و مصادر التمويل، ونمط الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية، إلى جانب توجهات السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية ومستوى تأهيل القائمين عليها، وكذلك نمط العلاقة بين القائم بالاتصال ومصادر الأخبار والمعلومات، بالإضافة إلى تقنيات الاتصال المتاحة في المجتمع، كما أن أسلوب المعالجة يؤثر على المواقف والقيم والأفكار التي تعبر عن النظم، والسياسات التي تنتمي إليها، أو ما قد يفرضه النظام السياسي من توجهات على مضمون وأسلوب المعالجة الإعلامية لتخدم أهدافه وتحقق مصالحه، حيث يشير كثير من الدراسات إلى اتساق بين مواقف وتوجهات النظام السياسي

في أي مجتمع، وبين المعالجة الإعلامية، خصوصاً أثناء وقوع الأحداث والأزمات الطارئة (الجميعة، 1427، ص56)؛ بفضل قدرة وسائل الاتصال على التعبير عن مواقف النظام السياسي وتوجهاته من الأحداث والقضايا المثارة، إلى جانب دورها في معالجة الأحداث والقضايا، والتمهيد للقرارات التي يتخذها النظام، والمتغيرات التي يتعامل معها نتيجة لذلك، ولا شك أن تأثير العملية الاتصالية يتوقف على كفاءة أداء عناصر الاتصال الأساس.

وعلى ضوء ما يتوافر لدى القائم بالاتصال من مهارات وكفاءات في الأداء، يتوقف مصير العملية الإعلامية برمتها، وهناك عدة متغيرات فاعلة تؤثر في الكفاءة الاتصالية، والأداء المهني للعاملين بالمؤسسات الإعلامية، أهمها: مستوى المعلومات المتوافرة لديهم، والتجارب العملية، وموقفهم إزاءالمواضيع السياسية المطروحة، ومدى علاقتهم بالمؤسسة الإعلامية وتوجهاتها السياسية، وتصورهم للجمهور المتلقي ؛ فكلما زادت نسبة الاتفاق بين القائم بالاتصال والجمهور حول ما يطرح من أفكار ومواضيع زاد الفهم المشترك بينهما، وكلما صممت الرسالة لتلائم خصائص وظروف المجتمع وتلبي احتياجاته وتتفق مع المستوى الادراكي والقيمي له كانت أكثر تأثيراً فيه، حيث تتوقف المقدرة الاتصالية التأثيرية على مدى الانسجام والدقة في مضمون الرسالة (الجميعة، 1427، ص44)، والمخزون المعرفي والمقدرة اللغوية وتوافر مهارات التفكير واتخاذ القرار فيما يتعلق بالموقف الاتصالي لكل من المرسل والمستقبل (عبد الحميد، 2004م، ص72)، بالإضافة إلى اختيار الوسيلة المناسبة للموقف الاتصالي، ومدى انتشار وسائل الإعلام، وقدرتها على إيصال الرسائل في حينها إلى أفراد الجمهور بيسر وسهولة وسرعة فائقة، والقدرة على استرجاع الجمهور للرسائل الإعلامية، وزيادة فرص التفاعل ورجع الصدى.

وتختلف هذه العوامل من مجتمع إلى آخر، ومن وسيلة إلى أخرى، وفقاً لفلسفة الاتصال وسياسته السائدة، ومن نمط ملكية إلى آخر، ووفقاً لتوجهات الجهة القائمة على الملكية وتصوراتها حول طبيعة الدور السياسي الذي يجب أن تمارسه وسائل الاتصال في المجتمع.

وقد تنبه الباحثون في الغرب إلى أهمية نمط الملكية وتأثيره في الاتصال السياسي، وبخاصة أثر التحولات التي شهدتها أنماط ملكية الصحف في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي... ومن ذلك: والتحول الذي شهدته أنماط ملكية الصحف في الولايات المتحدة من نمط الملكية الفردية والعائلية والشركات المساهمة المستقلة، إلى نمط ملكية السلاسل والاحتكارات الكبرى، حيث تشير الدراسات إلى أن الصحف قبل احتكارها كانت أكثر اهتماماً بالقضايا المحلية،

واستخدمت في معالجتها أسلوب المناقشات الجدلية من خلال طرح كافة الآراء ووجهات النظر المتعارضة، بالإضافة إلى اهتمامها بإثارة القضايا السياسية وقضايا الرأي العام والتعمق في تغطية الأحداث... أما بعد الاحتكار فقد أصبحت أقل اهتماماً باحتياجات الجمهور المحلي ومناقشة قضاياه ومشكلاته، وغلب عليها البعد القومي في التغطية.

وهو ما يراه الباحث أحد التأثيرات السلبية للنمط الجديد للملكية الصحفية على السياسات التحريرية للصحف الصادرة عنها (R. Thrift,, 1971, p327).

وتبين أن تحول ملكية وسائل الإعلام الغربية مـ نالملكية المستقلة (ملكية الشركات المساهمة المستقلة عن المشروعات الهادفة للربح، إلى ملكية السلاسل والاحتكارات الكبرى، وزيادة الاتجاه نحو تركيز الملكية) قد أدى إلى اهتمام أصحاب المشروع الإعلامي بالجوانب الاقتصادية والإدارية على حساب المجالات الأخرى، وغياب البعد النقدي، وتراجع الاهتمام بأهميته وتنوع الأفكار والرؤى السياسية المطروحة.

وبالرغم من أن الرقابة على وسائل الإعلام في الغرب عموماً قد ألغيت منذ زمن بعيد، وأصبحت الرقابة ذاتية تمارسها المؤسسات الإعلامية نفسها، إلا أن هذه المؤسسات يملكها كبار الرأسماليين بشكل احتكاري، وفي الغالب هم من يقرر سياستها وفقاً لخطهم السياسي، وليس هيئة التحرير، وهذا بحد ذاته نوع من أنواع الرقابة المستترة والمفروضة ضمناً على هذه الوسائل، مما يحد من التنوع في الفكر والمحتوى (الويس، 1985، ص170)؛ فالقوانين التي تنظم الحريات العامة في الغرب، و بخاصة حرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي، نجدها في الواقع مجرد حريات شكلية أو اسمية ينظمها القانون دون أن يكون لهذه الحريات مدلول فعلي أو واقعي على الصعيد العملي، لأن الدولة في النظم الرأسمالية الليبرالية يحكمها القطاع الخاص، وتسودها العلاقات الرأسمالية؛ والحرية اللامحدودة في النظام الرأسمالي هي حرية الطبقة أو الفئة المحدودة التي تحتكر ملكية هذه الوسائل، وبالتالي فهي تعبر عن فكر الملاك وأصحاب القرار فيها (خضور، 2000، ص93).

إن حرية الإعلام، بما تتضمنه من حرية التفكير والتعبير، إلى جانب حرية استخدام وسائل الاتصال والانتفاع تعد بها أحد أهم مرتكزات العملية الاتصالية في أي مجتمع من المجتمعات.

ولاتقتصر حرية الرأي على مجرد الحق في التعبير عن الآراء والأفكار، بقدر ما تشمل المفهوم المتكامل لحرية الإ علام، كحق الإعلاميين في الحصول على المعلومات من مصادرها، والتعامل معها دونقيود.

كما أن اتساع هامش حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع يتيح تقديم رؤية تحليلية وتفسيرية شاملة، حول القضايا والمواضيع المثارة، دون الاقتصار على وجهة نظر جهة أو نظام معين.

وصناعة الإعلام الغربية لم تستقل عن السياق السياسي والاجتماعي الذي تعمل من خلاله، ولكنها في ذات الوقت لم تنغمس فيه، فاستمرت علاقات الشد والجذب بين الطرفين: المؤسسة الإعلامية من جهة، والمؤسسات السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، إلى أن تم التوصل إلى أنواع من علاقات التفاهم والمصالح المشتركة.

وبمرور الزمن تعاظمت أدوار المؤسسة الإعلامية، لدرجة أنها أصبحت تمثل أحد أهم عناصر القوة والتأثير الذي تتمتع به دولة من الدول إلى جانب السياسة الخارجية والاقتصاد، وقد تدخلت هذه المؤسسة الإعلامية في كل شيء تقريباً وأولها القرار السياسي والعسكري (الترمان، 2003، ص13).

وتلعب مصادر تمويل وسائل الإعلام دوراً كبيراً في التأثير على سياساتها، ويأتي في مقدمة هذه المصادر: إيرادات الإعلان باعتباره المصدر الرئيس في تمويل وسائل الإعلام التي وقعت تحت سيطرته؛ مما حولها إلى مؤسسات هادفة للربح، وجعلها تقع في قبضة المعلنين، بحيث أصبحت أكثرا هتماماً باحتياجاتهم ومواقفهم وتوجهاتهم، بشكل يفوق اهتمامها باحتياجات الجمهور، ويفوق كذلك التزامها بمعايير وقيم الممارسة المهنية، وهو ما أثر سلبياً على السياسات التحريرية للصحف ووسائل الإعلام، ومسؤولياتها تجاه المجتمع، الأمر الذي أفقدها مصداقيتها (Sloan, 1996, p8).

وغالباً ما تقوم وسائل الإعلام التي تملكها الدولة بترويج مصالح الدولة، بينما وسائل الإعلام الخاصة تقوم بالترويج لمصالحها أو مصالح من يملكونها. إلا أن وسائل الإعلام التجارية تحرص، فيما تطرحه من مواضيع وقضايا، على عدم معاداة جماهيرها ومعلنيها، كما تتحاشى أن تظهر تأييداً قوياً لسياسة معينة أو أخرى، وبالتالي تكون متوازنة (جرابر، وآخرون، 2004، ص264).

كما تختلف علاقة الإعلام بالسلطة السياسية في ظل التقدم في تكنولوجيا الاتصال في كل من الدول المتقدمة والنامية: ففي الدول المتقدمة هناك ما يشبه الخط الفاصل بين الدولة التي تملك وسائل

الإعلام الإذاعي والتليفزيوني وبين الحكومة، باعتبار أن الدولة هي كل المواطنين، وأن الحكومة تمثل حزباً يمكن أن يتغير بنتائج الانتخابات، في حين أن هذا الفصل في الدول النامية لايوجد، حيث مازال الإعلام في هذه الدول أداة من أدوات السلطة والدعاية السياسية (أبو زيد، 2000، ص292)؛ فالتطور الكبير الذي طرأ على وسائل الاتصال، بفضل التكنولوجيا الحديثة، وما ترتب عليه من سرعة في نشر الأخبار وتغطية ما يدور من أحداث قد أدى إلى معرفة الجماهير وا لحكومة بها في نفس الوقت تقريباً، وشكل ضغطاً على الحكومات ذات العلاقة بالأحداث من أجل سرعة إيجاد الحلول، في حين يحتاج المسؤولون إلى وقت كاف قبل اتخاذ قراراتهم، بعدما كانت الحكومات في السابق تتخذ قراراتها بدون ضغط من الرأي العام، نتيجة بطء معرفة الرأي العام للأخبار ذات الحساسية (مكاوي، 1993، ص255).

إن المؤسسات الصحفية التقليدية للأخبار تواجه تحدياً من قبل قوى وأشكال جديدة، والقائمين عليها يرون أن جزءاً جوهرياً من جمهورهم يهاجر إلى وسائل اتصال حديثة.

وهذه البدائل تحتوي على أخبار متنوعة بطرق متعددة، إضافة إلى البرامج الحوارية السياسية والصحافية المختزلة عبر التليفزيون والإنترنيت، وخدمات الأخبار التليفزيونية على مدى الأربع والعشرين ساعة؛ فالمنطقة الاتصالية تجد منافسة في كل مكان.

وفي المجالين المذاع والمطبوع هناك تحول بسبب تحول الاقتصاد السياسي للوسائل، وسرعة نمو عدد من مشجعي الأشكال الحديثة للتنمية ومتخصصيها، المحليين منهم والدوليين؛ لهذا فإن تلك المؤسسات الاتصالية التقليدية، التي كانت تسيطر على الاتجاه الصحفي الذي كان سائداً، تواجه نفس المصاعب والتحديات التي تواجهها المؤسسات السياسية التقليدية، وتكافح حالياً لإيجاد إستراتيجيات تحقق لها مكاناً في البيئة الإعلامية الجديدة؛ مما سيضطرها إلى التنازل عن الولاء للقيم والمبادئ التقليدية، والاتجاه نحو تحديث أساليبها من أجل المحافظة على جمهورها وشهرتها السابقة (David L, 2000, p2).

وفي هذه البيئة تضرر الدور الوسطي للصحافة الجادة، وهناك أدلة أظهرت أن وظيفة ترتيب الأولويات للأخبار، التي تعد أفضل أدوار الصحافة السياسية، قد تقلصت أو تم تحجيمها، وبخاصة في أخبار المواقع الشبكية، حيث الجمهور يحدد ويختار المواضيع ذات الاهتمام الشخصي، نظراً لقدرة المستخدمين على تكوين بيئة وسائطية تشتمل على مواد مسبقة الاختيار بحسب الاهتمامات الشخصية،

وهو ما يعد جزءاً جوهرياً لمغريات مصادر الأخبار الشبكية؛ فالجمهور الذي يعتمد على هذه المواقع يحصل على المزيد من المعلومات بتنوع سطحي للمواضيع، وليس كما كان الحال قبل اختراع الإنترنيت، كما أن مقدرة الصحفيين على إيضاح طبيعة وأهمية مواضيع الأخبار، تم تقليصها وذلك بتوجيه اهتمام الجمهور إلى المواضيع الشعبية؛ لذا فإنه من المؤسف أن مستقبل الأخبار والصحافة الجادة قد يكون في خطر (David L, 2000, p3).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك تشابهاً كبيراً في السياسات الإعلامية لدول العالم الثالث، حيث يغلب الاتجاه لسيطرة الحكومات على وسائل الاتصال، وعلى المضمون الذي تطرحه هذه الوسائل، من خلال تطبيق بعض الآليات، التي تبدأ بالتحكم المسبق في النشر بواسطة الرقابة المباشرة، أو عن طريق تفويض رئيس تحرير معين من قبل السلطة في تنفيذ هذه المهمة، وإبلاغه بالموضوعات الحساسة التي يجب أن تترك جانباً، أو حتى من خلال إصدار قوانين وتشريعات توضح المعلومات غير الصالحة للنشر (غالي، 2003، ص63).

وتستخدم القوانين والتشريعات كوسيلة للحد من نشاط وسائل الاتصال، وكمعوق يحول دون تحقيق السياسة الإعلامية بالشكل الذي يراه القائمون عليها؛ فهذه القوانين واللوائح والأنظمة من أخطر الأدوات، وبخاصة في الدول النامية التي لم تصل إلى حالة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ما تفعله النخب الحاكمة من تقييد للحرية وتعديل الدساتير والقوانين لكي تلائم مصالحها ورؤاها وخطها السياسي (عبدالحميد، 1982، ص261).

حيث تمتلك هذه الدول، وبخاصة الدول العربية منها عبر وزارات الإعلام، حق منح التراخيص وسحبها من المؤسسات الإعلامية، بينما لا يوجد في كثير من الدولالأوربية والأمريكية وزارات للإعلام أصلاً، مما يجعل كثيراً من قرارات المؤسسات الإعلامية المتعلقة بالنشر تتخذ وفي اعتبار أصحابها الخوف من سحب التراخيص الممنوحة من قبل الدولة، خصوصاً أن هناك كثيراً من القضايا لا يمكن أن يوضع فيها حد فاصل بين ما يمكن أن يكون نقداً موضوعياً أو ما يعتبر تجريحاً؛ لذا فإن مثل هذه المحظورات تقف عامل تهديد وضغط على المؤسسات الإعلامية، بحيث تنعدم الموازين الموضوعية التي يقاس بها سوء القصد من عدمه، ويظل الأمر متروكاً لتقدير أجهزة الرقابة في وزارات الإعلام (أبوإصبع، 1999، ص303)، كما تحظر بعض قوانين المطبوعات في الدول النامية نشر ما يمكن أن يعتبر إساءة إلى دولة أخرى، أو ما من شأنه تعكير صفو العلاقات بين الدولة والدول الأخرى، وهذا

يعني أن الصحفي سيظل تحت هاجس أنما يكتبه من نقد لأية سياسة خارجية قد يكون محظوراً (أبوإصبع، 1999، ص306).

وفي دراسة حديثة لأحد الباحثين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أشارت إلى أن الرقابة والتحكم في المعلومات الصحفية في العالم العربي يتم فرضها من قبل المسؤولين، وأيضاً من قبل المجتمع، حيث ترى أن الرقابة نوع من المسؤولية الاجتماعية (Kai, 2002, p123).

إن زيادة حجم المعلومات المتناقلة بواسطة التكنولوجيا الحديثة وسرعتها، قد فرضتا تحديات جديدة أمام المراقبين الحكوميين، بحيث أصبح من الصعب على الحكومات العربية ممارسة دورها التقليدي كحارس للبوابة. ولا تزال المطبوعات أكثر الوسائل سهولة بالنسبة للحكومات العربيةمن حيث الرقابة بحكم خبرتها الطويلة في هذا المجال. وفي المقابل فإن الرقابة على الاتصال الفضائي تظل هي الأقل مباشرة وتأثيراً، أما الرقابة على الإنترنيت فما تزال هي الأصعب من حيث فعاليتها، والأسهل من حيث إمكانية إحباطها (الترمان، 2003، ص121).

**ثالثاً: العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية:**

لاشك أن وسائل الاتصال تعمل في إطار مرجعي شامل يتكون من معتقدات المجتمع وقيمه وسماته الرئيسة، ويسهم هذا الإطار في توجيه الممارسة المهنية لهذه الوسائل، وتوجيه استجابات أفراد المجتمع، ويعكس ال علاقة فيما بينهما، وهذه الأطر والمحددات القيمية تؤثر في الأسس التي تستند إليها وسائل الاتصال في تناولها لمختلف المواضيع والقضايا.

ويعد الالتزام بها تكريساً لقيم وخصوصية المجتمع، وفي المقابل تمارس وسائل الاتصال دورا مهماً في مراقبة البيئة، لدعم استقرار النظام الاجتماعي السائد، والسعي لتقديم كل ما يحافظ على الهوية الثقافية، وتقديم المعلومات بمايتسق مع قيم وثقافة كل مجتمع.

وقد أشار داسنالي ليربز إلى فكرة التوظيف الكفء لكل مكونات النظام الاجتماعي، التي تؤكد على أن أي فشل أو نجاح لأحد مكونات النظام الاجتماعي يؤثر على النظام كله، كما أشار إلى أن عدم إدراك الدول النامية لذلك قد تسبب في إثارة كم هائل من التوقعات والرغبات (ثورة التوقعات المتزايدة) يفوق إمكانيات تحقيقها؛ مما أدى إلى ظهور المفهوم المضاد (ثورة الإحباطات المتزايدة) (Lerner, N,D, p331).

وتعد الأمية واحداً من أخطر معوقات الاتصال السياسي في المجتمع، نظراً للآثار السلبية التي تترتب عليها، ومنها: عدم إدراك الفرد الأمي للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها المجتمع، وبالتالي عدم إدراكه للدور الذي ينبغي عليه القيام به للمساهمة في إيجاد حل لهذه المشاكل؛ فالأمية قد تحرم كثيراً من أفراد المجتمع بعض المهارات التي تمكنهم من المشاركة في الحياة العامة، والاهتمام بمختلف القضايا والحوار حولها ومتابعة الأحداث الجارية والانضمام إلى تنظيمات رسمية أو غير رسمية... إضافة إلى آثار الأمية على الممارسة القومية وعلاقة وسائل الاتصال بالمجتمع (عتران، 1991، ص192).

والفرد الأمي لا يعي ولا يدرك معنى ومغزى القرارات السياسية التي تتخذ على المستوى القومي أو المحلي، ولا يتفاعل معها كما يجب، لدرجة قد ينعدم الإحساس لديه بأهميتها، مما قد يدفعه إلى اتخاذ موقف سلبي تجاه الحكومة أو تبني قيم ومعتقدات وأنماط سلوكية سلبية.

ولاشك أن التعليم ينمي لدى الأفراد مهارات متنوعة، كالقراءة والتحليل وفهم القضايا والأحداث ومتابعتها من خلال وسائل الاتصال والتفاعل معها (Conway,1985, p20-21).

ويساعد التعليم على تنمية الإحساس بالواجب المدني، و التفكير بالمصلحة العامة، والشعور بالمسؤولية والكفاءة والثقة بالنفس، وزيادة الوعي والمعرفة بالقضايا السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تكوين الآراء حول مختلف الموضوعات العامة، وبالتالي القدرة على التأثير في صنع القرار، وبخاصة أن الأفراد الأكثر تعليماً هم أكثر معرفة بالأنشطة الحكومية، ويمكنهم المشاركة في الأنشطة السياسية، مثل: السعي لمنصب سياسي، أو العمل كعضو في حزب سياسي أو تنظيم معين، وغيرها من التنظيمات الأخرى.

وكلما ارتفع مستوى التعليم بين أفراد المجتمع، ارتفع مستوى المشاركة السياسية للجماهير، وتعددت حاجاتهم وطموحاتهم، وزادت الرغبة لديهم لإشباعها، وسارعوا إلى المشاركة في أنشطة مجتمعهم السياسية والاجتماعية والثقافية (خانة، إسماعيل، 1989، ص190)، حيث تقوم وسائل الاتصال بأدوار مهمة لأداء الدولة وتوفير قنوات للمشاركة السياسية الشعبية في القرارات الحكومية (مكي، 1993، ص50).

ويؤثر التراث الثقافي والحضاري وأيديولوجية المجتمع أيضاً في العملية الاتصالية ودرجة فعاليتها، حيث أن زيادة التعليم والثقافة تؤدي إلى ميل المتلقي إلى الاختلاف والبحث عن مصادر عديدة للمعلومات والآراء؛ ففي ظل نظرية السلطة، مثلاً، نجد أن مستهلكي وسائل الإعلام هم عادة من النخبة المتعلمة الذين يشكلون توازناً مع عدد من الوسائل الإعلامية.

ومع استمرار زيادةالتعليم والثقافة ينشأ عدم التوازن بين ما يطلبه المتعلمون وما تقدم الوسائل الإعلامية، وتؤدي حالة عدم التوازن إلى الحركة في اتجاه الليبرالية الاجتماعية، ومحاولة الإبقاء على الملكية الفردية لوسائل الإعلام، لكنها في الوقت نفسه محاولة لضمان الروح الفعالة لليبرالية من خلال التنظيم الذاتي والحكومي، أو الاتجاه للمركزية الاجتماعية والملكية العامة لوسائل الاتصال.

وبالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وبخاصة في الدول النامية، فإن انخفاض مستوى الدخل العام يؤدي إلى انعدام الثقة في وسائل الاتصال، وصنع مناخ غير ملائم للتعرض لها وضعف المستوى المهني . ويترتب على ذلك انخفاض نصيب الفرد في المجتمعات النامية عن الحد الأدنى الذي وضعته اليونسكو من وسائل الاتصال، حيث أشارت إلى أن هناك تناسباً عكسياً بين كل من الأوضاع التعليمية المتردية وانتشار الأمية وبين انتشار وتوزيع الصحف اليومية (عبد الحميد، صلاح الدين، 1982، ص222).

وتؤثر المكانة الاجتماعية للفرد ودرجة تعليمه وعضويته في التنظيمات الموجودة، بشكلكبير في درجة مشاركته في الأنشطة المختلفة (L.Finkle & Other,1986m p406)؛ فكلما ارتفع مستوى الدخل كانت مشاركة الفرد أكبر في جوانب الحياة المختلفة، ومنها المشاركة السياسية، لكونهم أكثر تعرضاً لوسائل الاتصال، وبالتالي أكثر معرفة بالشؤون السياسية وتفا صيل القرارات والنشاطات الحكومية؛ فالدراسة التي قام بها ريموند كاتزال Raymond Katzell عام 1977م، على 103 عمال، أكدت أن تحسين الوضع الاقتصادي للعاملين قد أدى إلى زيادة مشاركة هؤلاء العاملين في جميع المجالات داخل وخارج منشأتهم (Bruce,1981, p35)، كما أن بعض الأشخاص الذين يحققوننجاحاً اقتصادياً تتكون لديهم خصائص معينة يتوقع معها زيادة المشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الكفاءة الشخصية والميل إلى الانتباه والاهتمام بدرجة كبيرة بالأحداث السياسية التي تقع خارج نظام البيئة المحددة (Conway,1985, p22 23)؛ فالفرد ذو الدخل المرتفع قد لا تشغله الناحية الاقتصادية كثيراً، وبالتالي فهو يفكر في خدمة المجتمع وفي المشاركة في أنشطته المختلفة، بعكس الفرد

صاحب الدخل المنخفض الذي ينشغل بتحسين مستوى دخله، وبالتالي يقل أو ينعدم تفاعله مع قضايا مجتمعه السياسية والاجتماعية.

وتتسم الدول النامية بصفة عامة بضعف القدرة على الادخار، كنتيجة حتمية لانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي بسبب تدني مستوى الإنتاجية (عبد الرحمن، 1981، ص54)، بالإضافة إلى أن الزيادة المطردة في السكان بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج، وتدهور توزيع الدخل، وانتشار البطالة... لها تأثيراتها السلبية على المجتمع وتنعكس بدورها على درجة وتوعية مشاركة الجماهير في جوانب الحياة المختلفة وتسبب إحداث أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

والأيدلوجيات، التي هي مجموعة القيم والمعتقدات السائدة لدى الأفراد، تقوم بدور هام ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية؛ لأنها تمثل الإطار المرجعي لسلوك ودوافع الأفراد، وتستخدم كوسيلة لترشيد وتقنين ممارسات النظام السياسي، حيث تخضع وسائل الاتصال السياسي في سياسات التحرير لاعتبارات الخلفية الثقافية والدينية للجمهور المستقبل؛ ففي المملكة العربية السعودية – على سبيل المثال – نجد أن حارس البوابة يأخذ في الاعتبار الشريعة الإسلامية والثقافة العربية السائدة كجزء من معاييره لاختيار الأخبار (غالي، 2003، ص64).

إن القيم والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع تقف خلف السلوك الإنساني؛ فهي أداة الضبط الأولى للسلوك، وتقويم توجهات ومواقف الأفراد.

كما تختلف مفاهيم ومصادر وخصائص هذه المحددات القيمية التي تحتكم إليها وسائل الاتصال من مجتمع لآخر، بحسب تباين المرجعيات الثقافية والتاريخية لكل مجتمع، وبحسب طبيعة النظم والسياسات أيضاً داخل كل مجتمع.

وهناك أنواع من الضغوط الاجتماعية المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته، الذي يقبل مثلاً منطق المجاملات الأسرية أو القبلية على حساب العمل.

ومن ضمن الكوابح الاجتماعية ما يمكن أننسميه بالذوق الاجتماعي الذي يفرض على المحررين الالتزام به، بالإضافة إلى أن التذوق الاجتماعي يفرض على الجمهور تذوق أنماط من الرسائل الإعلامية بغض النظر عن قيمتها، بينمالا يقبل نمطاً آخر (أبوإصبع، 1999، ص304).

والفرد يسعى إلى التكيف مع جماعته ويتقبل الرسالة التي يبثها نظام الاتصال، بحيث تكون متماشية مع قيمته ومدركاته وعاداته.

وهذا ما يؤكد أن العوامل الثقافية للمجتمع تعد أحد العوامل المؤثرة في الاتصال بصفة عامة، والاتصال السياسي على وجه الخصوص (إمام، 1981، ص88) .

كما نجد في كثير من الدول النامية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط أن القومية (رغبة الشعب أو الأمة في الا ستقلال والاهتمام العميق بميزاته الذاتية، وحاجاته، وقضاياه) أصبحت عاملاً هاماً في تشكيل السياسة، إضافة إلى أن لكل فرد عاداته الاتصالية التي تجعله يفضل إحدى قنوات عملية الاتصال على الأخرى، ويرتبط ذلك بالقيمة التي يعلقها الفرد على مصدر المعلومات ومدى قيمتها بالنسبة له.

وتعد خبرة وسائل الاتصال أوسع بكثير من خبرة الفرد الضيقة؛ فهي تنوب عن الفرد في تقديم الخبرة الكلية له بشرط ثقته بها، وهذه الثقة تكتسب من خلال قدرتها على تبني قضايا وهموم المجتمع والتعبير عنه وفقاً لنظام القيم المتفق عليه عادة داخل النظام السياسي.

وهذا التناغم والاتفاق بين ما تقدمه وسائل الاتصال وما يشعر به الجمهور يؤديان إلى مزيد من التفاعل فيما بينهما.

إلا أن الموضوعات السياسية التي تنأى عن نطاق الخبرة المباشرة للفرد وليس لديه وجهات نظر قوية بشأنها، هي الموضوعات التي تمارس فيها وسائل الاتصال تأثيرها بشكل أقوى.

وكلما ضعف تصلات الفرد بالجماعة وزادت قيم الفردية في البناء الاجتماعي، ازدادت تأثيرات وسائل الإعلام، بالإضافة إلى أن الصور المستمرة التي تنقلها وسائل الإعلام تدفع الأفراد إلى تبنيها (حمادة، 1997، ص ص270-271).

وهناك عدة عوامل أخرى تحد من فاعلية العملية الاتصالية، منها: تباين خلفيات المشاركين، ومستوى اللغة، ودرجات الذكاء والسن والنوع، والطبقة والعرق، وهذه الاختلافات تؤدي إلى اتجاه الرسالة نحو التشتت والتغيير وفقدان المعلومات (عبد الرحمن، 1981، ص197).

**رابعاً: العوامل الخارجية:**

من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الاتصال السياسي: الثورة المعلوماتية، وهي الأساس الذي ترتكز عليه العولمة في هدفها الأساس، المتمثل في: إزالة الحواجز والحدود بين المجتمعات، وتداخل أعضائها في بناء متشابك؛ فالعولمة في بعدها السياسي أو"العولمة السياسية " هي البعد المستقبلي، والأكثر إثارة للجدل من الأبعاد الحياتية الأخرى؛ لأنها تتضمن الانتشار الحر والسريع للأخبار والأحداث والقرارات والتشريعات على الصعيد العالمي، عبر مختلف وسائل الاتصال، كما أنها تساعد، بما توفره من معلومات، في سرعة اتخاذ القرار؛ فالمعلومات والمعرفة أهم مصادر القوة السياسية التي تعمل – من خلال ممارستها المباشرة وغير المباشرة – على ظهور خطاب معرفي يخدم أغراضها ويروج لأفكارها، سعياً لتثبيت سلطانها، وتأمين مصالحها باعتبار القوة معرفة (الحديثي، 2002، ص59).

وقد قادت الثورة الاتصالية إلى جعل مستوى العولمة في المستوى الذي نراه اليوم، حيث المزيد من التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة التكنولوجية بين العالم الأول والثالث؛ إذ تسيطر الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان على الجانب الأعظم من سوق وسائط صناعة المعلومات (الحديثي، 2002، ص60).

ومن هنا حدث صراع كبير بين هذه الدول حول الهيمنة الإعلامية والفكرية التي ستؤدي إلى إذابة الثقافات الأخرى، واندثار الهويات، وإلغاء الخصوصيات وصنع عالم اللاثقافات، ويتضح من ذلك أن مخاطر العولمة على دول العالم الثالث تبدو مفزعة.

والعولمة الإعلامية تحديداً تسعى، من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية، إلى نشر مبدأ التماثل و حمايته ليصبح التماثل بذلك أمراً واقعاً لا مفر منه، وتحويل المجتمع إلى كتلة متشابهة؛ فالعولمة الإعلامية تؤثر على أنماط السلوك، وتزيد من معدلات الاستهلاك السلبي للمضامين الحضارية الوافدة؛ مما قد يدفع بأفراد المجتمع إلى الاستكانة وإلى تغيير أنماط السلوك بما يلائم خصائص المضامين المستهلكة، وصولاً إلى تنميط الحياة اليومية بما تحويه من مشاعر إنسانية، وتصورات ومفاهيم وقيم، وسلوكيات ومشاركات اجتماعية وسياسية، وبالتالي ظهور نمط واحد من الواقع المعيش، وإحلال عالم الموضوعات محل العالم الإنساني.

وفي ضوء ذلك يتضح أن انعكاسات الثورة التكنولوجية قد شملت كامل مراحل حلقة الاتصال والإعلام، حيث أصبحت قوة الدول والمجتمعات تقاس بمدى قدرتها على السيطرة على تدفق و معالجة المعلومات، التي هي بمترلة الطاقة الإستراتيجية الأولى قبل النفط وقبل القدرة على التصنيع (الحديثي، 2002، ص67).

ولم يعد هناك مجال لإخفاء الحقائق والمعلومات السياسية، سواء المحلية منها أو الخارجية، فقد تلاشت سيطرة جهة واحدة على الموضوعات السياسية، وأصبح المواطن في وطنه معرضاً لوجهات النظر الأخرى بكامل تفاصيلها، وعارفاً بخفايا الموضوعات والمشكلات السياسية بدرجة قد تفوق معرفة الحكومة المحلية نفسها.

كما لم تعد الدول الأخرى رهينة لرؤى البعثات الدبلوماسية وهيمنتها على معلوماتها المحلية، وأمكن معرفة الأسرار التي قد لا تملكها البعثة أو حتى حكومتها.

ففي عصر العولمة يتلاشى الفصل بين المحلي والعالمي، ويحدث تداخل بين كل من الشأن السياسي الداخلي والشأن السياسي الخارجي؛ فالدولة لم تعد وحدة ارتكازية في المجال السياسي العالمي الجديد، فثمة تكتلات إقليمية ومنظمات غير حكومية وهيئات دولية وشركات عابرة للجنسية تسع ى لإدارة العالم بصورة جماعية؛ فبدلاً من أن تكون الدولة مسؤولة مباشرة عن التنفيذ، تحولت مسؤوليتها إلى التنسيق، ووضع السياسات والضوابط، وقد بدأ نفوذها في التضاؤل، وأصبحت الحكومات الوطنية تتشارك في قوتها ونفوذها السياسي والاقتصادي والأمنيمع مؤسسات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية والعديد من التنظيمات الأهلية، وإن شكل تجمع السلطة والقوة في يد الدولة، الذي بدأ منذ عام 1648م مع معاهدة سلام وستفاليا، قد انتهى على الأقل مدة من الزمن (عرابي، 2002، ص82).

ولم يقتصر تأثير القرار السياسي الداخلي على هذه الدولة أو تلك، بل إن التأثير قد يشمل الكل؛ فالأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العملية السياسية في مجتمعات أخرى، حتى إن كانت بعيدة، ويتضح ذلك أكثر في حالة الحروب والأزمات.

وقد جاء هذا التراجع لدور الدولة، نتيجة لتغير الاتجاهات السياسية وانتصار الأفكار الاقتصادية الليبرالية، والاعتراف بتفوق اقتصاد السوق، كما أن حدود الدولة القومية لم تعد هي حدود السوق الجديدة.

ولا شك في أن الاستعمار، بالإضافة إلى الغزو الفكري، يتركان أثرهما على شخصية الدولة، فيوقعها في فخ التبعية أو دائرة الاستقطاب الدولي للدولة المستعمرة (الخيال، 1992، ص30).

وقد بدأت تكتلات أخرى في الظهور، تتمثل في تكوين المنظمات والتجمعات الإقليمية أو الجهوية، كالمجموعة الأوروبية، ومجموعة أمريكا الشمالية الاقتصادية، ومجموعات جهوية أخرى في آسيا وأفريقيا والدول العربية. و هذه المجموعات تعمل على الحد من دور الدولة والتأثير في قراراته ا، خاصة إذا ما تطورت نشاطاتها لتشمل مجالات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية الخ.

وهذا هو الدور المتوقع لكثير من هذه التكتلات؛ فالمجموعة الأوربية على سبيل المثال بدأت بالنواحي الاقتصادية ثم تطورت أعمالها لتشمل مجالات عدة (العوفي، وآخرون، 1998، ص171).

كما أن استغلال وسائل الاتصال للتكنولوجيا، قد شجع وأسهم في تحويل منظمات الأخبار إلى تكتلات أعمال دولية مترامية الأطراف، تشترك في منافسة ضارية على الأسواق العالمية، مما أثر على المصالح المحلية والقرارات السياسية للحكومات التي كانت بيئتها الداخلية قد أصبحت دولية تبعاً لذلك.

ومن هذه العوامل: المقدرة الإعلامية الخارجية للدولة، حيث يشهد العصر الحالي تطورات متسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات، أدت إلى تحولات جذرية في بنية المجتمعات، وفي أشكال تنظيماتها ومؤسساتها وصناعاتها وأدوار أفرادها وحكامها، ونسق القيم والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات فيها، خصوصاً أن الدولة في عصر المعرفة المعلوماتية الاتصالية، أضحت غير فاعلة في أداتها المعنوية الاتصالية، وتبين أنه من المستحيل السيطرة التامة من قبل الدولة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول مواطنيها؛ لذلك فإن نجاح الوظيفة الاتصالية للنظام السياسي يتوقف على قدرة النظام السياسي بجميع مؤسساته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي وامتلاك تقنيات متطورة تسهل عملية الاتصال في الداخل والخارج، وتطويع امكاناته مع خصائص العالم المعاصر ومواكبته لتطوراته المتسارعة، بما ينسجم وطبيعة المجتمع (الحديثي، مؤيد، 2002، ص140)؛ فالتطور الحاصل في حقل الإعلام، جعله وثيق الصلة بالسياسة الخارجية، والإعلام أصبح همزة الوصل بين صانعي السياسات في الدول المختلفة، وأداة رئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية، إلى جانب الأداة الدبلوماسية، كما أنه ساعد الدبلوماسية في تحقيق أهدافها من خلال تهيئة الأجواء والمدركات، وصنع المؤيدين وتحييد الأعداء.

والمفاوضون السياسيون في عصر التليفزيون ووسائل الإعلام أخذوا يتعاملون في اللحظة نفسها مع المفاوضين المناظرين لهم من ناحية، ومع الرأي العام ووسائل الإعلام من ناحية أخرى، إضافة إلى أن وسائل الإعلام جعلت من المفاوضات والقرارات السرية مسألة صعبة للغاية.

ولم يعد اهتمام الحكومات برأي الجماهير مقتصراً على الرأي العام المحلي بالنسبة للدولة، بلاتسع ذلك إلى نطاق أكبر، حتى أصبح يشمل الرأي العام العالمي. ومن هنا أصبح الإعلام موضع اهتمام دولي تمثل في أبرز صورة بالتوصية التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى منظمة اليونسكو بأن تبحث المشكلات التي تعترض الدول النامية من أجل تقوية وسائل إعلا مها (الخيال، 1992، ص48)، وبخاصة أن قوة الدول اليوم تقاس بمدى تقدمها في المجال الإعلامي، وبمدى قوة وسائل إعلامها في التأثير والإقناع، وبالتالي أصبح الإعلام معياراً من معايير القوة.

والمقدرة الإعلامية الخارجية للدولة لا يتوقف دورها على كونها وسيلة لتنفيذ سياساتها الخارجية فقط، بل هي أداة لتكريس استقلالية القرارات السياسية والاقتصادية نفسها، وبالتالي تمتع الدولة بشخصية دولية متميزة تمكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمس مصالحها، كما أن المعرفة المعلوماتية وانتشار الفضائيات واختراق الحدود الجغرافية، من خلال الوصول الفوري والسريع للمعلومات ومشاهدة ما يدور في العالم... كلذلك قد ضاعف من عدد القوى الضاغطة في داخل الدولة ذاتها، و قلل من قوة وسطوة النظام السياسي ودوره الاتصالي في الداخل والخارج؛ لهذا فإن الاختراقات الإعلامية والثقافية التي تتعرضلها الدول، لابد أن تؤثر في سيادتها.

ولعلنا نرى في الولايات المتحدة مثالاً بارزاً في هذا المجال، فالقوتان الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، أسهمت مجتمعة في صنع المكانة السياسية الدولية لها.

إلا أنه لا يخفى أنها تهتم أكثر من غيرها من الدول بوسائل الاتصال؛ لذا ليس من قبيل المبالغة القول بأن المكانة الدولية للولايات المتحدة، ما كانت لتتبوأها لولا اهتمامها البالغ والمتزايد بهذه الوسائل، واعتمادها في رسم سياساتها الخارجية عليها (الخيال، 1992، ص32).

والأنظمة السياسية الغربية بشكل عام أخذت توظف تكنولوجيا الاتصال الحديثة، عبر الوسائل المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، في معالجة القضايا والأحداث السياسية، وبخاصة التليفزيون عبر

شبكاته الوطنية والدولية وقنواته الفضائية، التي أدخلت في العلاقات الدولية ما أطلق عليه دبلوماسية الإعلام الإليكتروني (اللبان، 2003، ص229).

ووسائل الاتصال قل أن تكون مجرد ناقل سلبي للمعلومات؛ فالصحافة الأمريكية مثلاً، بتحقيقاتها التليفزيونية التي تشاهد في كل أنحاء العالم، كثيراً ما يستشهد بأخبارها مع نسبتها أوعدم نسبتها إليها، وهي تشكل همزة وصل لنظام اتصالات متكامل بصورة متزايدة، تستطيع أن تؤثر على مسيرة الأحداث الدولية، وهو ما تفعله أحياناً. كما أن تدفق المعلومات والتأثير السياسي ليس أحادي الاتجاه، فعلى سبيل المثال: الأخبار في الخارج تصبح عادة أخباراً في الولايات المتحدة، وخاصة عندما تتعلق بمصالحها، وإن مأساة الرهائن الأمريكيين في إيران، التي بدأت بمقال في صحيفة صغيرة في بيروت، قدمت أكثر الأمثلة عن كيف يمكن أن يؤثر نشر الأخبار الأجنبية على صنع السياسة الأمريكية (سيرفاتي، 1995، ص32).

ويتم استخدام وسائل الإعلام من قبل الأنظمة السياسية كأداة رئيسة للاتصال مع الدول الأخرى، لاسيما في أوقات الأزمات، وذلك لتوصيل رسائل سريعة لهم في حالة تعطل القنوات الدبلوماسية المعهودة أو بطئها في تنفيذ ما يوكل إليها، حيث تعدى تأثير وسائل الاتصال ذلك إلى القيام أثناء الحروب والأزمات بوظيفة نفسية قتالية ودفاعية في آن واحد، كما امتدت وظيفته إلى ما بعدها من خلال تضخيم النتائج واستثمارها إلى أقصى حد، كما حدث أثناء حرب الخليج الثانية، وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق، عندما استخدم الرئيسان العراقي والأمريكي وسائل الإعلام، لاسيما شبكةCNN، في إيصال رسائلهما إلى الشعبين الأمريكي والعراقي (ندا، أيمن، 2004، ص133)؛ فوسائل الإعلام تؤثر على المستوى الخارجي من خلال القيام بمساندة السياسات الحكومية والدفاع عن الوضع القائم، بالإضافة لكونها أداة دعائية. وقدأكدت العديد من المصادر أن صناع القرار كانوا يستقون معلوماتهم أثناء تلك الحرب من خلال وسائل الإعلام (الحديثي، 2002، ص135).

ووسائل الإعلام تقوم بدور الوسيط في كثير مما يتخذ من سياسات خارجية، حيث تشير العديد من الدراسات، على سبيل المثال، إلى أن متخذي القرارات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية يتأثرون بصورة مبالغ فيها بالصور التي تعرضها وسائل الإعلام للأحداث الخارجية، كما حدث في البوسنة والصومال ورواندا، حيث اضطرت الحكومة الأمريكية إلى الاهتمام بحل هذه المشاكل من أجل نزع الصورة السيئة من عقول الرأي العام، الذي تأثر بها وتفاعل معها.

لهذا فإن التغطية الإعلامية والتليفزيونية على وجه التحديد للأحداث الخارجية، تؤثر على السياسة الخارجية عن طريق حملها للعواطف والمشاعر والأحاسيس، إضافة إلى أنها قد تصنع أحداثاً أو تشارك بفاعلية في عملية صنع السياسات الخارجية وتوجيهها (ندا، 2004، ص142).

ووسائل الإعلام في كثير من الأحداث تمد متخذي القرارات بالمعلومات بسرعة تفوق غيرها من الوسائل التقليدية التي يعتمدون عليها، وتشكل الانطباعات الأولى عن تلك الأحداث، كما أنها قد تكون همزة الوصل بين صانعي السياسات في الدول المختلفة، نظراً لكونها قناة اتصال مباشر.

وتسمى العمليات الاتصالية التي تمارسها الحكومات للاتصال بجماهير الدول الأخرى بالدبلوماسية الشعبية **Public Diplomacy**، في محاولة لإيجاد تفاهم وتقبل لأفكارها وسياساتها، ومؤسساتها وثقافتها وأهدافها.

وقد ارتبطت الحرب الباردة بالدبلوماسية الشعبية التي وظفت في عملية إدارة العقول واحتكار المعرفة، وبرزت في أعقاب الحرب ال عالمية الثانية مع ازدياد الترابط والتداخل في السياسات والاقتصاديات الدولية، التي دفعت الحكومات والمنظمات الدولية إلى الاهتمام باحتياجات ورغبات الجماهير الخارجية، والتأثير في معارفها واتجاهاتها المختلفة، حيث لم يعد يكفي ممارسة الدبلوماسية التقليدية التي تتم عبر تبادل المعلومات بين الدول من خلال المستويات والقنوات الرسمية، وإن الحاجة تدعو إلى بناء قنوات اتصال بين الحكومات وشعوب الدول الأخرى لبناء المعارف والاتجاهات المدعمة لسياسات الدول الخارجية، وأصبحت الدبلوماسية الشعبية في العصر الحاضر أداة لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الدولية.

# الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

**المبحث الأول: القضايا الثنائية بين السودان ومصر**

**المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**

**المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير البيانات**

## المبحث الاول

## القضايا الثنائية بين السودان ومصر

**توثيق لدولة السودان:**

يقع السودان في شرق شمال أفريقيا مع اتصاله بالبحر الأحمر واحتلاله شطراً كبيراً من نهر النيل حيث إنه البلد الثاني لبلدان حوض النيل وكونه يربط بين أوروبا ومنطقة البحر المتوسط وأواسط أفريقيا جعله في ملتقى الطرق الأفريقية، وعلى اتصال دائم بجاراته. فنشأت علاقات تجارية وثقافية وسياسية بين مصر والبلاد السودانية منذ الأزل، وكان قدماء المصريين يسمونه تانحسو أي "أرض الأرواح "أو "أرض الله "عندما بهرتهم خيراته.

سكن الجنس النوبي قديما السودان في العصور الحجرية (8000 ق م – 3200 ق م). واتخذ أول خطواته نحو الحضارة. فقاموا بصناعة الفخار واستعمال المواقد والنار للطبخ. كان العرب يطلقون علي المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا الممتدة من المحيط الأطلنطي غربا إلي البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقاً(السيد، ايهاب، 2014م، ص 60).

وفي عهدي الدولة الوسطى بمصر والدولة الحديثة ضم أحمس جزء في جنوب مصر أطلق عليه فيما بعد كوش. وأصبحت اللغة المصرية القديمة هي اللغة الرسمية. ولا سيما بعدما طرد أحمس مؤسس الأسرة الثامنة عشر للهكسوس من مصر .ووصل تحتمس الثالث حتى الشلال الرابع .وكان ملوك الدولة الحديثة يعينون نوابا عنهم لإدارة المنطقة. وظهرت اللغة الكوشية أثناء مملكة كوش، وكانت لغة التفاهم بين الكوشيين قبل ظهور الكتابة المروية نسبة لمدينة مروي التي تقع على الضفة الشرقية للنيل شمال قرية البجراوية الحالية. وكانت عاصمة للسودان ما بين القرن السادس ق م. والقرن الرابع الميلادي. عندما ازدهرت تجارة الصمغ والعاج والبخور والذهب بين الجزيرة العربية وبين موانئ السودان والحبشة. وكانت للسودان علاقات مع ليبيا والحبشة منذ القدم. وفي الآثار السودانية كانت مملكة مروي على صلة بالحضارة الهندية في العصور القديمة. وكان الإغريق يسمون البلاد الواقعة جنوب مصر "أثيوبيا وقال هوميروس عنها أن الآلهة يجتمعون في السودان في عيدهم السنوي.

السودان من أقدم البلاد التي سكنها البشر بحسب الحفريات التي وجدت في بعض أجزائه مؤخرا. وبالرغم من أنه بلد قديم أيضا في اكتشاف الكتابة –فقد كتب بالهيروغليفية المصرية في أزمان سحيقة بل هنالك رأي يقول أن الهيروغليفية نفسها بدأت فيه ثم اتجهت شمالا– كما كانت اللغة المروية أول لغة صوتية في إفريقيا) ذلك أن الهيروغليفية لغة معنى بترميز المعاني لا أصوات الكلمات كما هي اللغات الأبجدية المختلفة) إلا أن السودان أصابه انقطاع حضاري فيما يتعلق بالتدوين جعل الكتابات عن تاريخه

في الغالب مأخوذة عن المؤرخين الإغريق من جهة والعرب المسلمين من جهة أخرى. تلك الكتابات لا تغطي كافة حلقات السودان التاريخية، ولا تشمل كافة بقاع السودان الحالية.

**توثيق عن دولة مصر:**

تاريخ مصر هو أطول تاريخ مستمر لدولة في العالم لما يزيد عن 7000 عام قبل الميلاد، حيث تميزت مصر بوجود نهر النيل الذي يشق أرضها والذي اعتبر عامل مساعد لقيام حضارة عريقة بها، كما تقع مصر بموقع جغرافي متميز يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا ويرتبط بقارة أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط .كل هذا أدى إلى قيام حضارة عرفت بأنها أقدم حضارة في التاريخ الإنساني.

تطورت الحضارة المصرية وظهرت مبادئ "حكومة مركزية" حوالي العام 3200 ق.م. حيث قام الملك مينا بتوحيد مملكتي الشمال والجنوب المصريتين. وشهد عصر هذه الدولة نهضة شاملة في شتى نواحي الحياة، حيث توصل المصريون إلى الكتابة الهيروغليفية[3] أي *النقش المقدس*، وتأسست ممفيس كأول عاصمة للبلاد واهتم الملوك بتأمين حدود البلاد ونشطت حركة التجارة بين مصر والسودان. واستقبلت مصر عصرا مزدهرا في تاريخها عرف باسم عصر بناة الأهرامات، وشهد هذا العصر بناء أول هرم في مصر والعالم وهو هرم زوسر المدرج المعروف بهرم سقارة والذي يعد أول بنيان حجري في العالم وأقيم العام 2861 ق.م، ومع تطور الفن والزراعة والصناعة استخدم المصريون أول أسطول نهري بري لنقل منتجاتهم. وبلغت الملاحة البحرية شأنا عظيما وأصبحت حرفة منظمة كغيرها من الحرف الراسخة التي اشتهرت بها مصر القديمة، وفي هذا العصر حكمت الأسر من الأسرة الثالثة إلي الأسرة السادسة(عبدالله، 2011م، ص 70).

الفراعنة مارسوا لعب الكرة قبل 3000سنة قبل الميلاد وكانت تحصل عندهم مسابقات يتوج الفريق الفائز فيها في قيراطان من الذهب.

يسبق الدولة الوسطى (2040 – 1640 ق.م.) العصر المتوسط الأول والذي حكمت فيه الأسرات بدأ من السابعة وحتى العاشرة والذي انتهى بتقسيم البلاد، ليأتي عصر الدولة الوسطى بدأ من الفرعون منتوحتب الثاني في 2065 ق.م والذي كان أميرا لطيبة وأعاد توحيد البلاد وفرض النظام، واهتم ملوك الدولة الوسطى بالمشروعات الأكثر نفعا للشعب فازدهرت الزراعة وتطورت المصنوعات اليدوية، وأنتج الفنانون المصريون والمهندسون تراثا إلى رائعا انتشر في الأقصر والفيوم وعين شمس. كذلك ازدهر الفن والأدب في هذا العصر، ومن ملوك هذا العصر أمنمحات الأول، أمنمحات الثالث وتلى هذه الدولة العصر المتوسط الثاني والذي حكمت فيه الأسرات من 13 إلي 17 والذي ضعفت فيه الدولة الوسطى فأدى ذلك لإغارة قبائل تسكن منطقة شرق المتوسط عرفوا باسم الهكسوس لمصر وغزوهم مناطق في شمال ووسط البلاد .

دخل الإسلام مصر في عهد الخليفة العربي عمر بن الخطاب وبقيادة عمرو بن العاص العام 641م. وشهدت مصر خلال فترة الحكم العربي الإسلامي تقدما في مجالات العمران والفنون مثل العمارة والزخارف والنقوش الإسلامية الطراز كما تم بناء العديد من المساجد والقلاع والأسوار.

و في العصر الفاطمي اعتبر الجامع الأزهر أشهر فنون العمارة في عهد الخلافة الفاطمية في مصر إضافة لعدة مظاهر أخرى وقد تم تسمية مدينة القاهرة بهذا الاسم في عهد الدولة الفاطمية حيث انهم ارادوا ان تكون هي عاصمة الخلافة الفاطمية التي تقهر الخلافة العباسية، كما بنيت في العصر الأيوبي قلعة صلاح الدين التي تعد أشهر قلاع مدينة القاهرة، إضافة إلى الثروة المعمارية التي ظهرت في العصر المملوكي .

**العلاقة الثنائية بين السودان ومصر:**

ان مصر والسودان نظرا لما بينهما من جوار اقليمي سواء عربي أوافريقي فهما دولتان شقيقتان، واذا نظرنا الي تاريخ الدولتين سوف نري أن هناك الكثير من العلاقات الثنائية سواء سياسية أوأقتصادية التي جمعت بينهما في مختلف الازمنة، وكانت هذه العلاقات الثنائية سواء كانت علاقات تعاونية أوصراعية فهي نتيجة لظروف الدولتين سواء الداخلية أوظروف خارجية أثرت علي هذه العلاقات الثنائية، وسوف نتعرض في هذا الفصل علي العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين كل من مصر والسودان علي مختلف الانظمة وجميع المجالات.

**العلاقات السياسية المصرية– السودانية:**

نجد أنه منذ أستقلال السودان عام 1956م وتمر العلاقات المصرية السودانية بحالات من المد والجزر أوبدورات من الصعود والهبوط، وكان ذلك نتيجة لاختلاف أنظمة الحكم بين مصر والسودان حيث كانت مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية نتيجة لتقارب وجهات النظر(السيد، ايهاب، 2014م، ص 80)، لذلك تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل كبير في عقد التسعينيات من القرن الماضي مما شكل جيلا من السودانين يري أن مصر تعتبر لهم عدوخارجي، وبدأت كل دولة تلقي بالاخطاء علي الاخري حيث أتهمت مصر السودان بأنها راعية للارهاب وأنه يوجد معسكرات لديها ترعي الارهاب والتطرف الديني ولكن بررت السودان بأن هذه المعسكرات هي لقوات الدفاع الشعبي السوداني(السيد، 2014م، ص 82)، ثم جاءت المسألة الكبري التي أدي الي تأزم الامور بشكل سئ للغاية وهي محاولة أغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام 1995م والتي أتهم فيها عناصر سودانية

مما أدي الي تأزم العلاقات بين البلدين وشبه أنقطاعها، ولكن بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن منذ عقد الالفية الجديدة وذلك نتيجة للانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الانقاذ وخروج حسن الترابي من الحكم الذي كان يعتبر الجناح المتشدد في الحكم لذلك أنقلب عليه الرئيس البشير نظرا لان لديه أزدواجية في القيادة مما أدي الي تحسن العلاقات بين البلدين(عبدالله، 2011م، ص 91)، ووقوف مصر بجانب السودان رافضة توقيع عقوبات أقتصادية علي السودان في حادث أغتيال الرئيس وهوما يوضح مدي وعي صناع االقرار في مصر بأهمية العلاقات بين البلدين وأهمية أن تبقي المصالح العليا بينهم بعيدة عن أي خلافات أوتوترات اقليمية ودولية، وبدأت الزيارات الدبلوماسية من الجانب السوداني لكي يتم تذليل العقبات وتعمل علي ذوبان الجليد الذي صار بين البلدين وتأكيدا من الجانب السوداني وحرصه علي تحسن العلاقات بين مصر والسودان بأعتبار أنها علاقات إستراتيجية هامة(السيد، 2014م، ص 82)، وتعتبر القاهرة أول عاصمة يزورها الرئيس البشير في زياراته الخارجية ليدل علي مدي أهمية العلاقات بين البلدين وكيفية اعادتها مرة أخري مثل ما كانت عليه قبل تعكير الصفوبين البلدين(أحمد، 2016م، http://www.swissinfo.ch)، وبدأ الرئيسين في المشاورات في كيفية اعادة العلاقات مرة أخري وقد زار الرئيس مبارك السودان في مايو2003م بعد فترة أنقطاع دامت 13 عاما وقد مثلت هذه الزيارة تتويجا لمسار التحسن البطئ في العلاقات بين البلدين ويدل علي أن كلا البلدين قررا تغليب مصالحهم الإستراتيجية وفتح صفحة جديدة في العلاقات (عبدالله، 2011م، ص 92)، وبدأت المشاورات في كيفية تحقيق التكامل بين البلدين خاصة بعد توقيع السودان أتفاق مشاكوس وهوالاتفاق الذي تم توقيعه في كينيا تتويجا للمفاوضات بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وبرعاية دولية وتم الاتفاق علي تقسيم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب وتحديد عام 2011م هوعام حق تقرير المصير لشعب الجنوب من خلال أستفتاء شعبي لتحديد رغباته وللقضاء علي الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب ووقف اطلاق النيران وحقن الدماء للحرب التي أستمرت 20 عام(السيد، 2014م، ص 84)، وقد تم اعلان هذا الاتفاق دون علم لمصر ووسط مفأجاه كبيرة حيث حق تقرير المصير يعني أحتمالية تفكك السودان الي دويلات صغيرة مما يؤثر علي الامن القومي المصري لذلك كان هناك تحفظ من الجانب المصري، ولكن نظرا للحماية الاقليمية والدولية لهذا الاتفاق والاسراع في تنفيذه كان علي مصر أن تغير موقفها وتقف بجانب السودان حتي لا تتركه وحيدا ضعيفا ويتم تقسيمة أكثر مما كان عليه، لذلك جاءت مشاورات 2004م مهمة للغاية سواء من قرارات أقتصادية أوسياسية ولكن هنا سنتطرق لإستراتيجية التكامل السياسية.

قد تم الاتفاق بين مصر والسودان علي اعداد إستراتيجية عشرية مشتركة بحيث تتحقق أهداف البلدين من خلال مفهوم التكامل الجديد وتكليف الخبراء والعلماء باعداد هذا المشروع وعرضها علي الهيئات العليا لاقراره وأيضا قدم الجانب السوداني مشروعا مقترحا وقد تم وضعه للمناقشة (أحمد، 2016م، http://www.swissinfo.ch )، ومن أهم خطوات التكامل هوتفعيل أجهزة التكامل المؤسسية بالشكل الذي يمكن الانتقال من التبادل الثنائي الي الشراكة المنتجة وتم الاتفاق في هذا الجانب علي بعض الاسس منها دورية مؤتمرات القمة بين رئيسي مصر والسودان وثانيا تأسيس لجنة عليا يرأسها رئيس الوزراء المصري ونائب الرئيس السوداني وهي وظيفتها أنها مفوضة من القمة ومسئولة أمامها، ويتم تشكيل لجنة وزارية وتتكون من الوزراء المشرفين علي القطاعات التي تقوم في نطاقها المشروعات المشتركة وهناك صندوق للتكامل يتولي القيام بدراسات الجدوي للمشروعات وتدبير الاموال الخاصة بتنفيذها وعمل الدعاية اللازمة لها(حسين، 2016م، http://www.swissinfo.ch )، وتشكل لجنة برلمانية مصرية وسودانية مشتركة تتكون من 7 أعضاء من كل برلمان برئاسة رئيس البرلمان وقد تم أنعقاده بالفعل المرة الاولي في القاهرة في يناير 2004م ثم بعد ذلك تم عقد أجتماع مرة أخري في الخرطوم (حسين، 2016م، http://www.swissinfo.ch)، وأيضا في مايو2003م تم تفعيل البعد الشعبي في العلاقات بين البلدين وتم خلق مصالح مشتركة بعيدة عن المستويات الرسمية كأتفاقيات تبادل الخبرات بين منظمات العمل الشعبي مثل تكوين المنتدي الاهلي المصري السوداني بمشاركة نحو56 جمعية أهلية تحت رعاية جامعة الدول العربية وتم توقيع أربع أتفاقيات بين جمعيات مصرية وسودانية في مجالات العلوم والتكنولوجيا (الطويل، 2003م، ص 273)، ولكن نجد أن إستراتيجية التكامل كان هناك بعض الاحداث التي أدت الي عدم تنفيذها كما هومتفق عليه نتيجة للاحداث الداخلية التي تمر بها السودان من تفاقم أزمة دارفور التي تفاقمت وأدت الي تهديدات دولية بالتدخل وكان هناك وضع أمني ومأساوي وانساني سئ حتي أن مصر قد تدخلت في هذه الازمة وكان موقف مصر منذ اليوم الأول أن القضية بدارفور لابد أن يكون هناك حلول سياسية أقتصادية وتنموية واجتماعية وإنسانية لمعالجة الموقف(العيئة العامة للاستعلامات، 2016م،http://www.sis.gov.eg)، ويجب عدم تصنيف الازمة علي أنها حرب بين قبائل عربية وقبائل أفريقية لانه في النهاية جميع القبائل هي سودانية، واتخذت السياسة المصرية تجاه أزمة دارفور أكثر من مسار بهدف المساعدة فى الوصول إلى حلول داخلية ومنع تصعيد العمل العسكري وتدويل القضية والتدخلات الخارجية وإبقاء الأزمة فى إطارها الإقليمى(التابعي، 2000م، ص 150)، فقد ساندت مصر جهود الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى لحل القضية من جهة

وتعاونت مع الحكومة السودانية لحلها من جهة أخرى لكي تصل الي حل يمكن به انهاء الازمة (عبد الرحمن، 2007، ص 2)، ولم يقتصر الموقف المصرى على التحرك السياسى والدبلوماسى بل أمتد إلى مجال المساعدات الإنسانية والطبية،حيث لم تنقطع القوافل الطبية والإنسانية الرسمية والشعبية وكان هناك وفد طبي مقيم للمساعدات الطبية وأشتركت القوات المسلحة المصرية في قوات حفظ السلام في الاقليم بالاشتراك مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي لذلك نري أن لمصر دور كبير للوصول لحل لازمة اقليم دارفور التي أثرت علي إستراتيجية التكامل بين البلدين (عبد الرحمن، 2007، ص 3)، التي نتيجة للتدخل الدولي في السودان والعقوبات التي كانت سوف تتعرض لها نتيجة للوضع المأساوي في اقليم دارفور أدي الي ضرر المصالح السياسية والاقتصادية للسودان كما أثرت علي التكامل بين مصر والسودان.

وحاولت كلا من مصر والسودان الاستمرار في دعم العلاقات الثنائية وتعزيز الخط التكاملي لبناء شراكة إستراتيجية ولكن لم تنجح إستراتيجية التكامل نتيجة للمعوقات السياسية التي تعتبر أهم وأخطر المعوقات في مجال التكامل بأعتبارها العامل المهيمن أكثر من أي عامل أقتصادي أوأجتماعي أخر(محمد،2014م، ص12)، ونجد أن المعوقات السياسية تتمثل في: تفضيل الاهداف السياسية والامنية التي كانت سببا قويا في تجميد مشروع التكامل حفاظا علي الامن القومي لكل دولة حيث عندما برزت أزمة دارفور أدي الي أبتعاد مصر خوفا علي أمنها القومي من هذه التهديدات، وأيضا الحرب الاهلية بين شمال وجنوب السودان أدت الي الكثير من توتر العلاقات وعدم أكتمال إستراتيجية التكامل، وأقتصرت كلا من حكومة مبارك وحكومة البشير علي الطابع الرسمي وليس علي المشاركة الشعبية التي كان متفقا عليها من قبل فقد بقيت الشئون الإستراتيجية والدفاع المشترك والنشاط الدبلوماسي خارج اطار المعرفة الشعبية، وأيضا غياب الارادة السياسية للتكاملكانت سببا هاما لتعرقل مشروع التكامل حيث كانت الارادة السياسية لمبارك هوتحقيق إستراتيجية للتكامل مع الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الامريكية وكان ذلك الاهم بالنسبة له هوالضمان لكي تخرج مصر من دائرة الدول النامية والدور التي كانت تلعبه أمريكا من ابعاد مصر عن دورها الافريقي وقيامها بالتدخل في أنفصال جنوب السودان والتشجيع عليه لكي يكون في مصلحتها فقامت بالضغط علي مصر لكي تبعد عن القضية ولا تتدخل في الشأن السوداني، ونظرا لعدم توافر التعددية السياسية في الحكم قد تم تأزم العلاقات المصرية السودانية الي أبعد مدي دون أن يلتفت الرئيس مبارك الي مصالح مصر الإستراتيجية في السودان في حوض النيل

والمياه الي تمر عبر أراضيها(محمد،2014م، ص14)، وأيضا بدأت السودان من حين لاخر تستخدم سلاح حلايب وشلاتين كي يتم الضغط علي مصر نظرا لقطع العلاقات بينها وعدم أحتوائها اقليميا وكان ذلك سببا مباشرا في ضعف دور مصر اقليميا وبعده عن أفريقيا.

قامت ثورة 25 يناير في مصر وبدأ معها محاولة أستعادة دور مصر الاقليمي والريادي في أفريقيا ومحاولة الخروج من التبعية الامريكية تلك السياسية التي أنتهجها مبارك التي أدت الي فتور العلاقات بين مصر وأفريقيا عامة وبين مصر والسودان خاصة(محمد، 2016، http://www.sudaress.com)، ومحاولة أستعادة السيادة المصرية مرة أخري بعد نجاح ثورة يناير 2011م فقد تم وضع إستراتيجية لاعادة العلاقات المصرية السودانية لعلاقات التعاون والتكامل نتيجة للقضايا المشتركة من قضية المياه التي تمثل الامن القومي لكل منهما ووالتعاون في مجالات الاقتصاد والزراعة والتعليم حيث يعد السودان من الاسواق الكبيرة لمصر(محمد، 2016، http://www.sudaress.com )، ونجد أيضا رد فعل الجانب السوداني كان لها دور كبير في اعادة العلاقات حيث كان هناك ترحيب كبير من اسقاط نظام مبارك وكان الرئيس البشير أول المهنئين لاسقاط النظام ونجاح الثورة (محمد،، 2016، http://www.sudaress.com)، حيث تجدد الامل للسودان لكي تعود مصر مرة أخري الي تكاملها مع السودان ومحاولة انقاذها من ضعفها خاصة بعد أنفصال الجنوب والخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها، وأيضا الوضع الجديد في السودان بعد أنفصال جنوب السودان والوضع السياسي الجديد بعد الانفصال لذلك علي كل الدولتين وضع إستراتيجية جديدة تتماشي مع الوضع الإستراتيجي الجديد لكل منهما، فمبدئيا يجب توطيد العلاقات مع السودان الشمالي وصولا للتكامل بين البلدين والعمل علي طرح وحدة وادي النيل كخيار إستراتيجي ويجب علي مصر اقامة التوازن بين مصر ودولتي السودان لكي تحافظ علي العمق الإستراتيجي والامن القومي لمصر (محمد، 2016، http://www.sudaress.com)، ونجد أن الجانب السوداني قد أجري مباحثات مع رئيس القوات المسلحة المصرية وتم تنسيق المواقف الاقليمية والدولية ومناقشة قضية المياه وموضوع الامن الغذائي الذي أستحوذ علي عدد كبير من المباحثات، وكان رئيس وزراء مصر عصام شرف قام بزيارة السودان بعد تكليفه كأول دولة بعد توليه منصبه وتأتي الزيارة بدعم من الجانبين لمناقشة المشروعات المشتركة بين البلدين وكيفية الاستفادة من استرتيجات التكامل بينهما وتم توقيع بعض الاتفاقيات في كافة المجالات وكانت هذه الزيارة تأكيدا علي أستعادة مصر لتوجهها الطبيعي للتعاون بصورة جديدة مع القارة

الافريقية ودول حوض النيل والسودان بشكل خاص وكانت الزيارة تعبيرا مباشرا وقويا عن الرغبة في فتح صفحة جديدة للتعاون بين البلدين(محمد،2014م، ص14).

ثم قامت الانتخابات الرئاسية وفاز الرئيس السابق محمد مرسي فكان له إستراتيجية خاصة من خلال مشروع النهضة ولكن السودان لم يكن لها جزء كبير من استراتيجة مرسي ربما للهموم والمشاكل التي مرت بها مصر والتركة الموروثة من الفساد وعدم الاستقرار وأنشغال النظام السياسي بتوفيق أوضاعه الداخلية مع رسم السياسات الخارجية بما يخدم مصالحه واستراتيجته (الفقي، 2015م، http://www.alhayat.com)، وأيضا يعتمد النظام المصري علي قيام التوازنات مع دولة الجنوب فبذلك تحاول عدم قيام اخلال في العلاقات مع أي من الدولتين، ونجد أن الرئيس البشير قد بادر بزيارة مصر بعد تولي مرسي وهذا التصرف يعتبر تقديرا من القيادة السودانية للقيادة الجديدة في مصر وتمهيدا لاقامة علاقات إستراتيجية بين البلدين (الفقي، 2015م، http://www.alhayat.com)، وأيضا زار الرئيس مرسي السودان ولكن الزيارة جاءت علي عكس ما كان مراد حيث أثارت قضية النزاع الحدودي وقام أحد مساعدي الرئيس البشير وصرح بأن مرسي قد أعطي وعدا للسودان باعطاء حلايب وشلاتين للسودان مما أدي الي اثارة الرأي العام المصري ونفت الرئاسة المصرية ذلك، ولكن كان ذلك فتيل الشعلة لثورة يونيوالتي جاءت بعض مشوار طويل من الخوف والقلق علي مصر واعلان 30 يونيوبعزل الرئيس مرسي وتشكيل حكومة أنتقالية لحين قيام أنتخابات رئاسية أخري (الفقي، 2015م، http://www.alhayat.com)، ونجد أن في فترة الرئيس عدلي منصور لم يكن هناك أي تجديدات في موضوع العلاقات بين مصر والسودان ولكن عندما جاء الرئيس السيسي كان هناك مخاوف عند السودانيين حيث الرئيس السيسي ترجع خلفيته الي العسكرية وفي السودان هناك خلفية اسلامية وكان هناك تخوف من قطع العلاقات بين مصر والسودان بسبب الاسلام السياسي وعودة العلاقات مرة أخري الي ما كانت علية في عهد مبارك بأعتباره أنه كان أيضا ذوخلفية عسكرية (أخبار مصر، 2015، http://www.egynews.net)، ولكن السياسة الخارجية التي أنتهجها الرئيس السيسي تدعووتدعم التعامل مع دولتي السودان وأنه يريد اقامة علاقات إستراتيجية للتكامل بين الثلاث دول لان كل منهما يمثل أمن قومي للاخر وعمق إستراتيجي، وسوف يصبح هذا التكامل قوة اقليمية كبيرة يمكن أن تستفاد منها دول أخري وتنضم اليهم، وتمثلت السياسة الخارجية المصرية في العمل على استعادة مصر لدورها الريادي في المنطقة سواء في محيطها الأفريقي أوالمتوسطي أوالعربي واستعادتها لموقعها على كافة

الأصعدة تأكيدا لانتمائها العربي وجذورها الأفريقية وهويتها الإسلامية (أخبار مصر، 2015، http://www.egynews.net)، وتعد العلاقات مع السودان علاقات إستراتيجية وتمس الأمن القومى المصرى في ضوء الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين والمصالح المشتركة في كافة المجالات، وهوما انعكس في التفاعلات التالية التي أشرفت عليها وزارة الخارجية المصرية ومنها متابعة زيارة رئيس الجهورية عبد الفتاح السيسي للخرطوم فى أول جولة خارجية له وكذلك زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى مصر في 18 أكتوبر 2014 والتي ساعدت في توثيق العلاقات الثنائية الذي تم خلالها الاتفاق على ترفيع مستوى اللجنة العليا بين البلدين لتكون على مستوى رئيسي البلدين (كيوان،، 2011م، http://www.siyassa.org.eg)، والترتيب للزيارة الناجحة تابومبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا سابقا ورئيس آلية الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى الخاصة بالسودان إلى مصر في أول نوفمبر 2014 ولقائه برئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية المصري، كما تسعى وزارة الخارجية خلال الفترة المقبلة إلى الاستمرار في تطوير التعاون والعلاقات الثنائية مع السودان من خلال التركيز على المحاور التالية: من خلال التأكيد غلي الدور المصري بشكل خاص والدور العربي بشكل عام في القضايا السودانية، وأيضا المساهمة في الوساطة بين شمال وجنوب السودان والتنسيق مع اللجنة العليا للاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية والاطراف الاقليمية والدولية، وأيضا اتمام الزيارات علي كافة المستويات والاجتماعات ألية التنسيق والتشاور السياسي ودعم مصر للسودان في ملفات دارفور وشرق السودان والتواصل مع الجامعة العربية في جهودها الداعمة للسودان وتقديم المساعدات الانسانية(أخبار مصر، 2015، www.egynews.net).

ونجد أن العلاقات السياسية بين مصر والسودان قد مرت بحالات صعود وهبوط وبين تعاون وصراع ولم تسير علي وتيرة واحدة، وذلك نظرا لاختلاف الرؤساء وكذلك أختلاف رؤية كل منهما للاخر وأقتناعاته بمدي أهمية كل دولة للاخري وسوف نري في المبحث القادم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهل كانت تسير علي نمط واحد أم لا ؟.

**العلاقات الاقتصادية المصرية– السودانية:**

نجد أن الجوار الجغرافي والعلاقات والروابط الطيبة ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية تعتبر سببا في حدوث تكامل أقتصادي ناجح، ونجد أن مصر والسودان قد أتفقا علي إستراتيجية تكامل سياسية وأقتصادية كما تم شرحها في المبحث السابق، ولكن تأثر التكامل الاقتصادي بالتكامل السياسي ففي الوقت التي كانت تسود فيه أوقات صعود في العلاقة بين البلدين كان يزيد التكامل بينهم أما في وقت الهبوط أوالتوتر والازمات كان تعتبر معوقات لتسيير عملية التكامل كما هي موضوعه، ونجد أن المباحثات التي تمت بين مصر والسودان لتدعيم التكامل بين البلدين تم الاتفاق علي التكامل كشراكة إستراتيجية مستدامة أومنتجة تستهدف تنمية القدرات البشرية والطبيعية وتحقيق المصالح المشتركة وازالة القيود والحواجز لتدعيم الترابط بين البلدين(Hskinn, 2003, p10)، وقد تم توقيع اتفاق الحريات الاربع وهم >التنقل–العمل–الاقامة–التملك <وتم أعتماد منهج اللقاءات السنوية بين البلدين ومعهم رجال الاعمال والاستثمار (شعراوي، حلمي، 2004م، ص 104)، ونجد أن هذا الاتفاق يعد قفزة نوعية في تجربة التكامل المصري والسوداني بأعتباره حجر الاساس لعملية التكامل القائم بين البلدين، وتتضمن هذه الحريات أختيارات هامة جدا لسكان البلدين والتي اذا نفذت بطريقة جدية سوف تضع أساس حقيقي يلمس فائدته كل مواطن من مواطني البلدين(شعراوي، 2004م، ص 106) <3>، فنجد أن هذا الاتفاق كان يحمل في طياته اتفاق سياسي بحيث أن هذه الحريات التي جاء بها الاتفاق لا تمنح الا للمواطنين في الدولة الواحدة وهذا هوما يميز هذا الاتفاق عن الاتفاقات والمواثيق السابقة، ونجد أن الرئيس مبارك والرئيس البشير قد أتخذا عدة قرارات في القمة التي عقدت في الخرطوم عام 2005م وتمثل هذه القرارات نقطة تحول في العلاقات بين البلدين مثل تدعيم صندوق التكامل بين البلدين علي مستوي الاقتصاد ومشروعات الامن الغذائي وقيام اللجنة العليا المشتركة بمهام المجلس الاعلي للتكامل وقيام لجان لدراسة المشاريع الاستثمارية وتقعيل دور القطاع الخاص بين البلدين وعدة قرارت أخري لتدعيم إستراتيجية التكامل بين البلدين(عبدالله، 2011م، ص 91).

وكانت مدة اتفاق الحريات الاربع خمس سنوات تجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يخطر الطرفين الاخر برغبته في انهائه قبل سريانه بثلاث شهور(الامام، 2003، ص 65)، ونجد أن نجاح التجربة بشكلها الموضوعي سيلغي التناقض بين التعامل الرسمي والتعامل الشعبي وسوف يحقق قفزة نوعية في التعامل من أجل المصالح العامة والعليا وتطوير العمل بها، ونجد أنه لكي يتم الانتفاع بشكل أكبر يجب

تطوير حق العمل وأنتقال رؤوس الاموال وأستمتاع الافراد بمزايا الاستثمار ويجب حرية التجارة والتسويق للمنتجات في نطاق واسع ويجب توحيد القوانين (شعراوي، 2004م، ص 110)، ونجد أن التكامل الاقتصادي المصري السوداني خلال مشواره في بعض الاحيان نشط وفعال والبعض الاخر متوقف أوشبه متجمد، فنجد أنه في عام 2000م قد تم الاعلان عن منظمة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا ويتم من خلاله تحرير التجارة البينية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وتكوين أتحاد جمركي ثم أتحاد نقدي بين الدول الاعضاء في مرحلة لاحقة وقد ترتب علي تطبيق هذا الاتفاق الوصول الي اتفاق أخر منظم للاعفاءات الجمركية بحيث تستثني 43 سلعة مصرية من الاعفاء الجمركي في السودان و10 سلع أخري تتمتع بتخفيض جمركي 30 % في حين تخضع 5 سلع سودانية للرسوم الجمركية عند توريدها لمصر(شعراوي، 2004م، ص 110)، وأيضا تم التوقيع علي اتفاق تشجيع الاستثمارات بين البلدين ليكون دعما لعلاقات التعاون والصداقة ورغبة كل منهما في تهيئة ظروف ملائمة للاستثمار لكي يؤدي الي تقوية الاقتصاد في البدين.

واذا نظرنا الي اتفاق الحريات الاربع فانه يشمل أنتقال المواطنين بين القطرين والاقامة لمدة دائمة أومؤقتة بحرية تامة كما لوكان معه جنسية القطرين ويتم ذلك عبر المنافذ الرسمية الجوية والبرية والبحرية، وأيضا حق الملكية والانتفاع بالعقارات والاراضي والحصول علي أي شئ كان حق لاي مواطن من الدولتين، وأيضا العمل علي مزاولة المهن والحرف دون المساس بالاتفاقيات الدولية والعربية المبرمة لاي من الدولتين (محمود، 2005م، ص 455)، والحق في الاستثمار واقامة كافة المشروعات بجميع التسهيلات للجانبين وكل ذلك من خلال قانون واتفاق مبرم بين الطرفين، وأيضا كان من ضمن الاتفاق تسليم المسجونين من الطرفين للدولة التابع لها المسجون لكي يقضي عقوبته في بلده، ويجب ازالة العوائق التي تمنع تنفيذ الاتفاق علي أكمل وجه سواء من الطرفين المصري والسوداني(عبدالله، 2011م، ص 91).

ونجد أنه في عام 2004م قد تم توقيع 5 مذكرات تفاهم وبرنامج تنفيذي في مجالات الكهرباء والبنية التحتية والتعاون الصناعي والتبادل التجاري بين البلدين مما يعمق العلاقات الاقتصادية ويساعد علي تحقيق إستراتيجية التكامل بينهم(محمد،2014م، ص14)، وفي 2003م تم توقيع أتفاقية لتسيير تجارة الجمال بين الجانبين لاستفادة مصر من اللحوم المستوردة من السودان، ونجد أن كل هذه الاتفاقات لم تكن ترقي الي المستوي المطلوب نتيجة للارادة السياسية والعلاقات المتوترة بين مصر والسودان نتيجة

لسياسات الرئيس مبارك العدائية تجاه السودان منذ محاولة أغتيالة، وحتي وان كان هناك بعض المواقف التي تضامنا أوتشابهت الرؤي بها ولكن سيطر التوتر والتأزم في العلاقات مما أدي الي فشل تجربة التكامل وعدم تنفيذها بالشكل الصحيح والجدية حيث أن هناك بعض القرارات في الاتفاق لم تنفيذ مثل حرية التنقل والتملك بحرية تامة وأيضا تسليم المسجونين من الجانيبين لم تنفذها مصر حتي الان (يوسف، 2014م، ص 68).

الي أن قامت ثورة 25 يناير وتغيرت القيادة السياسية وكان تحولا في الإستراتيجية المصرية تجاه السودان وقارة أفريقيا بأكملها، وأيضا أنفصال جنوب السودان وأصبحت دولتين وليست دولة واحدة فنجد أن كان هناك جانب من الزيارات الرسمية بين البلدين، فنجد أولا زيارة رئيس وزراء مصر الي السودان لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين وتعزيز العلاقات الاقتصادية حيث تم توقيع تسع أتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين في مجالات الامن الغذائي والاستثمار وحماية البيئة والوقود الحيوي (يوسف، 2014م، ص 68)، ولكن لم يحدث تقدم ملموس في اتفاق الحريات الاربع أوتجدد المناقشات فيه لتنفيذه بصورة جدية، وقام أيضا الرئيس البشير بزيارة مصر في عام 2012م بعد الانتخابات الرئاسية الاولي وتم الاتفاق علي سرعة تفعيل المشروعات الكبري وفي مقدمتها المزرعة المصرية بالولايات الشمالية في السودان ومزرعة الانتاج الحيواني بجانب زيادة أستيراد اللحوم (يوسف، 2014م، ص 75)، وتم الاتفاق علي وضع برنامج شراكة إستراتيجية ينفذ في ثلاث سنوات وتدعيم الصناعة من خلال فتح مراكز للتدريب للشباب السوداني للاستفادة من الخبرة المصرية ودعم وزيادة التبادل التجاري(الطويل، 2007م، ص 95)، ثم زيارة رئيس الوزراء ووفد من الوزراء الي السودان مرة أخري في سبتمبر 2012م وتم الاتفاق علي أفتتاح فرع البنك الاهلي المصري بالخرطوم في 20 سبتمبر 2012م برأس مالي 50 مليون دولار والاتفاق علي تسريع مشروع الربط الكهربائي (الطويل، 2007م، ص 95)، وانشاء مدينة صناعية لدباغة الجلود بالخرطوم يتبعها معهد تكنولوجي لتدريب العمالة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار والتوقيع علي مذكرة تفاهم لتشجيع الاستثمارات وتم التوقيع علي بروتوكول التنفيذي لمشروع النقل البري للركاب والبضائع في فبراير 2013م (الهيئة العامة للاستعلامات، 2015م، http://www.sis.gov.eg )، ثم جاءت زيارة الرئيس السابق مرسي الي السودان في ابريل 2013م وتم الاتفاق علي اقامة مشروعات مشتركة خاصة في مجال الزراعة لسد أحتياجات مصر من الحبوب والقح وكذلك في مجال الثروةالحيوانية بما يفي أحتياجاتها من اللحوم ويضمن الامن الغذائي للبلدين، تم

الاتفاق علي الاسراع علي الخطوات التنفيذية لاقامة منطقة صناعية مشتركة بالخرطوم، والاتفاق علي سرعة أفتتاح الطريق البري شرق النيل والطريق الغربي والطريق الساحلي لتنشيط التجارة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2015م، http://www.sis.gov.eg)، ثم جاءت زيارة الرئيس السوداني الي مصر في يونيو2014م بعد تولي الرئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجاءت لتوكد علي الالتزام بالتعاون مع مصر في كافة المجالات وتم مناقشة سبل تفعيل أتفاق الحريات الاربع بين البلدين وتم رفع تمثيل اللجنة المشتركة بين البلدين الي المستوي الرئاسي لتجتمع مرة في القاهرة ومرة في الخرطوم (البشير، 2012، http://www.sudanile.com)، وفي عام 2015م تم أفتتاح أحدث المشروعات المشتركة التي تم دشينها بين البلدين هومشروع ميناء قسطل – أشكيت البري، ويعد الميناء بمثابة أهم بوابة مصرية تطل على إفريقيا حيث سيسهم في إحداث نقلة كبيرة في حركة التجارة والاستثمار بين مصر من جانب والسودان والقارة الأفريقية من جانب آخر وذلك من خلال تنمية حركة الصادرات والواردات للبضائع والثروة الحيوانية وتنشيط حركة المسافرين لذلك قد أسثمرت الزيارات الرسمية بين الجانبين الي الكثير من الايجابيات والفوائد التي تخدم الاقتصاد لكل من البلدين(الهيئة العامة للاستعلامات، 2015م، http://www.sis.gov.eg).

واذا نظرنا الي حجم التبادل التجاري بين البلدين فنجد أنه في عام 2001م كان نحو97.5 مليون دولار وأرتفع بشكل تدريجي الي أن يصل 254.8 مليون دولار في عام 2006م، ثم تراجع مرة أخري في عام 2007م بنسبة 15.3 ليصل الي 215.8مليون دولار ثم حدث أرتفاع ملحوظ في عام 2008 ووصل الي 579.6 مليون دولار (حسين، 2014، ص 119)، وقد أستمر أيضا في الارتفاع ففي عام 2009م وصل الي 604.1 مليون دولار وذلك في اطار التخفيض الجمركي في اطار اتفاق الكوميسا الا أنه تراجع بشكل طفيف في عام 2010م ووصل الي 600.7 مليون دولار(حسين، 2014، ص 119)، ونجد أنه في عام 2011م نتيجة لثورة يناير وأنفصال الجنوب تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث وصل الي 563.7 مليون دولار في عام 2011م وتراجع في 2012م ووصل الي 475.3 مليون دولار، الا أنه نتيجة للزيارات الرسمية التي تمت بين البلدين والحرص علي زيادة حجم التبادل التجاري فقد زاد حجمه في 2013م ووصل الي 607.7 مليون دولار ثم عاد وزاد أيضا في 2014م خاصة بعد أفتتاح ميناء قسطل–أشكيت فمن المتوقع زيادة حجم التبادل التجاري الي 80 % أو90% (الحسن، 2013م، ص 60).

ونجد أن مقومات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان متوفرة منذ بداية الفترة الدراسية من 2004م أي في فترة حكم مبارك حيث يشكل سكان الدولتين طاقة بشرية كبيرة مما يخلق سوق من حيث الحجم في أستيعاب السلع والخدمات المقدمة مما يشجع علي التبادل التجاري بين البلدين، وأيضا العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين كانت البنية الاساسية في تطوير هذا التكامل وكان يجب تطوير البنية الاساسية من طرق ووسائل النقل لتسهيل حركة التجارة والتبادل التجاري، ومشاركة مصر والسودان في الكوميسا ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبري مهدت لمشروع التكامل، وأتجاه كل دولة الي الانفتاح الاقتصادي علي الاقتصاد العالمي وتبني برامج للاصلاح الاقتصادي تسهل مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه تفعيل مشروعات التكامل وكان يجب التنسيق بين البلدين لتحديد ضوابط القطاع الخاص والاستثمار(يوسف، 2014م، ص 120)، توافر 200 مليون فدان صالحة للزراعه في السودان وضعف ذلك في مصر الذي لا يتعدي 8 مليون فدان قد خلق نوعا من التكامل حيث تتميز مصر بالخبرة والايدي الزراعية الماهرة وخبرات علمية متقدمة، توافر انتاج اللحوم في السودان وحاجة مصر اليها والي السلع الغذائية يساعد علي زيادة الاستثمارات(حسين، 2014، ص 119)، وكان هناك قبول شعبي من كلا البلدين لفكرة التكامل خاصة في ظل احساس بالوحدة والجوار في ظل تدخلات خارجية تحاول السيطرة مما يؤدي الي التشجيع علي التكامل الاقتصادي.

ولكن كان هناك بعض المعوقات لمشروع التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان فنجد أن عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية والتصنيف التنموي للسودان كدولة أقل نموا يجعلان مشروع التكامل الاقتصادي ينحصر في منظمة التجارة الحرة لانه من الصعب الوصول الي الاتحاد الجمركي(محمد،2014م، ص14)، وأيضا يتسم المناخ الاقتصادي في كل من مصر والسودان بانخفاض مستوي دخل الفرد الي جانب أنتشار البطالة مما أضعف الثقل الاقتصادي لمصر والسودان، ووجود معوقات تحد من قدرة البلدين علي التنمية وهناك قصور شديد في البنية الاساسية وتطويرها يحتاج الي ميزانية والالات عالية جدا نظرا لضعف المستوي التنيموي للبلدين،وأهم سبب لفشل التكامل الاقتصادي هوالمعالجة الروتينية للمشاكل من خلال التمويل وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية(الطويل، 2003م، ص 273)، ومن خلال القاء نظرة علي مشروع التكامل الاقتصادي بين: مصر والسودان هنجد أن فشل هذه التجربة يعود الي تغليب الجانب السياسي علي الجانب الاقتصادي

ومحاولة قصر مشروع التكامل علي الزراعة فقط وعدم الاهتمام بمجالات أخري مثل التجارة والصناعة والاتحاد الجمركي وغير ذلك.

ثم تغيرت هذه الفكرة بعد ثورة يناير بالعكس بدأ الجانب المصري هوالذي يقدم علي اقامة مشروعات أقتصادية مع السودان ويعمل علي زيادة حجم التبادل التجاري ومحاولة تفعيل اتفاق الحريات الاربع وزيادة الاستثمارات بين البلدين ونجد من هنا أن الارادة السايسية الواضحة من بعد ثورة يناير لكي تقيم علاقات مع السودان هي التي ساعدت علي هذا التعاون علي عكس فترة حكم الرئيس الاسبق مبارك، وأيضا توافر الرغبة من الجانبين علي تجاوز العقبات وخلافات الماضي ولذلك فان التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان في المستقبل لديه كافة العوامل التي تجعله اساسيا وضروريا لتطوير العلاقات بين البلدين في طريق التكامل الشامل، ويجب العمل علي ضرورة انشاء منطقة تجارة حرة علي الحدود بين مصر والسودان واقامة اتفاقيات للتجارة الحرة بين البلدين ودعم التعاون الشعبي والثقافي.

ونجد في نهاية الفصل فالعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان ان كانت في بعض الاوقات ليست علي ما يرام وفي أوقات أخري علاقات جيدة ومثمرة فذلك يعود الي سياسات القيادة السياسية للبلدين، وأيضا يعود الي غلبة العامل السياسي علي العامل الاقتصادي في كافة المجالات واذا تم أستثمار العلاقات بشكل جيد وبقواعد وأتفاقيات جدية سوف تصبح مصر والسودان قوة اقليمية كبيرة في قارة أفريقيا.

**ثالثاً: قضية مثلث حلايب وشلاتين:**

نجد أن مثلث حلايب وشلاتين يعتبر هو الشئ الذي يعكر صفو العلاقة بين مصر والسودان ويعتبر السبب الرئيسي لوجود مد وجزر في العلاقات بين البلدين، وقبل أن نتطرق الي مشكلة النزاع الحدودي بين مصر والسودان علينا أن نتعرف أولا علي مثلث حلايب وشلاتين من الاساس: يقع مثلث حلايب علي الطرف الافريقي للبحر الاحمر وتبلغ مساحتها نحو20.5 كم2 عند خط عرض 22 درجة مئوية وتتكون من 3 مدن كبيرة "حلايب وأبوالرماد وشلاتين(أحمد، 1997، ص5)، ويوجد بها جبل علبة الذي يعد أحد أكبر المحميات الطبيعية في مصر يوجد جنوب شرقي مثلث حلايب وتضم المحمية العديد من الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالحياة البرية والنباتات الطبية، وأيضا تتميز بتوافر الثروة السمكية في ظل وجود التربة الخصبة التي تعتمد علي المياه الجوفية ومياه الامطار مما يؤدي لقيام النشاط الزراعي (أحمد، 1997، ص6)، ويضم مثلث حلايب الكثير من الثروات الجيولوجية والمعدنية والكثير

من الموارد المائية من أبار وعيون للمياه العذبة اضافة لتوافر الثروات البحرية من شعاب مرجانية وحشائش بحرية وكائنات بحرية نادرة بالاضافة الي عدد من الجزر التابعة للبحر الاحمر، ويحتوي أيضا جبل علبه علي السلاحف البحرية وأنواع عديدة من أشجار المانجروف ذات القيمة البيئية والاقتصادية الكبيرة، ويعتبر مثلث حلايب ذوأهمية أقتصادية كبيرة حيث يتوافر فيها كمية كبيرة من المعادن ذات أهمية أقتصادية ضخمة مثل المنجنيز عالي الجودة يوجد بأحتياطات كبيرة كما أن هناك الكثير من الدرسات التي تثبت امكانية انتاج كيماويات الماغنسيوم غير العضوية مثل كبريتات وكلوريد الماغنسيوم والتي تستخدم في صناعة المنسوجات والاسمدة كما يمكن الاستفادة منه في انتاج الماغنسيوم بدلا من أستيراده ويوجد أيضا الذهب والجرانيت والفوسفات والنحاس والفضة والكروم والحديد (ابراهيم، 2008م، ص 6)، كما توجد بعض الاصداء التي تؤكد أحتواء مثلث حلايب وشلاتين علي أحتياطي نفط مرتفع ولكنه لم يثبت بعد، ويقع حكم مثلث حلايب وشلاتين الان تحت الادراة المصرية وينتمي أغلب سكانها الي عدد من القبائل مثل "البشاريين والحمدأواب والعبايدة" ولكن تسيطر عليها اثنية "البجاة" التي تقع بين البحر الاحمر ونهر النيل (رسلان، 2003م، ص 10)، ويبلغ عدد سكان هذا المثلث 27 الف نسمة ينتمون لقبائل البشاربين من شلاتين شمالا حتي ميناء بورتسودان والي حدود نهر عطبرة جنوبا، ويعد النشاط الاكثر شيوعا بين السكان هوالرعي نتيجة لتوافر العوامل البيئية التي تساعد علي ذلك، ويعد بذلك السكان الذي يقيمون هناك جزءا منهم يتبع الجزء السوداني والجزء الاخر مصري ومن هنا يبدأ النزاع.

ونجد أن النزاع الحدودي بين كلا البلدين علي مثلث حلايب وشلاتين يعود الي أثار تاريخية فيبدأ من أتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899م التي تم فيها ترسيم الحدود بين مصر والسودان وضمت المناطق من دائرة عرض 22 شمالًا لمصر لذلك يقع مثلث حلايب وشلاتين داخل الحدود السياسية المصرية (أحمد، 1997، ص10)، ثم بعد ثلاث سنوات في عام 1902م جاء الاحتلال البريطاني الذي كانت يحكم كلا من مصر والسودان وجعل مثلث حلايب تابعا لدولة السودان نتيجة للقرب الجغرافي لها وبسبب تمركز القبائل السودانية البشارة بها وقد توصلوا الى هذا القرار بعد أن شكلت لجنة فنية برئاسة مدير أسوان وثلاثة مفتشين أحدهم من الداخلية المصرية وواحد يمثل حكومة السودان وثالث يمثل خفر السواحل المصرية كانوا مهمتهم تحديد أرض قبائل البشاريين وقدموا تقريرا يؤكد أن مثلث حلايب وشلاتين أرض تقطنها قبائل سودانية وعلى ضوء هذا التقرير بأنها تابعة للسودان، ولكن أشتد الصراع عند أستقلال السودان عام 1956م حيث بدأ النزاع حول مصرية حلايب وشلاتين أم أنها

تابعة للسودان، ففي عام 1958م عند اجراء الاستفتاء علي رئاسة الجمهورية أرسلت مصر الي السودان مذكره لتعلمها أن مثلث حلايب وشلاتين تم تسجيله داخل الدائرة الجغرافية لمصر وأنها سوف تشارك في الاستفتاء وفي نفس الوقت كانت السودان قد أدرجت المنطقة للدائرة الجغرافية السودانية لذلك أعترض الجانب المصري طبقا لاتفاقية 1899م لترسيم الحدود (الطيب، 1998م، ص 25)، فأرسل الرئيس جمال عبد الناصر بعض القوات علي الشريط الحدودي فأعترضت السودان وتقدمت بشكوي الي الامم المتحدة ضد مصر بسحب القوات العسكرية من الشريط الحدودي بأعتبار أن مثلث حلايب وشلاتين سودنيا طبقا لقرار 1902م وبأتفاق مجلس الامن مع مصر تم سحب هذه القوات بعد فترة قصيرة حتي أنتهاء الانتخابات السودانية (الطيب، 1998م، ص30).

وظلت السيادة علي مثلث حلايب وشلاتين سياسة مزدوجة ولا توجد أي توتر في العلاقات الا من حين لاخر أووقت حدوث أزمة، ففى عام 1990م أصدرت مصر قراراً جمهوريا يوضح حدودها بما يؤكد ضم حلايب للحدود المصرية ثم في عام 1992م قامت القوات المصرية بالتغلغل داخل حلايب برغم شكوي السودان لمجلس الامن ولكن مصر تستند لاتفاقية ترسيم الحدود وأن الصلاحيات الادارية والتسهيلات الممنوحة للسودان هي مجرد سلطات ادارية لا تعني موافقة مصر علي أحقية السودان في حلايب وشلاتين (الطيب، 1998م، ص25).

ونجد أنه منذ تولي الرئيس البشير مقاليد السلطة أصبحت قضية حلايب وشلاتين في غموض كبير ولكنها تظهر في وقت الازمات السياسية أوالاقتصادية بين مصر والسودان لكي تستخدم كورقة ضغط للطرفين، وظهر النزاع مرة أخرى في عام 1992م عندما أعترضت مصر على إعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب عن البترول في المياه المقابلة لمثلث حلايب لشركة كندية فقامت الشركة بالانسحاب حتى يتم الفصل في مسألة السيادة على المنطقة (تنقو، معاذ، 2005م، ص 35)، وأرسلت السودان في يوليو1994م مذكرة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية تشتكي الحكومة المصرية بتسع وثلاثين غارة شنتها القوات المصرية في الحدود السودانية، ونجد أنه بعد محاولة أغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا وكشف أن من نفذها تابع للدولة السودانية قد توترت العلاقات بين البلدين وأصبحت علي صفيح ساخن (رسلان، 2011، http://studies.aljazeera.net)، فرفض مبارك مشاركة الحكومة المصرية في مفاوضات وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لحل النزاع الحدودي ثم في عام 2000م قامت القوات المصرية بطرد القوات السودانية من المنطقة

وتم فرض السيطرة المصرية السياسية والامنية عليها بالكامل، وفي عام 2004م أعلنت الحكومة السودانية أنها لم تتخل عن إدارة حلايب وشلاتين ولم تهجرها أوتسلمها للمصريين وأكدت علي تقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة لسحب القوات المصرية منها، ثم تجددت الازمة مرة أخري عام 2010م عند أعتقال السيد طاهر عساي رئيس مجلس حلايب المنتمي الي قبيلة البشاريين لمناهضته للوجود المصري في منطقة حلايب وشلاتين وتم أعتقاله لمدة عامين مما أدي الي توتر العلاقات بين البلدين (رسلان، 2011،http://studies.aljazeera.net)، وأيضا تم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة لولاية البحر الاحمر وأقرت المفوضية القومية للانتخابات السودانية حق التصويت في الانتخابات السودانية لأهالي حلايب بأعتبارهم مواطنون سودانيون، ثم بعد قيام ثورة يناير 2011م تم اجراء الانتخابات البرلمانية المصرية وتم اعداد كشوف الدوائر الجغرافية وكانت تشمل حلايب وشلاتين كدائرة أنتخابية وتم اجراء بها الانتخابات وتم نقل الاصوات بطائرة عسكرية الي الغردقة لفرز الاصوات (رسلان، 2011،http://studies.aljazeera.net )، مما أدي أشتعال الازمة مرة أخري بين البلدين ونتيجة لضعف الحل الدبلوماسي الذي تركه مبارك من سياسته وبعده عن أفريقيا، ونجد أنه بعد تولي الرئيس السابق مرسي أشتعلت الازمة مرة أخري حين زار الرئيس السودان عام 2013م لتقوية العلاقات بين البلدين ومحاولة اعادة روابط الوفاق مرة أخري، ولكن الزيارة لم تأتي بثمارها حيث أعلن مساعد الرئيس السوداني البشير بأن مرسي قد وعد السودان باعطاءهم حلايب وشلاتين لانها تابعة لهم نظرا لاتفاقية 1902م مما أدي الي اثارة الرأي العام المصري ورفضه لهذا القرار أوالتصريح مما أدي الي نفي من (عبد الخالق، 2014م، http://www.elwatannews.com)، وقد زار رئيس أركان القوات المسلحة المصرية السودان وأرسل رسالة الي الجهات السودانية يؤكد فيها أن حلايب وشلاتين تابعة لمصر ولا هناك نية لتفريط فيها، ونجد أنه في عام 2014م تجددت التصريحات السودانية بأحقيتها في حلايب وشلاتين وهذا جاء بعد فشل المباحثات في سد النهضة وأيضا عدم تنفيذ مصر لذلك الوقت لتنفيذ الحريات الاربع كاملة، وهناك أتجاه من الجانب السوداني الي اللجوء الي التحكيم الدولي أوالقيام بعمل أستفتاء للسكان حول رأيهم علي الانضمام لاي من البلدين ولكن ترفض مصر هذا الحل نظرا لاقتناعها بأحقيتها وتاريخ الاتفاقيات التي تعطي لها المنطقة (عبد الخالق، 2014م، http://www.elwatannews.com)، وفي عام 2015م أعلنت حكومة السودان تقديم شكوي في مجلس الامن ضد مصر نتيجة لاجراء الانتخابات البرلمانية وادراج منطقة حلايب كدائرة أنتخابية، ونجد أنه في عهد السيسي تكملة لسياسته وهي اللجوء للحل التفاوضي واعلاء شأن الدبلوماسية أولا يتم فيها

الحديث ومحاولة الوصول لحل ولكن قد تأزمت الازمة نتيجة اعلان مصر اعطاء السعودية جزيرة تيران وصنافير واعادة ترسيم الحدود البحرية التي تم عقدها في الحكم العثماني وهذا قد أشعل الازمة مرة أخري وأدي الي مطالبة السودان بحقها لحلايب وشلاتين نتيجة لاتفاقية 1902م وأن علي مصر أما اعادتها مثل جزيرتي تيران وصنافير أما اللجوء للتحكيم الدولي وبذلك تعتبر أن مصر قد فتحت الباب علي نفسها لازمة يمكن لم تحل وبالتالي طلبت الجهات المصرية فتح الحوار مع الجهات السودانية ولكن تكون المفاوضات هذه المرة من أجل الوصول الي حل ليرضي جميع الاطراف (ابراهيم، 2008م، ص 6).

وعند النظر الي القضية من وجهة نظر محايدة نجد أن كل طرف لديه سند يعتمد عليه ويؤكد أحقيته بحلايب وشلاتين فنجد أن الجانب السوداني يعتمد علي الاتفاقية الثنائية التي عقدت عام 1902م والتي أستمرت حتي عام 1958م دون أي أعتراض من الجانب المصري، كما تستند السودان الي مبدأ التقادم في أحقيتها للمنطقة وحكمها لها من قبل ودون أي أعتراض من مصر، وأيضا أعتراف بعض المنظمات الاقليمية والافريقية في ظل وقوع السودان تحت الاستعمار بأن كانت لها هذه المنطقة، وتواجد القبائل السودانية التي تثبت أنها سودانية 100 % وبالتالي من حق هذه القبائل أن تكون تابعة لحكم السودان، وأيضا تستند الي عام 1964م عند بناء السد العالي فقامت مصر بتهجير سكان مثلث سرة الي حلفا الجديدة وليس بكومبوبأسوان أي اذا كانت تعتبرهم مواطنين مصريين كانت أرسلتهم الي أسوان مثل سكان النوبة(عبد الخالق، 2014م، http://www.elwatannews.com).

أما مصر فأيضا لديها قناعاتها في تابعية حلايب وشلاتين لها: فتستند مصر الي أتفاقية 1899م التي حددت خط عرض 22 كحد فاصل لحدود مصر الجنوبية، وترد علي عدم وجود رد فعل من فعل منذ 1902م ل 1958م أعتبارا أنها دولة غير مكتملة الاستقلال ولا تتمتع بسيادة كاملة اقليميا لذلك لم تتحدث الا عندما أستقلت السودان وأصبحت دولة لها سيادة كاملة علي أرضها، وأيضا تعتبر مصر أتفاقية 1902م هي تدل علي اعطاء السودان الحدود الادارية لحلايب وشلاتين وأنها تقوم بالسيادة الادارية وليس السيادة السياسية، أيضا ادراج حلايب وشلاتين في الدوائر الجغرافية لانتخابات 1958م يعطي لمصر دليلا علي أعترفها أولا بأحقيتها في المنطقة، وتستند مصر برفض القبائل في حلايب وشلاتين ادراجها في الكشوف الانتخابية للمفوضية السودانية وأنهم تمسكوا بأنهم ينتموا لمصر لذلك لم يتم ادراجهم في الكشوف السكانية لدولة السودان (رسلان، 2011،studies.aljazeera.net )، كما تري مصر أن السودان يستخدم قضية حلايب وشلاتين في وقت الازمات فقط أوفي الوقت التي يكون لها غرضا للضغط علي مصر ولكن في أوقات غير الازمات لم يفتح موضوع حلايب وشلاتين.

ونجد أنه لكي تحل الازمة يجب فتح الباب للمفاوضات ولكن يجب أن تكون كل دولة لديها النية الصادقة أنها ترضي بالوصول الي حل وسط حتي وان كانت سوف تتنازل عن جزء من منطقة حلايب وشلاتين لكي تحافظ علي العلاقات مع دولة كلا منهما يمثل عمق إستراتيجي وقوة اقليمية للاخر، والحفاظ علي وجود علاقات سياسية وأقتصادية بين البلدين يضمن لكل منهما قوة أقليمية ومستوي من التنمية من خلال أستغلال هذه المنطقة ووجود حس وطني من تنمية البلدين بدلا من الدخول الي أزمات ونزاع حدودي يمكن من التعنط أن يصل الي نزاع مسلح بين دولتين شقيقتين.

## المبحث الثاني

## الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

### أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

يشتمل هذا البحث على الإجراءات التي إتبعتها الباحثة في الدراسة الميدانية من تحديد مجتمع البحث وإختيار مفردات العينة الممثلة لهذا المجتمع ووصفها مع بيان الأداة المستخدمة لجمع البيانات كما تم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية التي إستخدمت لدراسة وتحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

### (1) تصميم أداة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم إستبانة بعنوان:(الاتصال السياسي ودوره في قضايا النزاع بين دول الجوار – دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر الخبراء تطبيقاً على السودان ومصر (2015م – 2019م))، وتعتبر الإستبانة من الأدوات المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة ومن خلال عملية بناء الإستبانة وتم إتباع الآتي:

**القسم الأول:** وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة من الخبراء والمختصين من (الصحفيين (الصحف) وأساتذة إعلام وأساتذة العلوم السياسية والخبراء بمراكز الدراسات والبحوث وإعلاميين (أجهزة إعلامية) وفئات أخرى من دبلوماسيين وخبراء في مجال الشأن السوداني المصري)، المتمثلة في:

أولاً: البيانات الشخصية:

1. النوع.
2. العمر.
3. المستوى الأكاديمي.
4. المهنة مرتبطة بـ: (الصحفيين (الصحف) وأساتذة إعلام وأساتذة العلوم السياسية والخبراء بمراكز الدراسات والبحوث وإعلاميين (أجهزة إعلامية) وفئات أخرى)

**القسم الثاني:** وشمل متغيرات الدراسة الأساسية (بيانات موضوعية) والتي من خلالها يتم التعرف على تساؤلات البحث ويشتمل هذا القسم على عدد (8) محاول ويشتمل كل محور على (5) عبارات، حيث يبلغ مجموع العبارات (40) عبارة.

وقد إعتمدت الطالبة على مقياس ليكارت الخماسي ( Likert Scale) حيث تم إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكارت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لاأوافق (2)، لا أوافق بشدة(1).

- الوسط الفرضي = مجموع الأوزان ÷ عدد الأوزان = 15÷5=3
- الوسط الفعلي = مجموع إجابات المبحوثين عن عبارة الفرضية على عدد المبحوثين.

فإن ذات قيمة الوسط عن قيمة الوسط الفرضي دل ذلك على الإتجاه الإيجابي لإجابات المبحوثين والعكس.

**(2) تحكيم الإستبانة:**

لقد تم إعداد الإستبانة في صورتها الأولية وهي تحتوي على (43) سؤالاً تنحصر بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة كما حوت أسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي، وتم عرض الإستبانة على عدد من المحكمين في مجال البحوث والدراسات الإعلامية وقد أبدوا ملاحظاتهم على الإستبانة ومن ثم تم العمل بما قدموه من إفادات عملت على تجويد الإستبانة.

أسماء المحكمين: (د.عبد المولى موسى محمد– أستاذ مشارك– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية علوم الاتصال، د. عبدالله حسن تامون– أستاذ مساعد– جامعة أفريقيا العالمية– كلية الإعلام، د. عبد الرحمن يوسف محمد– أستاذ مساعد– جامعة أفريقيا العالمية– كلية الإعلام).

وبعد ذلك قامت الباحثة بتوزيع عدد (100) إستبانة للخبراء بالبلدين (السودان ومصر) على عينة عمدية ومن مجتمع البحث الأصلى وذلك للتأكد من نسبة صدق وثبات الإستبانة.

**(3) مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من عدد من الخبراء والمختصين من (الصحفيين (الصحف) وأساتذة إعلام وأساتذة العلوم السياسية والخبراء بمراكز الدراسات والبحوث وإعلاميين (أجهزة إعلامية) وفئات أخرى من دبلوماسيين وخبراء في مجال الشأن السوداني المصري). وقد إختارت الباحثة العينة القصدية (العمدية) وذلك للأسباب الآتية:

1- أن هذه المجموعة تمتلك المعلومات التي تفيد البحث.

2- صعوبة الحصول على المعلومات التي يحتاجها البحث بطريقة عشوائية وذلك لحساسية التعامل مع القضايا موضوع الدراسة في مصر بالذات.

للحصول على بيانات الدراسة فطبيعة مشكة وتساؤلات هذا البحث يوجد لها إهتماماً مقدراً وسط مجتمع البحث الذي تم توزيعه لعدد (50) إستبانة في مصر (القاهرة) وعدد (50) استبانة في (السودان) "عمدياً"، ثم جمعت الـ(100) إستبانة حيث شملت جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم تحليلها إحصائياً.

**(4) الصدق والثبات:**

**جدول يوضح قياس درجة ثبات الاستبانة:**

| معامل الثبات (ألفاكرونباخ) | عدد الفئات |
|---|---|
| .846 | 40 |

**قياس معامل صدق الاستبانة:**

$$\sqrt{0.846} = 0.919$$

**(5) تحليل البيانات:**

* يتم تفسير البيانات وفقاً للوسط الحسابي والمحسوب مقارنة مع الوسط الحسابي الفرضي(3) الناتج من معيار ليكارت الخماسي (5+4+3+2+1) على عددها=(3).

– فإذا كانت قيمة الوسط الحسابي والمحسوب أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (>3) دل ذلك على إجابة موجبة لصالح (أوافق بشدة) و (أوافق).

– أما إذا كان الوسط الحسابي المحسوب أقل من الوسط الحسابي الفرضي (<3) دل ذلك على إجابة سالبة لصالح عدم الموافقة من المبحوثين.

* أما الإنحراف المعياري ومقارنته مع الواحد الصحيح فإذا كان أكبر من (>1) دلّ ذلم على تشتت آراء العينة تجاه الإجابة (بمعنى إختلاف الأسباب التي دعمتهم للإجابات السابقة)، وإذا كان الإنحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح (<1) دلّ ذلك على تمركز الآراء في الإجابات.

## المبحث الثالث

## عرض البيانات وتفسيرها

**جدول رقم (1) يوضح النوع لأفراد العينة:**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية % | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| ذكر | 58 | 58.0 | 1.42 | .496 |
| أنثى | 42 | 42.0 | | |
| المجموع | 100 | 100.0 | | |

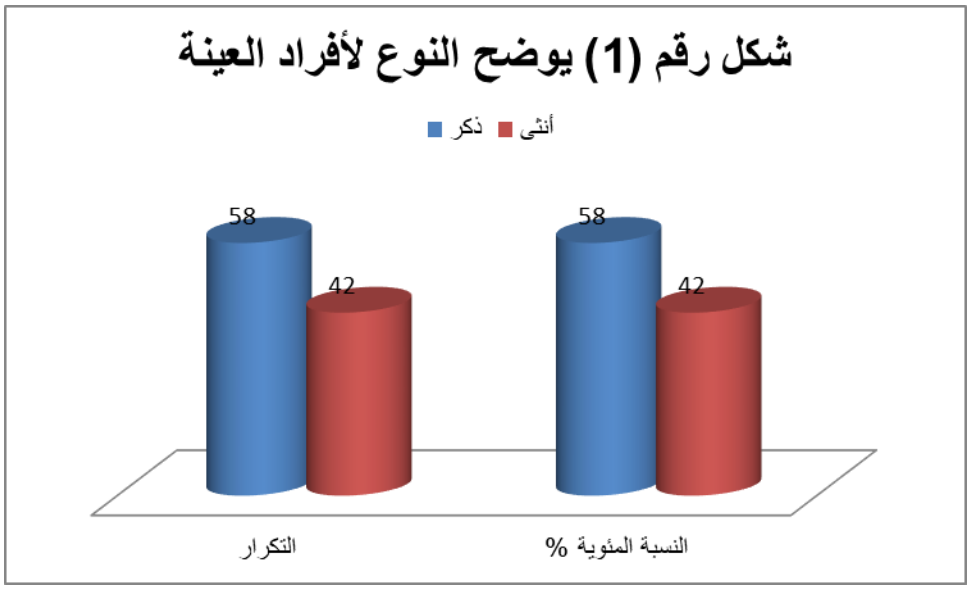


من الجدول رقم (1) أعلاه والرسم البياني المصاحب له نلاحظ أن نسبة الذكور 58.0% أكبر من نسبة الإناث 42.0% وذلك لأن الذكور الفئة الأكثر ممارسة لذلك النشاط، مما يعتبر ذو دلالة إيجابية.

**جدول رقم (2) يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة:**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية % | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 23 | 23.0 | 2.39 | 1.163 |
| 31 – 40 سنة | 40 | 40.0 | | |
| 41 – 50 سنة | 19 | 19.0 | | |
| 51 – 60 سنة | 11 | 11.0 | | |
| أكثر من 61 سنة | 7 | 7.0 | | |
| المجموع | 100 | 100.0 | | |

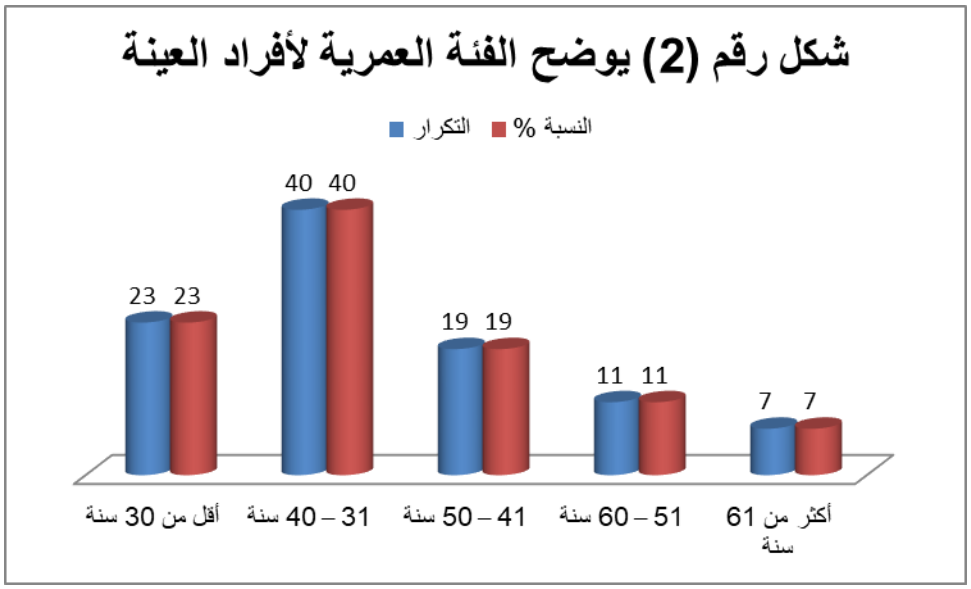


من الجدول رقم (2) أعلاه والرسم البياني المصاحب له نلاحظ أن الفئة العمرية للخبراء الذين تتراوح أعمارهم بين31 – 40 سنة هي الأكثر تكراراً إذ بلغت 40.0% وذلك لأن العينة من الخبراء والمختصيين الأكثر نشاط في ذلك العمر.

**جدول رقم (3) يوضح المستوى الأكاديمي لأفراد العينة:**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية% | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| ثانوي | 3 | 3.0 | 2.21 | .478 |
| جامعي | 73 | 73.0 | | |
| فوق الجامعي | 24 | 24.0 | | |
| المجموع | 100 | 100.0 | | |

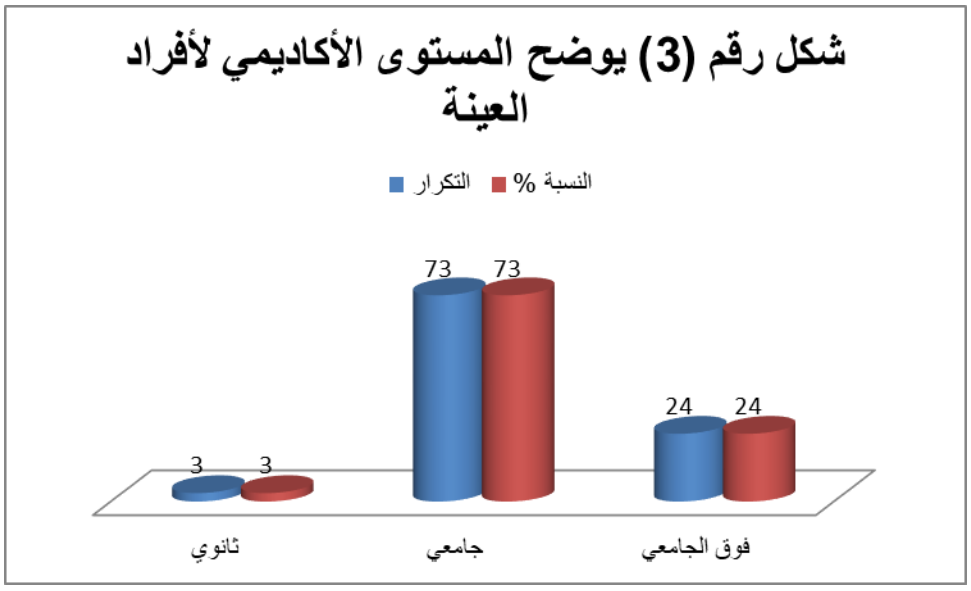


من الجدول رقم (3) أعلاه والرسم البياني المصاحب له نلاحظ في المستوى الأكاديمي لأفراد العينة من الجامعيين هي الأكثر تكراراً اذ بلغت 73.0% وهذا مؤشر إيجابي بأن التعليم الجامعي بهذه النسبة يعزز من جودة تقويم الإستبانة.

**جدول رقم (4) يوضح سنوات الخبرة لأفراد العينة:**

| الفئة | التكرار | النسبة المئوية% | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 15 | 15.0 | 2.90 | 1.418 |
| 6 – 10 سنة | 37 | 37.0 | | |
| 11 – 15 سنة | 14 | 14.0 | | |
| 16 – 20 سنة | 11 | 11.0 | | |
| أكثر من 21 سنة | 23 | 23.0 | | |
| المجموع | 100 | 100.0 | | |

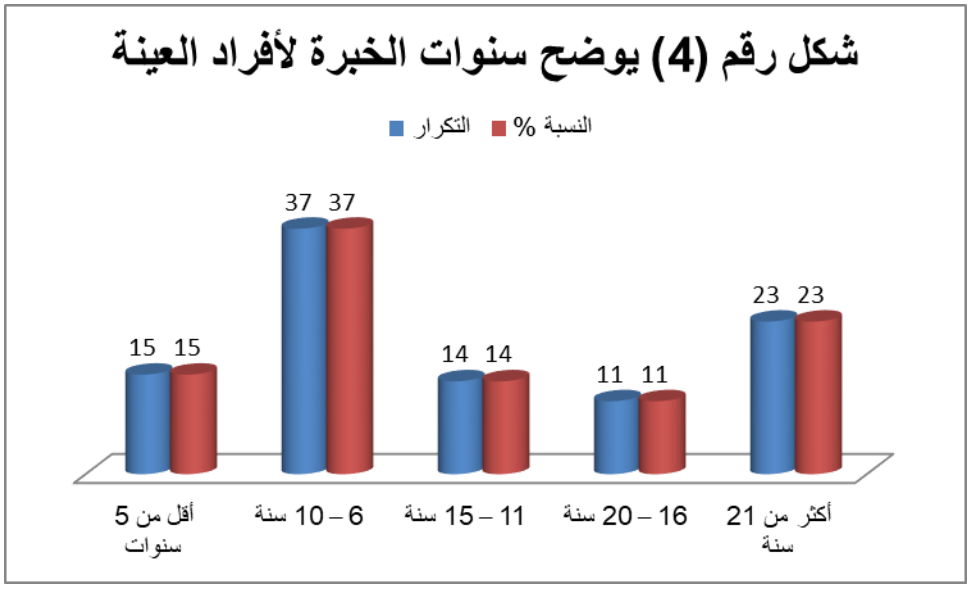


من الجدول رقم (4) أعلاه والرسم البياني المصاحب له نلاحظ سنوات الخبرة العملية لأفراد العينة من(6 – 10 سنة) هي الأكثر تكراراً إذ بلغت 37.0% تليها سنوات الخبرة (أكثر من 21 سنة) وذلك يوضح تكامل خبرات العينة ونشاط الفئة الأولى من حيث ممارسة ذلك النشاط.

**جدول رقم (5) يوضح المهنة لأفراد العينة:**

| الفئة | التكرار | النسبة % | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الصحفيين (الصحف) | 36 | 36.0 | 3.14 | 1.912 |
| أساتذة إعلام | 5 | 5.0 | | |
| أساتذة العلوم السياسية | 12 | 12.0 | | |
| مراكز الدراسات والبحوث | 21 | 21.0 | | |
| إعلاميين (أجهزة إعلامية) | 8 | 8.0 | | |
| أخرى تذكر | 18 | 18.0 | | |
| المجموع | 100 | 100.0 | | |

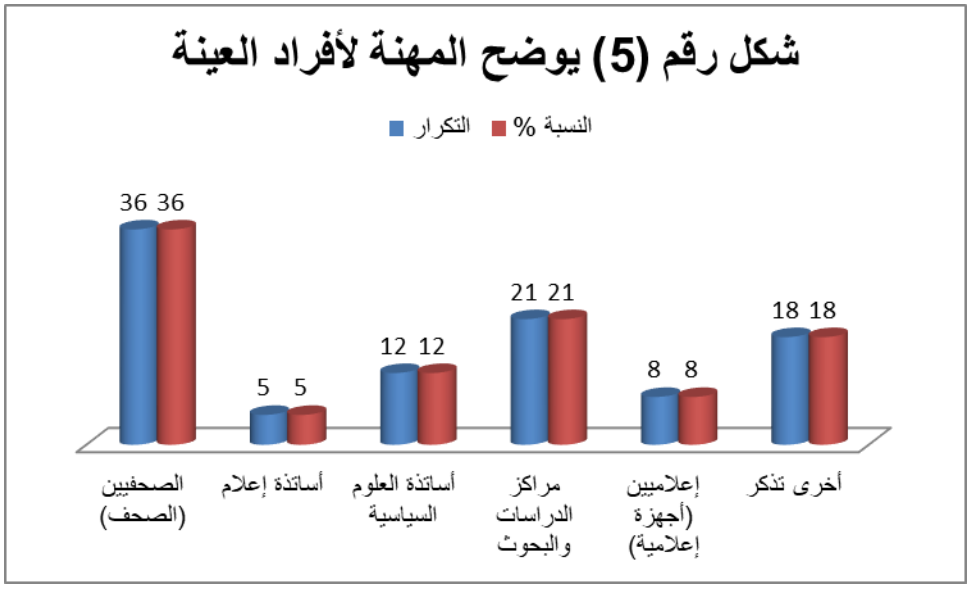


من الجدول رقم (5) أعلاه والرسم البياني المصاحب له نلاحظ تكرار المهنة لأفراد العينة من الصحفيين (الصحف) هي الأثر تكراراً حيث بلغت 36.0% وذلك لإهتمامهم الكبير بموضوع قضايا النزاعات الدولية كما وضح في إختبار العينة.

## جدول رقم (6) يوضح (المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية):

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية | 23 | 23.0 | 42 | 42.0 | 5 | 5.0 | 17 | 17.0 | 13 | 13.0 | 100 | 100.0 |
| العلاقات الأزلية بين السودان ومصر أكبر ضامن لعدم تطور الصراعات السياسية | 35 | 35.0 | 43 | 43.0 | 11 | 11.0 | 7 | 7.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| النزاعات بين السودان ومصر مصطنعة لأجندة خارجية | 32 | 32.0 | 40 | 40.0 | 13 | 13.0 | 12 | 12.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |
| قضايا النزاع بين السودان ومصر، طارئة ويمكن حلها في إطار الدولتين | 38 | 38.0 | 37 | 37.0 | 16 | 16.0 | 4 | 4.0 | 5 | 5.0 | 100 | 100.0 |
| هنالك انعكاسات مؤثرة على علاقة الشعبين جزاء النزاعات السياسية الماثلة | 20 | 20.0 | 38 | 38.0 | 19 | 19.0 | 16 | 16.0 | 7 | 7.0 | 100 | 100.0 |

## شكل رقم (6) يوضح (المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية):

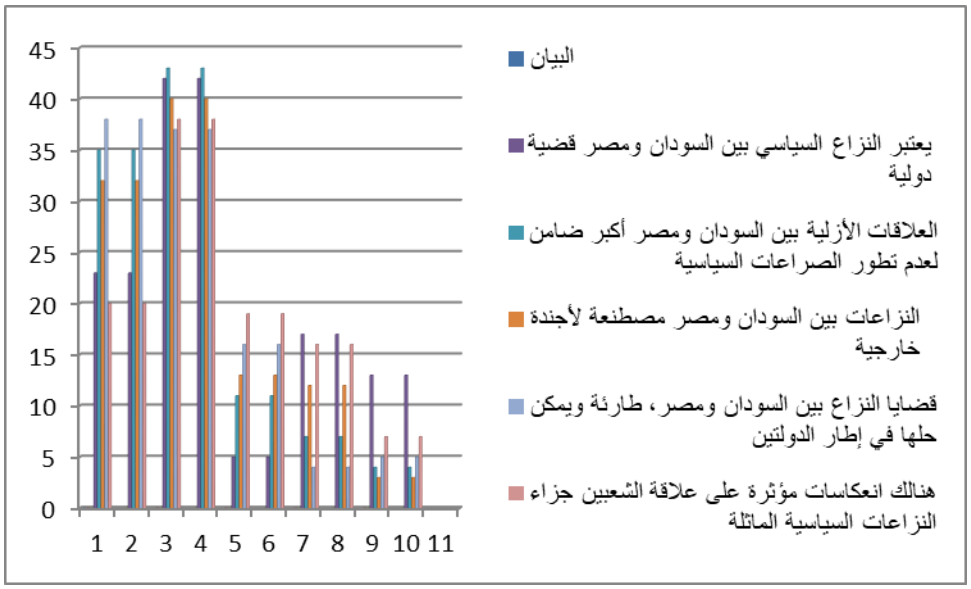

**جدول رقم (6) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية | 3.45 | 1.359 |
| العلاقات الأزلية بين السودان ومصر أكبر ضامن لعدم تطور الصراعات السياسية | 3.98 | 1.054 |
| النزاعات بين السودان ومصر مصطنعة لأجندة خارجية | 3.86 | 1.092 |
| قضايا النزاع بين السودان ومصر، طارئة ويمكن حلها في إطار الدولتين | 3.99 | 1.078 |
| هنالك انعكاسات مؤثرة على علاقة الشعبين جزاء النزاعات السياسية الماثلة | 3.48 | 1.185 |
| **النسبة العامة** | **3.75** | - |

**تعليق الجدول رقم (6) يوضح (المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(قضايا النزاعات الدولية) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.75) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع القضايا الدولية وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (قضايا النزاع بين السودان ومصر طارئة ويمكن حلها بين الدولتين) بوسط حسابي (3.99) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (العلاقات الأزلية بين السودان ومصر أكبر ضامن لعدم تطور الصراعات السياسية) وذلك بوسط حسابي موجب (3.98)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (النزاعات بين السودان ومصر مصطنعة لأجندة خارجية) وذلك بوسط حسابي (3.86).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (هنالك انعكاسات مؤثرة على علاقة الشعبين جزاء النزاعات السياسية الماثلة) وذلك بوسط حسابي (3.48).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية) وذلك بوسط حسابي (3.45).

الخلاصة:

على الرغم من أن النزاع بين السوادن ومصر وما له من آثار سياسية على شعبي البلدين، وأنه مصطنع وفق تدخلات خارجية، إلا أنه يمكن معالجة الوضع في إطار العلاقة الثقافية بين الدولتين مع الأخذ في الإعتبار العلاقات الأزمة بين الشعبين الشقيقين.

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت آراء العينة في الأسباب التي دعتهم لإيراد إجابات تلك، ولأن معظم الموضوعات المذكورة موضوعات رأي وتتعدد فيها الخيارات ووجهات النظر فهنا يؤكد على أن العينة على دراية كافية بالموضوعات، ولها عدة خيارات في وجهات نظرها تجاه القضايا المطروحة.

## جدول رقم (7) يوضح (المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية):

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية | 35 | 35.0 | 30 | 30.0 | 30 | 30.0 | 4 | 4.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| الإعلام الجديد أكبر مسببات النزاع بين السودان ومصر | 18 | 18.0 | 34 | 34.0 | 41 | 41.0 | 5 | 5.0 | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة | 27 | 27.0 | 24 | 24.0 | 35 | 35.0 | 10 | 10.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| نجح الإعلام في تعزيز أواصر التواصل بين شعبي وادي النيل (ركن السودان–وادي النيل) | 11 | 11.0 | 26 | 26.0 | 43 | 43.0 | 17 | 17.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |
| ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان – مصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية | 20 | 20.0 | 40 | 40.0 | 31 | 31.0 | 5 | 5.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |

## شكل رقم (7) يوضح (المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية):

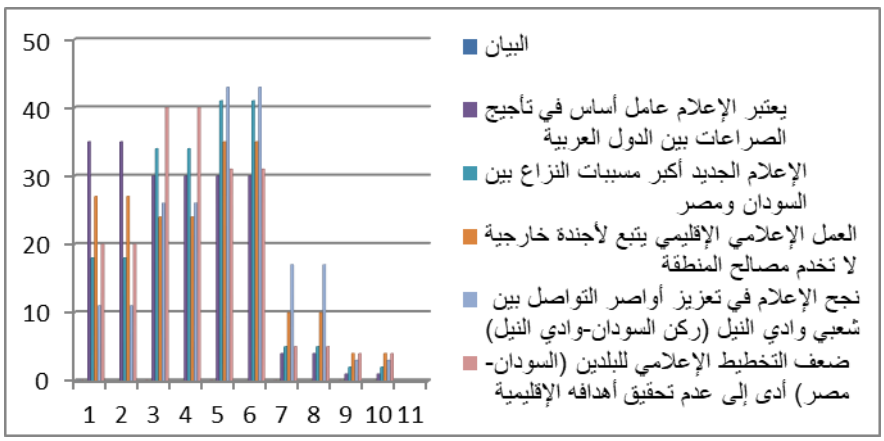

**جدول رقم (7) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية | 3.94 | .952 |
| الإعلام الجديد أكبر مسببات النزاع بين السودان ومصر | 3.61 | .909 |
| العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة | 3.60 | 1.110 |
| نجح الإعلام في تعزيز أواصر التواصل بين شعبي وادي النيل (ركن السودان–وادي النيل) | 3.25 | .968 |
| ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان–مصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية | 3.67 | .985 |
| **النسبة العامة** | **3.614** | - |

**تعليق الجدول رقم (7) يوضح (المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.614) فإن هنالك دلالة إحصائية موافقة العينة على موضوع الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية) بوسط حسابي (3.94) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين، تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان– مصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية) وذلك بوسط حسابي موجب (3.67)، ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (الإعلام الجديد أكبر مسببات النزاع بين السودان ومصر) وذلك بوسط حسابي (3.61).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة) وذلك بوسط حسابي (3.60).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (نجح الإعلام في تعزيز أواصر التواصل بين شعبي وادي النيل (ركن السودان–وادي النيل)) وذلك بوسط حسابي (3.25).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أصغر من الواحد الصحيح ما عدا في وحدة واحدة وهذا يدل على تمركز الآراء العينة في الاجابات التي دعتهم لإيراد إجابات تلك، ما عدا العبارة الثالثة:(العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة) جاءت نسبة الانحراف المعياري فيها أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على تشتت آراء العينة حول تلك العبارة.

**جدول رقم(8) يوضح (المحورالثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته | 17 | 17.0 | 54 | 54.0 | 22 | 22.0 | 3 | 3.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| يتطور الاتصال السياسي بتطور آلياته ووسائله | 27 | 27.0 | 43 | 43.0 | 28 | 28.0 | 1 | 1.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| الاتصال السياسي الإقليمي (السودان–مصر) يتبع لسياسات الحكم في بلده | 23 | 23.0 | 41 | 41.0 | 30 | 30.0 | 5 | 5.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| من مشكلات الاتصال السياسي عدم تخصصية ومهنية الكادر العامل أو الترضيات السياسية | 24 | 24.0 | 35 | 35.0 | 38 | 38.0 | 2 | 2.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| للاتصال السياسي بين السودان ومصر دور فاعل في إيجاد الأزمات وتطورها | 15 | 15.0 | 33 | 33.0 | 35 | 35.0 | 13 | 13.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |

**شكل رقم(8) يوضح (المحورالثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية):**

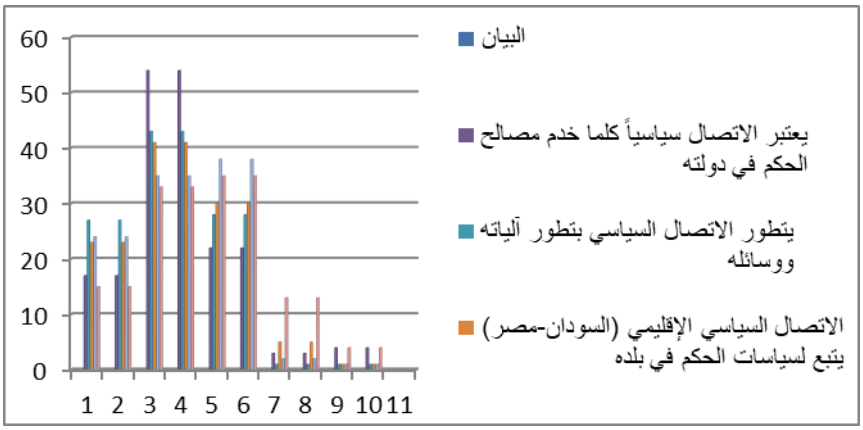

**جدول رقم (8) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحورالثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته | 3.77 | .908 |
| يتطور الاتصال السياسي بتطور آلياته ووسائله | 3.94 | .827 |
| الاتصال السياسي الإقليمي (السودان– مصر) يتبع لسياسات الحكم في بلده | 3.80 | .888 |
| من مشكلات الاتصال السياسي عدم تخصصية ومهنية الكادر العامل أو الترضيات السياسية | 3.79 | .868 |
| للاتصال السياسي بين السودان ومصر دور فاعل في إيجاد الأزمات وتطورها | 3.42 | 1.027 |
| **النسبة العامة** | **3.744** | - |

**تعليق الجدول رقم(8) يوضح (المحورالثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.744) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (يتطور الاتصال السياسي بتطور آلياته ووسائله) بوسط حسابي (3.94) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين، تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع

(الاتصال السياسي الإقليمي (السودان–مصر) يتبع لسياسات الحكم في بلده) وذلك بوسط حسابي موجب (3.80)، ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (من مشكلات الاتصال السياسي عدم تخصصية ومهنية الكادر العامل أو الترضيات السياسية) وذلك بوسط حسابي (3.79).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته) وذلك بوسط حسابي (3.77).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (للاتصال السياسي بين السودان ومصر دور فاعل في إيجاد الأزمات وتطورها) وذلك بوسط حسابي (3.42).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أصغر من الواحد الصحيح ما عدا في وحدة واحدة وهذا يدل على تمركز الآراء العينة في الاجابات التي دعتهم لإيراد إجابات تلك. ما عدا في العبارة الخامسة: (للاتصال السياسي بين السودان ومصر دور فاعل في إيجاد الأزمات وتطورها) جاء الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على تشتت آراء العينة حول تلك العبارة.

**جدول رقم(9) يوضح(المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين | 11 | 11.0 | 30 | 30.0 | 34 | 34.0 | 22 | 22.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |
| قدرات العاملين في الاتصال المصري وراء نجاح وتفوق مصر سياسياً | 7 | 7.0 | 30 | 30.0 | 40 | 40.0 | 18 | 18.0 | 5 | 5.0 | 100 | 100.0 |
| قدرات العاملين في الاتصال السوداني وراء نجاح وتفوق السودان سياسياً | 5 | 5.0 | 25 | 25.0 | 40 | 40.0 | 22 | 22.0 | 8 | 8.0 | 100 | 100.0 |
| نجح الاتصال السياسي بين البلدين بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد | 5 | 5.0 | 28 | 28.0 | 34 | 34.0 | 24 | 24.0 | 9 | 9.0 | 100 | 100.0 |
| استفاد الاتصال السياسي من توظيف العلاقات الأزلية إيجاباً | 7 | 7.0 | 29 | 29.0 | 36 | 36.0 | 21 | 21.0 | 7 | 7.0 | 100 | 100.0 |

**شكل رقم(9) يوضح(المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

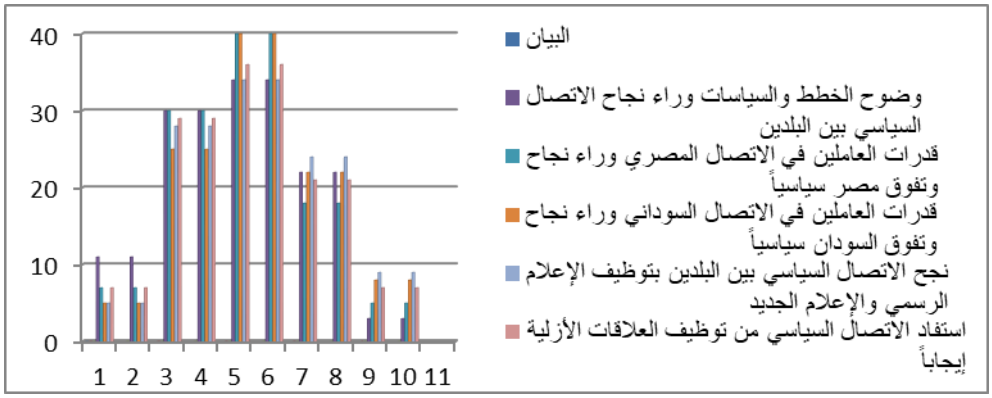

**جدول رقم (9) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين | 3.24 | 1.016 |
| قدرات العاملين في الاتصال المصري وراء نجاح وتفوق مصر سياسياً | 3.16 | .972 |
| قدرات العاملين في الاتصال السوداني وراء نجاح وتفوق السودان سياسياً | 2.97 | 1.000 |
| نجح الاتصال السياسي بين البلدين بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد | 2.96 | 1.044 |
| استفاد الاتصال السياسي من توظيف العلاقات الأزلية إيجاباً | 3.08 | 1.032 |
| **النسبة العامة** | **3.082** | **-** |

**تعليق جدول رقم(9) يوضح(المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.082) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين) بوسط حسابي (3.24) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (قدرات العاملين في الاتصال المصري وراء نجاح وتفوق مصر سياسياً) وذلك بوسط حسابي موجب (3.16)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (استفاد الاتصال السياسي من توظيف العلاقات الأزلية إيجاباً) وذلك بوسط حسابي (3.08).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (قدرات العاملين في الاتصال السوداني وراء نجاح وتفوق السودان سياسياً) وذلك بوسط حسابي (2.97).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (نجح الاتصال السياسي بين البلدين بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد) وذلك بوسط حسابي (2.96).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت آراء العينة في الأسباب التي دعتهم لإيراد إجابات تلك. ما عدا في العبارة الثانية: (قدرات العاملين في الاتصال المصري وراء نجاح وتفوق مصر سياسياً) كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح وذلك يدل على تمركز الآراء في الاجابات حول تلك العبارة.

**جدول رقم (10) يوضح (المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| اختلاف أنماط الُحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي | 25 | 25.0 | 43 | 43.0 | 27 | 27.0 | 3 | 3.0 | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه | 16 | 16.0 | 33 | 33.0 | 28 | 28.0 | 14 | 14.0 | 9 | 9.0 | 100 | 100.0 |
| اختلاف أنماط المعيشة بين الشعبين عامل أساس في اختلاف الاتصال السياسي هنا وهناك | 8 | 8.0 | 23 | 23.0 | 31 | 31.0 | 27 | 27.0 | 11 | 11.0 | 100 | 100.0 |
| المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول القضايا | 9 | 9.0 | 22 | 22.0 | 40 | 40.0 | 25 | 25.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| الإعلام الجديد وحرية التعبير من أكبر نقاط فشل الاتصال السياسي | 21 | 21.0 | 30 | 30.0 | 35 | 35.0 | 10 | 10.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |

**شكل رقم (10) يوضح (المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين):**

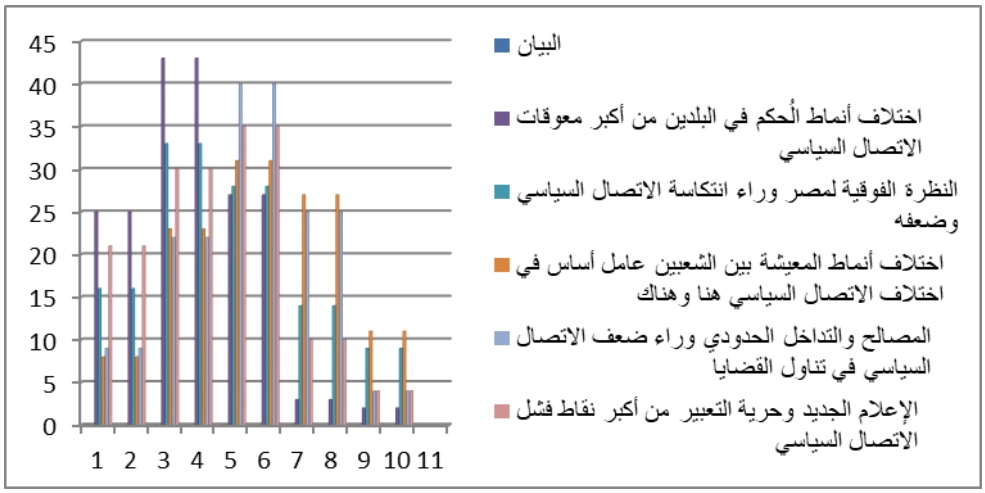

**جدول رقم (10) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| اختلاف أنماط الُحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي | 3.86 | .899 |
| النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه | 3.33 | 1.173 |
| اختلاف أنماط المعيشة بين الشعبين عامل أساس في اختلاف الاتصال السياسي هنا وهناك | 2.90 | 1.124 |
| المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول القضايا | 3.07 | .998 |
| الإعلام الجديد وحرية التعبير من أكبر نقاط فشل الاتصال السياسي | 3.54 | 1.058 |
| **النسبة العامة** | **3.34** | **-** |

**تعليق جدول رقم(10) يوضح(المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.34) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (اختلاف أنماط الُحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي) بوسط حسابي (3.86) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (الإعلام الجديد وحرية التعبير من أكبر نقاط فشل الاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي موجب (3.54)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه) وذلك بوسط حسابي (3.33).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول القضايا) وذلك بوسط حسابي (3.07).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (اختلاف أنماط المعيشة بين الشعبين عامل أساس في اختلاف الاتصال السياسي هنا وهناك) وذلك بوسط حسابي (2.90).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت آراء العينة في الأسباب التي دعتهم لإيراد إجابات تلك. ما عدا في العبارة الاولى: (اختلاف أنماط المعيشة بين الشعبين عامل أساس في اختلاف الاتصال السياسي هنا وهناك) والعبارة الرابعة (المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول القضايا) كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح وذلك يدل على تمركز الآراء في الاجابات حول هاتين العبارتين.

**جدول رقم (11) يوضح (المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| تطور التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي | 29 | 29.0 | 35 | 35.0 | 28 | 28.0 | 5 | 5.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |
| التاريخ المشترك بين الدولتين متى ما تم تناوله في إطار المساواة يعتبر عامل نجاح في الاتصال السياسي | 32 | 32.0 | 30 | 30.0 | 32 | 32.0 | 5 | 5.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين | 37 | 37.0 | 27 | 27.0 | 32 | 32.0 | 3 | 3.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل إيجابي في التواصل السياسي إذا أحسن توظيفه | 47 | 47.0 | 28 | 28.0 | 22 | 22.0 | 2 | 2.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| تغليب المصالح المشتركة بين الدولتين أكثر من المصالح الذاتية يعتبر عامل نجاح للاتصال السياسي | 38 | 38.0 | 45 | 45.0 | 11 | 11.0 | 3 | 3.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |

**شكل رقم (11) يوضح (المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر):**

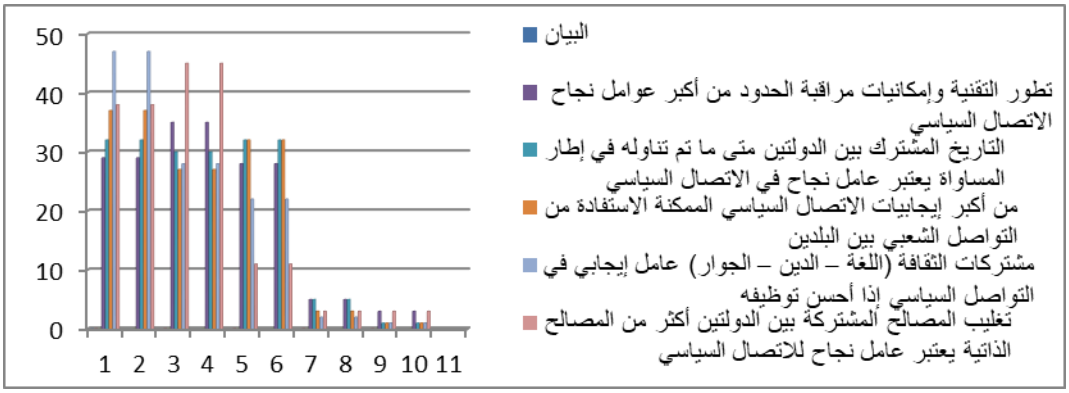

**جدول رقم (11) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| تطور التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي | 3.82 | 1.009 |
| التاريخ المشترك بين الدولتين متى ما تم تناوله في إطار المساواة يعتبر عامل نجاح في الاتصال السياسي | 3.87 | .960 |
| من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين | 3.96 | .953 |
| مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل إيجابي في التواصل السياسي إذا أحسن توظيفه | 4.18 | .914 |
| تغليب المصالح المشتركة بين الدولتين أكثر من المصالح الذاتية يعتبر عامل نجاح للاتصال السياسي | 4.12 | .935 |
| **النسبة العامة** | **3.99** | **-** |

**تعليق جدول رقم(11) يوضح(الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.99) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة

لصالح موافقة العينة على الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل إيجابي في التواصل السياسي إذا أحسن توظيفه) بوسط حسابي (4.18) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (تغليب المصالح المشتركة بين الدولتين أكثر من المصالح الذاتية يعتبر عامل نجاح للاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي موجب (4.12)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين) وذلك بوسط حسابي (3.96).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (التاريخ المشترك بين الدولتين متى ما تم تناوله في إطار المساواة يعتبر عامل نجاح في الاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي (3.87).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (تطور التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي ) وذلك بوسط حسابي (3.82).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أصغر من الواحد الصحيح ما عدا في وهذا يدل على تمركز الآراء العينة في الاجابات التي دعتهم لإيراد إجابات تلك. ما عدا في العبارة الأولي (تطور التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي) كان الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح مما يل على تشتت آراء العينة تجاه الإجابة حول تلك العبارة.

**جدول رقم (12) يوضح (المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي | 15 | 15.0 | 42 | 42.0 | 19 | 19.0 | 19 | 19.0 | 5 | 5.0 | 100 | 100.0 |
| شح المياه عالمياً واتفاقية مياه النيل ما زالت من مهددات الاتصال السياسي | 17 | 17.0 | 28 | 28.0 | 42 | 42.0 | 12 | 12.0 | 1 | 1.0 | 100 | 100.0 |
| السباق الحضاري والتفوق الثقافي والتاريخي عامل تهديد في الاتصال السياسي | 11 | 11.0 | 21 | 21.0 | 40 | 40.0 | 24 | 24.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| تقلبات الحكم السياسي في البلدين من أكبر مهددات الاتصال السياسي المستدام | 26 | 26.0 | 30 | 30.0 | 38 | 38.0 | 4 | 4.0 | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| المحاور الدولية والاستقطاب الإقليمي من مهددات التواصل السياسي لحل القضايا | 34 | 34.0 | 29 | 29.0 | 33 | 33.0 | 1 | 1.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |

**شكل رقم (12) يوضح (المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

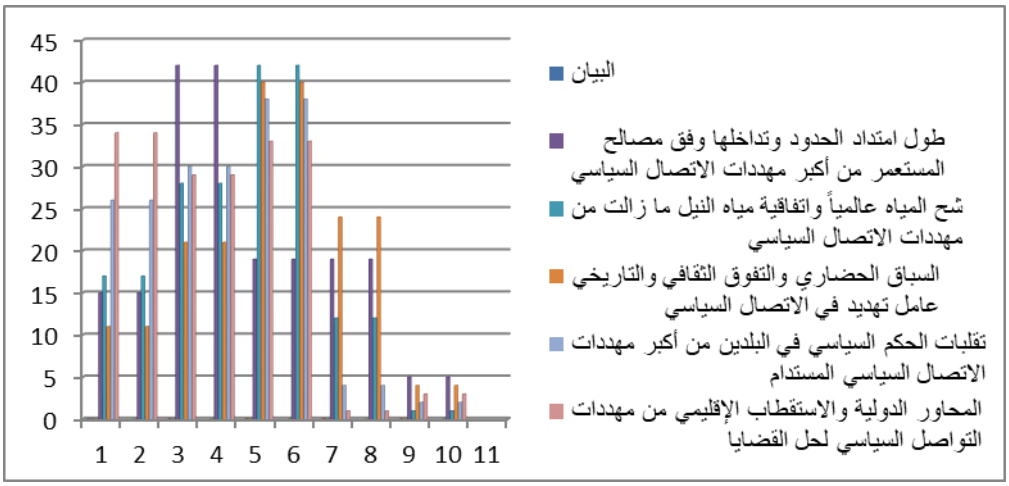

**جدول رقم (12) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي | 3.43 | 1.112 |
| شح المياه عالمياً واتفاقية مياه النيل ما زالت من مهددات الاتصال السياسي | 3.48 | .948 |
| السباق الحضاري والتفوق الثقافي والتاريخي عامل تهديد في الاتصال السياسي | 3.11 | 1.024 |
| تقلبات الحكم السياسي في البلدين من أكبر مهددات الاتصال السياسي المستدام | 3.74 | .960 |
| المحاور الدولية والاستقطاب الإقليمي من مهددات التواصل السياسي لحل القضايا | 3.90 | .990 |
| **النسبة العامة** | **3.532** | **-** |

**تعليق جدول رقم(12) يوضح(المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.532) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (المحاور الدولية والاستقطاب الإقليمي من مهددات التواصل السياسي لحل القضايا) بوسط حسابي (3.90) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (تقلبات الحكم السياسي في البلدين من أكبر مهددات الاتصال السياسي المستدام) وذلك بوسط حسابي موجب (3.74)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (شح المياه عالمياً واتفاقية مياه النيل ما زالت من مهددات الاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي (3.48).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي (3.43).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (السباق الحضاري والتفوق الثقافي والتاريخي عامل تهديد في الاتصال السياسي) وذلك بوسط حسابي (3.11).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أصغر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تمركز آراء العينة في الأسباب التي دعتهم لإيراد إجابات تلك، ما عدا العبارة الاولى: (طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي) والعبارة الثالثة: (السباق الحضاري والتفوق الثقافي والتاريخي عامل تهديد في الاتصال السياسي) جاءت أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على تشتت آراء العينة حول تلك العبارات.

**جدول رقم (13) يوضح (المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين):**

| العبارات | مستوى الموافقة | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أوافق بشدة | | أوافق | | إلى حدٍ ما | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | | المجموع | |
| | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% | التكرار | النسبة% |
| النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً | 33 | 33.0 | 31 | 31.0 | 32 | 32.0 | 2 | 2.0 | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| وجود مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي يضمن حلولاً مستقبلية مهمة | 30 | 30.0 | 36 | 36.0 | 27 | 27.0 | 3 | 3.0 | 4 | 4.0 | 100 | 100.0 |
| ضوابط السياسات الإعلامية وفق مواثيق شرف مهنية تدفع الإعلام لخدمة قضايا النزاع | 29 | 29.0 | 33 | 33.0 | 32 | 32.0 | 4 | 4.0 | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| توافر الإرادة السياسية لدى حُكام البلدين تدعم الاتصال السياسي الفاعل | 35 | 35.0 | 45 | 45.0 | 18 | 18.0 | - | - | 2 | 2.0 | 100 | 100.0 |
| التركيز على القضايا الكلية وتغليب القضايا المشتركة تحقق اتصالاً سياسياً فاعلاً | 37 | 37.0 | 39 | 39.0 | 18 | 18.0 | 3 | 3.0 | 3 | 3.0 | 100 | 100.0 |

**جدول رقم (13) يوضح (المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين):**

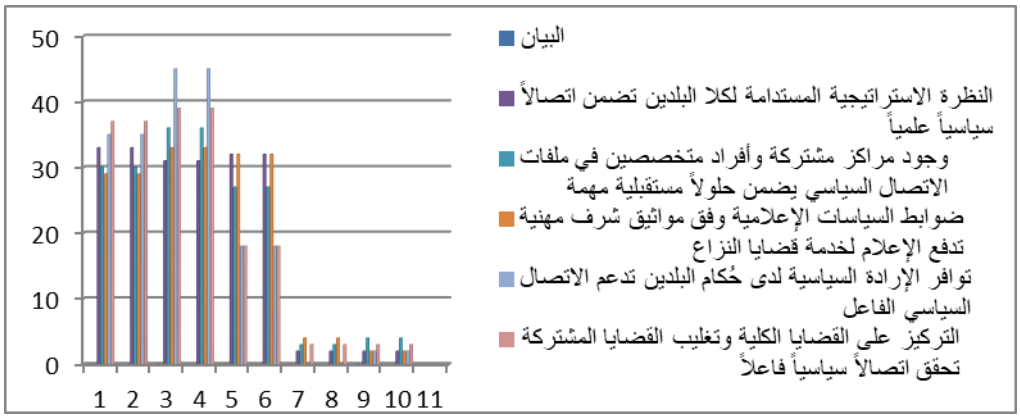

**جدول رقم (13) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات**

**(المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين):**

| العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً | 3.91 | .954 |
| وجود مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي يضمن حلولاً مستقبلية مهمة | 3.85 | 1.019 |
| ضوابط السياسات الإعلامية وفق مواثيق شرف مهنية تدفع الإعلام لخدمة قضايا النزاع | 3.83 | .965 |
| توافر الإرادة السياسية لدى حُكام البلدين تدعم الاتصال السياسي الفاعل | 4.11 | .840 |
| التركيز على القضايا الكلية وتغليب القضايا المشتركة تحقق اتصالاً سياسياً فاعلاً | 4.04 | .974 |
| **النسبة العامة** | **3.948** | **-** |

**تعليق جدول رقم(13) يوضح(المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين):**

* بالنظر إلى الجدول أعلاه والخاص بـ(مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين) ووفقاً للوسط الحسابي العام (3.948) فإن هنالك دلالة إحصائية موجبة لصالح موافقة العينة على موضوع مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين وفقاً للوحدات المذكورة.

* أما بالنسبة للوحدات ووفقاً للوسط الحسابي المحسوب فإن ترتيب الوحدات وفقاً لإجابات العينة كانت كالتالي:

– جاءت وحدة (توافر الإرادة السياسية لدى حُكام البلدين تدعم الاتصال السياسي الفاعل) بوسط حسابي (4.11) جاءت في المرتبة الأولى في رأي المبحوثين،

تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حسب رأي العينة موضوع (التركيز على القضايا الكلية وتغليب القضايا المشتركة تحقق اتصالاً سياسياً فاعلاً) وذلك بوسط حسابي موجب (4.04)،

ثم في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية تأتي إجابة العينة حول وحدة (النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً) وذلك بوسط حسابي (3.91).

ثم في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية تأتي (وجود مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي يضمن حلولاً مستقبلية مهمة) وذلك بوسط حسابي (3.85).

وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية تأتي وحدة (ضوابط السياسات الإعلامية وفق مواثيق شرف مهنية تدفع الإعلام لخدمة قضايا النزاع) وذلك بوسط حسابي (3.83).

* أما الإنحراف المعياري ففي كل الوحدات جاء أصغر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تمركز آراء العينة في الأسباب التي دعتهم لإيراد إجابات تلك، ما عدا عبارة واحدة وهي: (وجود مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي يضمن حلولاً مستقبلية مهمة) وذلك يدل على تشتت آراء العينة حول تلك العبارة.

**جدول رقم (14) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية)**

| | | يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة | |
| النوع | ذكر | Count | 10 | 12 | 3 | 18 | 15 | 58 |
| | | % of Total | 10.0% | 12.0% | 3.0% | 18.0% | 15.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 3 | 5 | 2 | 24 | 8 | 42 |
| | | % of Total | 3.0% | 5.0% | 2.0% | 24.0% | 8.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 13 | 17 | 5 | 42 | 23 | 100 |
| | | % of Total | 13.0% | 17.0% | 5.0% | 42.0% | 23.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 7.470[a] | 4 | .113 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.113) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية).

**جدول رقم (15) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية)**

| | | يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | |
| النوع | ذكر | Count | 1 | 2 | 16 | 15 | 24 | 58 |
| | | % of Total | 1.0% | 2.0% | 16.0% | 15.0% | 24.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 2 | 14 | 15 | 11 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 2.0% | 14.0% | 15.0% | 11.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 1 | 4 | 30 | 30 | 35 | 100 |
| | | % of Total | 1.0% | 4.0% | 30.0% | 30.0% | 35.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 3.491[a] | 4 | .479 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.479) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية).

**جدول رقم (16) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته)**

| | | | يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | Total |
| النوع | ذكر | Count | 4 | 1 | 15 | 28 | 10 | 58 |
| | | % of Total | 4.0% | 1.0% | 15.0% | 28.0% | 10.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 2 | 7 | 26 | 7 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 2.0% | 7.0% | 26.0% | 7.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 4 | 3 | 22 | 54 | 17 | 100 |
| | | % of Total | 4.0% | 3.0% | 22.0% | 54.0% | 17.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 5.425[a] | 4 | .246 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.246) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحكم في دولته).

**جدول رقم (17) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين)**

| | | وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | |
| النوع | ذكر | Count | 3 | 14 | 15 | 19 | 7 | 58 |
| | | % of Total | 3.0% | 14.0% | 15.0% | 19.0% | 7.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 8 | 19 | 11 | 4 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 8.0% | 19.0% | 11.0% | 4.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 3 | 22 | 34 | 30 | 11 | 100 |
| | | % of Total | 3.0% | 22.0% | 34.0% | 30.0% | 11.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 5.643[a] | 4 | .227 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.227) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين).

**جدول رقم (18) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (اختلاف أنماط الحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي)**

| | | اختلاف أنماط الحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | |
| النوع | ذكر | Count | 2 | 2 | 17 | 20 | 17 | 58 |
| | | % of Total | 2.0% | 2.0% | 17.0% | 20.0% | 17.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 1 | 10 | 23 | 8 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 1.0% | 10.0% | 23.0% | 8.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 2 | 3 | 27 | 43 | 25 | 100 |
| | | % of Total | 2.0% | 3.0% | 27.0% | 43.0% | 25.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 5.170[a] | 4 | .270 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.270) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (اختلاف أنماط الحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي).

**جدول رقم (19) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (تطور التقنية وإمكانية مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي)**

| | | | تطور التقنية وإمكانية مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | Total |
| النوع | ذكر | Count | 3 | 4 | 12 | 19 | 20 | 58 |
| | | % of Total | 3.0% | 4.0% | 12.0% | 19.0% | 20.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 1 | 16 | 16 | 9 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 1.0% | 16.0% | 16.0% | 9.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 3 | 5 | 28 | 35 | 29 | 100 |
| | | % of Total | 3.0% | 5.0% | 28.0% | 35.0% | 29.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 7.431[a] | 4 | .115 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.115) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (تطور التقنية وإمكانية مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي).

**جدول رقم (20) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي)**

| | | طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة | |
| النوع | ذكر | Count | 3 | 12 | 10 | 23 | 10 | 58 |
| | | % of Total | 3.0% | 12.0% | 10.0% | 23.0% | 10.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 2 | 7 | 9 | 19 | 5 | 42 |
| | | % of Total | 2.0% | 7.0% | 9.0% | 19.0% | 5.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 5 | 19 | 19 | 42 | 15 | 100 |
| | | % of Total | 5.0% | 19.0% | 19.0% | 42.0% | 15.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 1.084[a] | 4 | .897 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.897) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي).

**جدول رقم (21) يوضح العلاقة الارتباطية بين النوع ***

**والإجابة على العبارة (النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً)**

| | | النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علميا | | | | | Total |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لا أوافق بشدة | لا أوافق | إلى حدٍ ما | أوافق | أوافق بشدة |
| النوع | ذكر | Count | 2 | 2 | 15 | 16 | 23 | 58 |
| | | % of Total | 2.0% | 2.0% | 15.0% | 16.0% | 23.0% | 58.0% |
| | أنثى | Count | 0 | 0 | 17 | 15 | 10 | 42 |
| | | % of Total | 0.0% | 0.0% | 17.0% | 15.0% | 10.0% | 42.0% |
| Total | | Count | 2 | 2 | 32 | 31 | 33 | 100 |
| | | % of Total | 2.0% | 2.0% | 32.0% | 31.0% | 33.0% | 100.0% |

**جدول مربع كاي:**

| قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| 6.895[a] | 4 | .142 |

بما أن قيمة الاحتمالية (.142) أكبر من مستوى المعنوية (.05) عليه يقبل فرض العدم القائل: يوجد استقلال بين النوع والإجابة على العبارة (النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً).

# الخاتمة

**وتحتوي على:**

**أولاً: النتائج**

**ثانياً: التوصيات**

## أولاً: النتائج

**خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:**

1. أكدت الدراسة بأن قضايا النزاع بين السودان ومصر يمكن حلها في إطار الدولتين.
2. ذكرت العينة بأن النزاع بين السودن ومصر مصطنع وفق التدخلات الخارجية مما يعني أن الثوابت أقوى من ذلك.
3. إعتماداً على الدراسة فإنه يمكن معالجة الوضع في إطار العلاقة الثنائية بين البلدين مع الأخذ في الإعتبار العلاقات الأزلية بين الشعبين الشقيقين.
4. أكدت الدراسة بأن الإعلام الجديد وحرية التعبير أكبر مسببات النزاع وفشل الاتصال السياسي بين السودان ومصر.
5. ذكرت العينة بأن أهمية النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً.
6. أكدت الدراسة بأن العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة.
7. توصلت الدراسة إلى أن ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان ومصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية.
8. خلصت الدراسة إلى أن النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه.
9. أكدت الدراسة بأن مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل إيجابي في التواصل السياسي إذا أحسن توظيفه.
10. خلصت الدراسة إلى أن المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين الدول.
11. توصلت الدراسة إلى أن اختلاف أنماط الُحكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي.

**ثانياً: التوصيات**

**بناءاً على النتائج أعلاه توصي الباحثة بالتوصيات التالية:**

1. توصي الدراسة بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد وفقاً للمبادئ والأسس والقواعد التي تؤدي لنجاح الاتصال السياسي بين البلدين.
2. ضرورة وضع إستراتيجيات مستدامة لكلا البلدين وتنسيق الجهود لضمان اتصال سياسي علمي بإستيعاب الأكاديميين والمهنيين.
3. أهمية العمل على تطوير آليات ووسائل جديدة للإتصال السياسي تضمن تعزيزه في ظل تطورات التقنية.
4. توصي الباحثة بأهمية تنمية قدرات العاملين في الاتصال السوداني لأن ذلك يسهم في نجاح وتفوق السودان سياسياً.
5. توصي الدراسة بالتركيز على القضايا الكلية والتغلب على القضايا المشتركة لتحقيق اتصال سياسي فاعل.
6. توصي الباحثة بأهمية الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين لأنها تعتبر من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة، التي تقوي من حسن الجوار وتحافظ على التاريخ المشترك وتدعم العلاقات الأزلية بين شعبي وادي النيل.
7. توصي الباحثة بأهمية الاهتمام بالانشطة والبرامج الاتصالية التي تفعل وتطور الاتصال السياسي، وتسهل توظيفه في الإتجاه الصحيح للوصول للأهداف المنشودة.
8. أوصت الدراسة بالعمل على تطوير التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود لأنها من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي.
9. ركزت الدراسة على أهمية تخصصية ومهنية الكادر العامل في الاتصال السياسي ومنع المجملات والترضيات السياسية.
10. توصي الدراسة بأهمية الاهتمام بتدريب الكوادر العاملة في مجال بالاتصال السياسي بمهارات الاتصال المختلفة.
11. وكما توصي الباحثة بضرورة تأسيس مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي لضمان حلول مستقبلية مهمة.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

**أولاً: المصادر:**

1. **القرآن الكريم.**
2. **الكتاب والسنة.**
3. **المعاجم**

- المعجم الوسيط، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، (ب.ت).
- المعجم الوسيط الموسوعي

**ثانياً: الرسائل الجامعية:**


1. إبراهيم، أبوبكر محمد النور، الإعلام الدولي وأثره على النشاط الدبلوماسي – دراسة وصفية تحليلية على وزارة الخارجية السودانية – من الفترة من يناير 2016م – ديسمبر 2018م، رسالة ماجستير في الإعلام – تخصص علاقات عامة وإعلان، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الإعلام، 2019م.
2. ابراهيم، السيد ايهاب، "تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،2014م.
3. أبو عامود، محمد، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر، في الفترة من 1970-1981، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1986م.
4. أميرة، شيب، أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس، 2002.
5. بالحاج، سالم، دور التليفزيون والصحف في ترتيب أولويات الجمهور الليبـي نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2003م.
6. البشير، إنتصار أحمد، توظيف أنشطة الاتصال في تعزيز سياسة السودان الخارجية، دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على عينة من الملحقيات الاعلامية بالخارج، للفترة من 2018 – 2019م، رسالة ماجستير في الإعلام تخصص علاقات عامة وإعلان، جامعة أمدرمان الإسلامية.2019م.

7. الجميعة، أحمد، المعالجة الصحفية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وتداعيتها في الصحف السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بنسعود الإسلامية، الرياض، 1427هـ.
8. حسن، بشري يوسف محمد، دور العلاقات العامة في تدعيم السياسة الخارجية للدول – دراسة حالة السودان من خلال وزارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة امدرمان الاسلامية، الإعلام، 2003م.
9. حشاني، فاطمة الزهراء، النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.
10. حمادة، بسيوني، دور وسائل الاتصال المصرية في صناعة القرارات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1991م.
11. الخاجة، مي، وسائل الاتصال والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1989م.
12. الراجحي، حفيظ عيسي، دور وسائل الإعلام في ترسيخ مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي – دراسة حالة الإعلام العماني، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2015م.
13. راشد، عائشة، علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تطبيقية على صحف الاتحاد والبيان والخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1994.
14. رضا، دمدوم، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000.
15. السعيد، ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

16. السمان، أحمد، دراسة مقارنة بين صورة مصر في المضمون الصحفي المطبوع وعلى شبكة الإنترنيت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2003م.
17. صالح، ماهر، دور الإعلام الإلكتروني في إثارة النزاعات المسلحة بين الدول، رسالة ماجستير تمت مناقشتها في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة كركوك في العراق.
18. الصباحي، على حمود، دور وسائل الاتصال في تعزيز العمل الدبلوماسي – دراسة حالة الملحقية الثقافية السعودية بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2017م.
19. الطيب، أحمد تماضر، الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، دراسة حالة العلاقات السودانية القطرية(1980–2000) رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية2002.
20. عبد الرحمن، مصطفى الصافي، بحث الماجستير في الدراسات الإستراتيجية، جامعة الزعيم الازهري،2002م.
21. عبد الفتاح، محمود، دور وسائل الإعلام كأداة في الصراع: دراسة تطبيقية على حرب الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر،1997م.
22. عبد الناصر، جندلي، "انعكاسات تحولات الظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية " اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع اللوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005/2004.
23. عبد الناصر، جندلي، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008– 2009.
24. عبد الهادي، أمل طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة 2006 – 2009م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2009م.
25. عبدالله، عيسي عبد الحميد، "السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر خلال الفترة من 1989م–2005م"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2011م.

26. عتران، محمد، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية: دراسة تطبيقية مقارنة على قريتين مصريتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر ،1991م.
27. عرابي، دينا، دور وسائل الإعلام المحلية والدولية في تشكيل المعرفة لدى الجمهور في ظلال عولمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر ،2002م.
28. عزالدين، حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005.
29. غالي، محرز، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2003م.
30. فيلتشر، سعادة توم، الدبلوماسية المجردة السلطة والحنكة السياسة في عصر الرقمية.
31. القراي، حسن محمد أحمد، بحث الماجستير في الدراسات الإستراتيجية)، ، جامعة الزعيم الازهري،2002م.
32. كرار، ابتهال جمال الدين الصادق، بحث دكتوراه ،جامعة الزعيم الازهري،2005م.
33. محمد حسين، أحمد، "دور القطاع الزراعي في دعم التبادل التجاري بين مصر والسودان في ظل أنفصال الجنوب"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014.
34. مكي، ثروت، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة للتجربة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،القاهرة، مصر ،1993م.
35. يوسف، محمد ابراهيم، " التكامل المصري السوداني في ظل أنفصال جنوب السودان دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014م.
36. يوسف، محمد ابراهيم، التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان: دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014م.

**ثالثاً: المراجع العربية:**


1. إبراهيم، بو خزام، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1. لبنان: منشورات الأهلية، 1999.
2. أبو زيد، فاروق، مشكلات الاتصال السياسي في مصر، القاهرة: مركز والدراسات السياسية، 2000م.
3. أبوإصبع، صالح، الاتصال الجماهيري. عمان: دار الشروق، 1999م.
4. أبوإصبع، صالح، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.
5. إمام، إبراهيم، الإعلام والاتصال الجماهيري، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1981م.
6. إمام، إبراهيم، فن العلاقات العامة، "القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1997م.
7. الامام، محمد محمود،"التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد الحوث والدراسات العربية"، القاهرة، 2003.
8. بدر، أحمد، الاتصال الجماهيري بين الإعلاموالتطويع والتنمية، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.
9. بركات، نظام، وآخرون، مبادئ علم السياسية، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001م.
10. البشر، محمد، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض: مكتبة العبيكان، 1997م.
11. البكري، فؤاد عبد المنعم، الاتصال الدولي، "القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2011م.
12. بوقنطار، الحسان، عبد الوهاب معلمي: "العلاقات الدولية" الدار البيضاء، دار توبقال1988م.
13. الترمان، جون، إعلام جديد، سياسة جديدة: من القنوات الفضائية إلى الإنترنت في العالم العربي. ترجمة عبد الله الكندي، العين: دار الكتاب الجامعي، 2003م.
14. توفيق، سعد حقي، "مبادئ العلاقات الدولية"، دار وائل للنشر، دمشق 2006م، الطبعة الثالثة.
15. جان، بيشرو حمه، تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية 2010م.

16.جبارة، عطية، علم إجتماع الإعلام، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001م.
17.جرابر، دوريس، وآخرون، سياسة الأخبار وأخبار السياسة، ترجمة زين نجاتي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
18.جريبر، دوريس، سلطة وسائط الإعلام في السياسة. ترجمة أسعد أبو لبدة. عمان: دار البشير، 1999م.
19.الجمال، راسم، وآخرون، التسويق السياسي والإعلام: الإصلاح السياسي في مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005م.
20.جهاد، عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، ط1. مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
21.حامد، عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000.
22.حبيب، راكان، وآخرون، مقدمة في وسائل الاتصال. الرياض: مكتبة دار زهران، 2001م.
23.حتى، ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.
24.الحديثي، مؤيد، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002م.
25.حسن أحمد، محمود، "العلاقات الدولية في دار الإسلام دار الثقافة العربية، دمشق1996م.
26.حسين سميرة محمد، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1995م.
27.حسين، سمير محمد، بحوث الإعلام – الأسس والمبادئ،"القاهرة، عالم الكتب، 1979م.
28.حسين، سمير محمد، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1995م.
29.حسين، سمير محمد، بحوث الإعلام،"القاهرة، عالم الكتب، ط3، 1999م".
30. حمّاد، كمال ، القانون الدولي العام المعاصر، بيروت 1995م.
31. حمّاد، كمال، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، بيروت، 1997م.
32.حمادة، بسيوني، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات. القاهرة: مكتبة ومضة الشرق، 1997م.

33.الحمداني، قحطان أحمد، "المدخل إلى العلوم السياسية"، دار الثقافة الطبعة الأولى، عمان 2012م.

34.درار، خالد عبدالله،البحث العلمي في الاتصال الجماهيري، الخرطوم: المكتبة الوطنية للنشر، ط1، 2012م.

35.درويش، عبد الرحيم، مقدمة إلى علم الاتصال. دمياط: مكتبة نانسي دمياط، 2006م.

36.دوفرتي، جيمس، وآخرون، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د/وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر، 1985.

37.رستي، جيهان أحمد، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، "القاهرة: دار الفكر العربي، ط2، 1971م".

38.رستي، جيهان أحمد، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971م.

39.الرشدان، عبد الفتاح علي وآخرون، "أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2005م، الطبعة الأولى.

40. رعد، غسان، النزاعات الانثية في الدول التعددية، بيروت، 1997م.

41.زكي محمد، فاضل، "الدبلوماسية في عالم متغير"، بغداد، دار الحكمة1992م.

42.السيد، عثمان فاروق، التفاوض وإدارة الأزمات، ط1. مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004.

43.السيد، عليوة، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية – أساليب وقائية ).القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997.

44.شلبي، السيد أمين، "الدبلوماسية المعاصرة"، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997م.

45.الصياد، عبد المعطي، الشائعات في عصر العولمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م.

46.طشطوش، هايل عبد المولى: "مقدمة في العلاقات الدولية"، البرموك، الأردن، 2010م.

47.طعيمه، رشدي، تحليل المحتوى في المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987م.

48.طه، بدوي محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.

49.الطويرقي، عبد الله، صحافة المجتمع الجماهيري. الرياض: مكتبة العبيكان، 1997م.

50.الطويل، ماني، تقييم التكامل في اطار منهاج العمل السياسي والاقتصادي"، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2007م.

51.الطيب، عمر محمد،"الأمن القومي لوادي النّيل وانعكاساته في المجال العسكري"، القاهرة، النّهار للطّباعة والنّشر، 1998م.

52.عبد الله، أبو القاسم خشيم مصطفى، قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.

53.عبد الحميد، صلاح الدين، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية الصحفية. المدينة المنورة، 1982م.

54.عبد الحميد، محمد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة: عالم الكتب، 2000م.

55.عبد الرحمن، عبدالفتاح، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات، القاهرة: المطبعة الكمالية، 1981م.

56.عبد العزيز، جراد، العلاقات الدولية. الجزائر:موفم للنشر، 1992.

57.عبد الغفار، محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية). دار هومة، 2003.

58.عبد المنعم البكري، فؤادة، الاتصال الدولي، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2011م.

59.العبد، عاطف نظريات الإعلام والرأي العام: الأسس العلمية والتطبيقات العربية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م.

60.العبد، عاطف، الدعاية: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2003م.

61.عبدالمجيد، عبد الحميد، أساليب البحث الإعلامي، والتحليل الإحصائي، القاهرة: عالم الكتب،1994م.

62.عبدربه، صابر، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002م.

63.عبده، عزيزة، الإعلام السياسي والرأي العام:دراسة في ترتيب الأولويات. القاهرة: دار النشر والتوزيع، 2004م.

64.عساف، عبد المعطي، وآخرون، مقدمة إلى علم السياسة. عمان: مكتبة المحتسب، 1994م.

65.العقابي، على عودة، العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، ليبيا، الدار الجماهيرية 1996م.

66.علي، سالم أحمد، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي. السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

67.علي، عجوة، الإعلام وقضايا التنمية. القاهرة: عالم الكتب، 2004م.

68.عليان، ربحي، وآخرون، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م.

69.عمارة، محمد، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرين. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003م.

70.العمر، علي شفيق علي، "العلاقات الدولية في العصر الحديث"، دار نشر المعرفة، طبعة 1990م -1991م.

71.العوفي، عبد اللطيف، وآخرون، زمن المستقبل والعالم العربي: دراسة في موجة المعلوماتية والاتصال. الرياض، 1998م.

72.العويني، محمد علي، "العلاقات الدولية المعاصرة – النظرية والتطبيق"، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1982.

73.العويني، محمد، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق. القاهرة: عالم الكتب، 1988م.

74.غالي، بطرس بطرس، وآخرون، المدخل في علم السياسة، مصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1998.

75.غريفيش، مارتن وآخرون، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولي"، مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى2008م.

76.الفادني، عبد القادر، منهج البحث العلمي، ط 3، الخرطوم 2004م.

77.فرانكل، جوزيف، "العلاقات الدولية"، ترجمة غازي عبد ال رحمان القصيبي، تهامة الطبعة الثانية، جدة 1984م.

78.فرج، أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة – مركز، كردستان للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى السليمانية 2007م.

79.فواز، جرجس، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 261، نوفمبر 2000.

80.كمال، حماد، النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، ط1، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

81.اللبان، شريف، تكنولوجيا الاتصال: قضايا معاصرة. القاهرة: المدينة برس، 2003م.

82.محمّد أحمد تنقو، معاذ، "نزاع الحدود بين السّودان ومصر: مثلّث حلايب ونتوء وادي حلفا في ضوء القانون الدّولي"، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنّشر، 2005م.

83.محمود، محمد، "العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده و تطوره"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م.

84. المحنّه، حسن ناصر، 2009م، "حل النزاعات لناشطي المجتمع المدني"، الحوار المُتمّدن، اطّلع عليه

85.المسلمي، إبراهيم، الإعلام والمجتمع، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2002م.
86.المصالحة، محمد حمدان، الاتصال السياسي: مقترب نظري تطبيقي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م.
87.المصطفى، السيد أحمد، البحث الإعلامي، بنغازي:منشورات قاريونس، 1994م.
88.مصطفي، السيد أحمد، البحث الإعلامي مفهومة وإجراءاته ومناهجه، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1994م.
89. مقلد، إسماعيل صبري ، الستراتيجية والساسة الدولية، بيروت، 1979م.
90.مقلد، إسماعيل صبري، "العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات"، طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية، القاهرة 1991م.
91.مكاوي، حسن عماد، وآخرون، الاتصال ونظريات والمعاصرة الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2006م، محمد عبد الحميد: نظريات إلعالم واتجاهات التأثير، ط1، عالم الكتب، القاهرة)
92.مكاوي، حسن، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993م.
93.ملندي، ماهر، وآخرون، جزء من كتاب "القانون الدولي العام".
94.منذر، محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة.
95.مهنا، محمد، النظرية العامة للمعرفة الإعلامية للفضائيات العربية والعولمة الإعلامية والمعلوماتية، القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002م.
96.موسى، الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب–العرب، 2001.
97.ميرل، جون ورالف لوينشتاين، الإعلام وسيلة ورسالة. تعريب ساعد الحارثي، الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م.

98.ندا، أيمن، الصورة الذهنية والإعلامية: عوامل التشكيل وإستراتيجيات التغيير، القاهرة: المدينة برس، 2004م.

99.نصر، مهنا محمد، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية(مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط). القاهرة: مكتبة غريب.

100. نعمة، كاظم هاشم، "العلاقات الدولية"، الجزء1، بغداد مؤسسة دار الكتب1979م.

101. هاشم، سامي، الشائعات من المنظور النفسي في عصر العولمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م.

102. الهواري، عادل، مدخل في العلوم السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م.

103. الويس، مبدر، الرقابة على الصحافة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، دراسة مقارنة، دمشق، 1985م.

104. يادكار، طالب رشيد، "مبادئ القانون الدولي العام"، موكرياني، الطبعة الأولى أبريل 2009.

105. يوسف، أحمد، الصراعات العربية – العربية، 1945–1982، بيروت 1996م.

106. يوسف، حتي ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

**رابعاً: المراجعة المترجمة:**

1. ج.ف.س، فوللر، إدارة الحرب (من عام 1789حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم الديري، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971.

2. جان، لايلانش، وآخرون، معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، ط4. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

3. جوزيف س، ناي، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

4. جيمس، داورتي، وآخرون، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.

5. دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية. ترجمة أحمد يعقوب ومحفوظ الجبوري. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1996م.

6. دانيال، كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس 1980.

7. رينوفان، بيير، وآخرون، "مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية"، ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات بيروت، وباريس، الطبعة الثالثة 1989م.

8. سيرفاتي، سيمون، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية. ترجمة محمد غنيم. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995م.

9. غاستون، بوتول، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية، 1983.

10. مارسيل، ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986.

11. نهلة، ياسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2003.

12. ويلكينسن، بول، "العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا"، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة مدينة نصر، الطبعة الأولى2013.

**خامساً: المراجع الاجنبية:**

1. S. Tan, Alexis, Mass Communication: Theories and Research, 2nd, ed. New York: John & Wiley & Sons, 1985.
2. Becker Lee, Maxwell E. Mc Combs & Jack M, (1996). The

3. Brian McNair, (1999). An Introduction to Political Communication.

4. Bull Hedley, The anarchical society (a study of order in world politics). London: The Macmillan press LTD. 1977.

5. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002.

6. Communication and Civic Engagement, in Political Communication, Taylor & Francis Group. 1058-4609, October 1, Vol.17, Issue 4.
7. Conway, Margaret (1985). Political Participation in the United States Washington: Congressional Quarterly Inc.
8. Daniel Lerner, (n.d)."Towards a Communication Theory of Modern-ization", in Lucian Pye, ed. Communication and Political Development.
9. David, Sloan, (1996). Mass Communication in The Information Age; London: Vision Press.
10. Dennis W. Johnson, (2002). Perspectives on Political Consulting, in Journal of Political Marketing, Vol.1. No.1, NY.
11. Development of political cognitions, in: Political Communication in Action, States, Institutions, Movements, Audiences, Edited by David L. Paletz, Hampton press, Inc.

12. Devetak Richard, “signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war”. In Stephanie Lawson.

13. Donnelly jack,″ beyond realism an its critics: the decline of structural neo-realism and opportunities for constructive engagement ″. In Stephanie Lawson, the new agenda for International relations, first edition.

14. Graber Doris, (1997). Mass Media and American Politics, A Division of Congressional Quarterly Inc.Washington, D.C.

15. Hafez Kai, (2002).Guest Editor's Introduction Mediated Political Communication in the Middle East, in Political Communication, Taylor & Francis Group. 1058-4609, 2, Vol. 19.

16. Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America: Spanier john, games nations play, seventh edition. Library of congress.

17. Hskinn David,"sudan and her neighbors" ,the African securityAnalyses programme, vol:10, march 2003.

18. Jack M. McLeod and Lee B. Becker,(1981). "The Uses & Gratifications Approach", in Dan D. Nimmo.

19. James E. Combs, (1981). "A process Approach" in Dan D. Nimmo and Keith R. Sanders ed .,Hand book of Political Communication. London, Sage. - James R. Walker, (1988). How Media Reliance Affect Political Efficacy in the South, Journalism Quarterly, Vol.65.No.4.

20. Jason L.Finkle & Richard W.Gable eds. (1986). Political Development and Social change, 2 nd ed. New York: John Wiley and , Sons, Inc.

21. Joep P. Cornelissen, (2002). Metaphorical Reasoning and Knowledge Generation: The Case of Political Marketing in Journal of Political Marketing, Vol.No.1, NY.

22. Lazarsfeld Paul F. & Robert K, (1977). Merton , Mass Communication, Popular Taste, and Organized Social Action, In Schramm and Roberts. - Lazarsfeld Paul, & others, (1944). The People's Choice, New York: Duell,

23. Linklater Andrew," neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, "International relations theory today", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997.

24. London: Sage Publication.

25. Newman, Bruce, & Richard M,(2004). Political Marketing: Theory, Research, and Applications. Handbook of Political Communication.
26. Peter, Gill, (1982). Introduction to Politics. London: Faber & faber.
27. Ralf. R. Thrift, (1971). How Chain Ownership Affects Editorial Vigor Of Newspapers. J. Q. Vol. 55. No.2. sum.
28. Robert L. Savage, (1981) "The Diffusion of Information Approach", in Dan D. Nimmo.
29. Stamoulis, Arthur, (2004). Closing Access to Information Technology, in Media Democracy in Action, Peter Phillips. Seven stories press, NY.
30. Swanson, David L, (2000). The Homologous Evolution of Political
31. Xigen Li, (1998). Web Page and Graphic use of Three U.S.A. Newspapers, in the Journalism & Mass Communication Quarterly,Vol.75.

**سادساً: مقتبثات:**

1. الأمفكتيون: هيئة دينية – سياسية أنشأها الإغريق، وسميت بالاسم الأمفكتيون نسبة إلى اسم أحد أجداد الإغريق، يتكون المجلس من دويلات مدن متعددة تربو على ثمانية عشر شعبا إغريقيا، ومن أهدافه منع الحرب وفض النزاعاتويعقد دورتين في كل سنة.

2. الجيوبوليتيك: وهم الذين ينتمون إلى مدرسة الجيوبوليتيك، تلك المدرسة التي أسسها الجغرافي الألماني راتزالفي أواخر القرن19 ومن أبرز أتباعها الجغرافي الإنجليزي ماكسيند والجنرال الألماني أشوفير والخط العام لدى أصحاب هذه المدرسة مضمون أن العلاقات بين الجغرافيا والسياسة هي حتمية في معنى أن الأوضاع الجغرافية تحتم السياسات الخارجية .

3. معاهدة وستفاليا: يقصد بمصطلح معاهدة وستفاليا كل من معاهدة Osnabruck التي أبرمت بين كل من ملكالسويد وحلفائه ومن بينهم فرنسا من جهة وإمبراطور وأمراء ألمانيا من جهة أخرى أما الثانية فهي معاهدة Munster التي عقدت بين فرنسا وحلفائها ومنهم ملك السويد ومن جهة وإمبراطور وأمراء ألمانيا منجهة أخرى.

**سابعاً: المواقع الالكترونية:**


1. www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles
2. Cunningham William G," Theoretical Framework for Conflict Resolution"cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm .
3. www. morav/adelzeggagh/com.geocities
4. http://omu. edu. ly/
5. studies.aljazeera.net/ar/files/
6. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771
7. www.amin.org/look/amin/article.tpl?
8. www.egynews.net
9. www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.
10. www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087
11. www.sis.gov.eg/Ar/Templates
12. www.siyassa.org.eg/News
13. www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=42744:@-CbC2_&catid=257&Itemid=74
14. www.sudaress.com/smc/332 http://www.alhayat.com/Opinion/Writers
15. www.swissinfo.ch/ara/%D8
16. www.swissinfo.ch/ara/%D8%A
17. wazafnie.blogspot.com
18. www. Alfrasha. Com/
19. www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-21-1.htm
20. www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-28-1.htm

21.www.alsahel.org/news.php?id=289&c=166&ex=1.

22.www.moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/odwan/sec05.doc-cvt.htm

23.www.taakhinews.org/tasearch/wmview.pm?artid=2208

24.www.tarbya.net/participation/view.aspx?prtpld=56

25.http://www.elwatannews.com/news

**ثامناً: المجلات:**

1. أبوعامود، محمد، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام: الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة: العدد50، 1988م.
2. عبد الرحمن، أحمد عاطف،"العلاقة المفقودة بين مصر و السودان"، مجلة المال والتجارة، المجلد: ع، العدد: 458، القاهرة، 2007.
3. الطويل، أماني،"العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد: 153، يوليو 2003م.
4. شعراوي، حلمي، "ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان"، مجلة السياسة الدولية، العدد:154، القاهرة، أكتوبر 2004م.
5. خانة، إسماعيل، المشاركة الاهلية في المجتمعات الريفية وبعض تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت: العدد 60، 1989م.
6. خضور، أديب، مرجعية التغطية الإخبارية في العالم العربي، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة: العدد 99، 2000م.
7. الخيال، مالك، الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية: تطبيق على المملكة العربية السعودية. مجلة بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، الرياض، 1992م.
8. ابراهيم، صلاح محمد، "حول مثلث حلايب"، جريدة السوداني،الخرطوم، تاريخ النشر: 4 مارس 2008م.
9. محمد، فاطمة ابراهيم، "مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة 25 يناير 2011م، دار المنظومة، العدد: 40، يناير 2014م، القاهرة.

10. التابعي، محمد، "العلاقات المصرية السودانية بوجه عام"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد: مج، العدد: 42، القاهرة، 2000م.
11. الحسن، محمد، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مجلة الراصد للبحوث والعلوم، العدد: 36، السودان،2013م.
12. محمود، منى، دور الاتصال في صناعة القرار السياسي الأمريكي، الهيئة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة: العدد 16، 2002م.
13. محمد أحمد، معاذ، "نزاع الحدود السّوداني المصري بين التّاريخ والقانون الدّولي"، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 10، القاهرة، 1997.
14. رسلان، هاني،"السودان: الدعة الانفصالية قد تأتي أيضا من الشمال"، مجلة الديمقراطية، وكالة الاهرام، المجلد: مج 3، العدد: 10، القاهرة، 2003م.

# الملاحق

# ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية الدراسات العليا**

**قسم علوم الاتصال**

استمارة خبراء

في سياق الرسالة العلمية لنيل درجة الدكتوراه في الإعلام– تخصص العلاقات العامة والإعلان بعنوان: الاتصال السياسي ودوره في قضايا النزاع بين دول الجوار – دراسة وصفية تحليلية من وجهة نظر الخبراء تطبيقاً على السودان ومصر (2015م – 2019م)، تحت إشراف البروفيسور بدر الدين أحمد إبراهيم محمد.

يرجى التكرم بالإجابة الدقيقة على جميع الأسئلة وذلك بوضع علامة (√) مرة واحدة في كل سؤال أمام الإجابة التي تختارها، مع الإجابة بحرية على الأسئلة المفتوحة، وتؤكد الباحثة أن المعلومات التي ستدلون بها تستخدم لأغراض هذا البحث العلمي فقط.

مع فائق شكري على تعاونكم،،،


إعداد الطالبة/

**إسراء عليان شريف حمدان**

**ت: 00249912690438**

**أولاً: البيانات الشخصية:**

**1/ النوع:** ذكر أنثى ☐ ☐

**2/ العمر:**

(أقل من 30 سنة) ☐ (31 – 40 سنة) ☐ (41 – 50 سنة ) ☐

(51 – 60 سنة) ☐ (أكثر من 61 سنة) ☐

**3/ المستوى الأكاديمي:**

ثانوي ☐ جامعي ☐ فوق جامعي ☐

أخرى تذكر.....

**4/ سنوات الخبرة**

(أقل من 5 سنوات) ☐ (6 – 10 سنة) ☐ (11 – 15 سنة) ☐

( 16 – 20 سنة) ☐ (أكثر من 21 سنة) ☐

**5/ مهنتك مرتبطة بـ:**

**أ- الصحفيين (الصحف)** ☐

**ب- أساتذة الإعلام** ☐

**ج- أساتذة العلوم السياسية** ☐

**د- مراكز الدراسات والبحوث** ☐

**هـ- إعلاميين (أجهزة إعلامية)** ☐

**و- أخرى تذكر**.....

**ثانياً: البيانات الموضوعية:**

**المحور الأول: قضايا النزاعات الدولية:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يعتبر النزاع السياسي بين السودان ومصر قضية دولية | | | | | |
| .2 | العلاقات الأزلية بين السودان ومصر أكبر ضامن لعدم تطور الصراعات السياسية | | | | | |
| .3 | النزاعات بين السودان ومصر مصطنعة لأجندة خارجية | | | | | |
| .4 | قضايا النزاع بين السودان ومصر، طارئة ويمكن حلها في إطار الدولتين | | | | | |
| .5 | هنالك انعكاسات مؤثرة على علاقة الشعبين جراء النزاعات السياسية الماثلة | | | | | |

**المحور الثاني: الإعلام ودوره في العلاقات الثنائية:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يعتبر الإعلام عامل أساس في تأجيج الصراعات بين الدول العربية | | | | | |
| .2 | الإعلام الجديد أكبر مسببات النزاع بين السودان ومصر | | | | | |
| .3 | العمل الإعلامي الإقليمي يتبع لأجندة خارجية لا تخدم مصالح المنطقة | | | | | |
| .4 | نجح الإعلام في تعزيز أواصر التواصل بين شعبي وادي النيل (ركن السودان- وادي النيل) | | | | | |
| .5 | ضعف التخطيط الإعلامي للبلدين (السودان ومصر) أدى إلى عدم تحقيق أهدافه الإقليمية | | | | | |

**المحور الثالث: الاتصال السياسي ودوره في العلاقات الثنائية:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يعتبر الاتصال سياسياً كلما خدم مصالح الحُكم في دولته | | | | | |
| .2 | يتطور الاتصال السياسي بتطور آلياته ووسائله | | | | | |
| .3 | الاتصال السياسي الإقليمي (السودان- مصر) يتبع لسياسيات الحُكم في بلده | | | | | |
| .4 | من مشكلات الاتصال السياسي عدم تخصصية ومهنية الكادر العامل أو الترضيات السياسية | | | | | |
| .5 | للاتصال السياسي بين السودان ومصر دور فاعل في إيجاد الأزمات وتطورها | | | | | |

**المحور الرابع: نقاط القوة في الاتصال السياسي بين السودان ومصر:-**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | وضوح الخطط والسياسات وراء نجاح الاتصال السياسي بين البلدين | | | | | |
| .2 | قدرات العاملين في الاتصال السياسي المصري وراء نجاح وتفوق مصر سياسياً | | | | | |
| .3 | قدرات العاملين في الاتصال السياسي السوداني وراء نجاح وتفوق السودان سياسياً | | | | | |
| .4 | نجح الاتصال السياسي بين البلدين بتوظيف الإعلام الرسمي والإعلام الجديد | | | | | |
| .5 | استفاد الاتصال السياسي من توظيف العلاقات الأزلية إيجاباً | | | | | |

**المحور الخامس: نقاط الضعف في تناول الاتصال السياسي لقضايا النزاعات بين البلدين:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | اختلاف أنماط الحُكم في البلدين من أكبر معوقات الاتصال السياسي | | | | | |
| .2 | النظرة الفوقية لمصر وراء انتكاسة الاتصال السياسي وضعفه | | | | | |
| .3 | اختلاف أنماط المعيشة بين الشعبين عامل أساس في اختلاف الاتصال السياسي هنا وهناك | | | | | |
| .4 | المصالح والتداخل الحدودي وراء ضعف الاتصال السياسي في تناول القضايا | | | | | |
| .5 | الإعلام الجديد وحرية التعبير من أكبر نقاط فشل الاتصال السياسي | | | | | |

**المحور السادس: الفرص المتاحة لنجاح الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | تطور التقنية وإمكانيات مراقبة الحدود من أكبر عوامل نجاح الاتصال السياسي | | | | | |
| .2 | التاريخ المشترك بين الدولتين متى ما تم تناوله في إطار المساواة يعتبر عامل نجاح في الاتصال السياسي | | | | | |
| .3 | من أكبر إيجابيات الاتصال السياسي الممكنة الاستفادة من التواصل الشعبي بين البلدين | | | | | |
| .4 | مشتركات الثقافة (اللغة – الدين – الجوار) عامل ايجابي في التواصل السياسي إذا أُحسن توظيفه | | | | | |
| .5 | تغليب المصالح المشتركة بين الدولتين أكثر من المصالح الذاتية يعتبر عامل نجاح للاتصال السياسي | | | | | |

**المحور السابع: مهددات نجاح الاتصال السياسي بين السودان ومصر:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | طول امتداد الحدود وتداخلها وفق مصالح المستعمر من أكبر مهددات الاتصال السياسي | | | | | |
| .2 | شح المياه عالمياً واتفاقية مياه النيل سابقاً ما زالت من مهددات الاتصال السياسي | | | | | |
| .3 | السباق الحضاري والتفوق الثقافي والتاريخي عامل تهديد في الاتصال السياسي | | | | | |
| .4 | تقلبات الحُكم السياسي في البلدين من أكبر مهددات الاتصال السياسي المستدام | | | | | |
| .5 | المحاور الدولية والاستقطاب الإقليمي من مهددات التواصل السياسي لحل القضايا | | | | | |

**المحور الثامن: مستقبل الاتصال السياسي لحل القضايا بين الدولتين:**

| الرقم | البيانات | أوافق بشدة | أوافق | إلى لحد ما | لا أوافق | لا أوافق إطلاقا |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | النظرة الإستراتيجية المستدامة لكلا البلدين تضمن اتصالاً سياسياً علمياً | | | | | |
| .2 | وجود مراكز مشتركة وأفراد متخصصين في ملفات الاتصال السياسي يضمن حلولاً مستقبلية مهمة | | | | | |
| .3 | ضوابط السياسات الإعلامية وفق مواثيق شرف مهنية تدفع الإعلام لحزمة قضايا النزاع | | | | | |
| .4 | توافر الإرادة السياسية لدى حُكام البلدين تدعم الاتصال السياسي الفاعل | | | | | |
| .5 | التركيز على القضايا الكلية وتغليب القضايا المشتركة تحقق اتصالاً سياسياً فاعلاً | | | | | |

**الأسئلة المفتوحة:**

1- برأيك ما أبرز القضايا التي يمكن أن تحدث نزاعات بين السودان ومصر مستقبلاً؟

.....

.....

.....

.....

2- ما التحديات التي تواجه الدولتين لتوطيد العلاقات السياسية بينهم؟

.....

.....

.....

.....

3- ما المقترحات التي يمكن أن تقدم لضمان فاعلية توظيف الاتصال السياسي في تناول قضايا النزاعات بين السودان ومصر؟

.....

.....

.....

.....

## ملحق رقم (2)

## محكمي الاستبانة

| الرقم | الاسم | اسم الجامعة | الدرجة |
|---|---|---|---|
| **1** | د/ عبد المولى موسى محمد | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية علوم الاتصال | أستاذ مشارك |
| **2** | د/عبد الرحمن يوسف كِلي | جامعة افريقيا العالمية – كلية الإعلام | أستاذ مساعد |
| **3** | د/ عبد الله حسن تامون | جامعة افريقيا العالمية – كلية الإعلام | أستاذ مساعد |

## ملحق رقم (3)

## خريطة توضح النزاعات الحدودية بين السودان ومصر

## ملحق رقم (4)

## وثائق توضح الاتفاقيات بين السودان ومصر

إعلان وزارة خارجية جمهورية السودان بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٧ بشأن إعتراض جمهورية السودان على إتفاق تعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية الموقع في ٨ إبريل ٢٠١٦،

١. ترفض جمهورية مصر العربية إعلان وزارة خارجية جمهورية السودان المشار إليه وكافة الإدعاءات الواردة به، وتؤكد على سيادة جمهورية مصر العربية على كافة الأراضي الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة شمال، وهي الحدود الدولية الفاصلة بين البلدين والتي حددتها بكل وضوح نصوص الوثائق الموقع بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر في يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل، حيث نص الوثائق في مادته الأولى بكل وضوح على أن تشمل كلمة السودان في هذا الوثائق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض". وبناء عليه، فإن كافة الإدعاءات التي تريدها جمهورية السودان بشأن "إمتداد" جمهورية مصر العربية لمنطقة حلايب وشلاتين الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة شمال أو وجود "حقوق تاريخية" لجمهورية السودان في هذه المنطقة لا أساس لها من الصحة وتتعارض مع التكييف القانوني السليم للوضع القائم الذي أنشأه وثائق ١٨٩٩ وطبيعة الترتيبات الإدارية المؤقتة التي أوكلت لجمهورية السودان إبان فترة الحكم الثنائي المصري الإنجليزي بمقتضى قرارات إدارية مصرية صدرت عن وزير